

Document: EB 2020/129/R.11/Rev.1
Agenda: 7(a)
Date: 21 April 2020
Distribution: Public
Original: English

A



الاستثمار في السكان الريفيين

إطار عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق وإنشاء حساب أمانة للقطاع الخاص

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

الأسئلة التقنية:

Deirdre Mc Grenra

مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: +39 06 5459 2374
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

ثريا التريكي

مديرة شعبة الإنتاج المستدام والأسواق والمؤسسات
رقم الهاتف: +39 06 5459 2178
البريد الإلكتروني: t.triki@ifad.org

Stefania Lenoci

رئيسة وحدة الاستشارات والتنفيذ المعنية بالقطاع الخاص
رقم الهاتف: +39 06 5459 2235
البريد الإلكتروني: s.lenoci@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة التاسعة والعشرون بعد المائة
روما، 20-23 أبريل/نيسان 2020

للموافقة

المحتويات

iii	موجز تنفيذي
1	أولا – المقدمة
1	ألف - الخلفية والأساس المنطقي
2	باء - نطاق الإطار وأهدافه
2	ثانيا - الاعتبارات الاستراتيجية
2	ألف - المكانة الاستراتيجية لعمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق
4	باء - الميزة النسبية للصندوق
5	ثالثا - الأهلية للحصول على التمويل ومعايير الاستثمار
5	ألف - تحديد مؤسسات القطاع الخاص المؤهلة للحصول على التمويل
5	باء - الشروط العامة للأهلية
6	جيم - مبادئ الانخراط
7	دال - معايير فرز الاستثمارات
8	رابعا - الأدوات المالية المقترحة
9	ألف - الخصائص العامة لأداة الدين
12	باء - الخصائص العامة لأدوات حصص الملكية
13	جيم - أداة تخفيف المخاطر
15	دال - المساعدة التقنية المدمجة
15	خامسا - إدارة المخاطر
15	ألف - المخاطر الرئيسية
17	باء - تقييم المخاطر
18	جيم - التسعير والشروط
19	دال - رصد الحافطة وإدارة المخاطر والرقابة
20	هاء- المخصصات ومتطلبات رأس المال
20	واو - تقييم منتجات القطاع الخاص
21	سادسا - الضمانات الوقائية
22	سابعا - نشأة المشروع والإشراف عليه ورصده وتقييمه
22	ألف - نشأة المشروع
22	باء - الإشراف والرصد والتقييم
23	ثامنا - التسيير وتعبئة الموارد
23	ألف - عملية الاستعراض والموافقة
24	باء - تعبئة الموارد وحساب الأمانة
25	تاسعا استنتاج

الملاحق

الملحق الأول: صك مقترح لإنشاء حساب أمانة للقطاع الخاص من أجل تنفيذ استراتيجية الصندوق بشأن الانخراط مع القطاع الخاص ("حساب أمانة القطاع الخاص")

الملحق الثاني: الأدوات المالية

الملحق الثالث: قائمة بكيانات القطاع الخاص التي تم الاتصال بها خلال دراسة نطاق السوق
الملحق الرابع: أمثلة على التكامل بين برنامج القروض والمنح وعمليات القطاع الخاص غير السيادية
الملحق الخامس: مبادئ التمويل التيسيري المختلط المعزز لعمليات القطاع الخاص لدى مؤسسات تمويل التنمية والصادرة عن مجموعة عمل مؤسسات تمويل التنمية المعنية بالتمويل

التيسيري المختلط لمشروعات القطاع الخاص

الملحق السادس: قياس أثر عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق
الملحق السابع: الإطار البيئي والاجتماعي للعمليات غير السيادية مع الوسطاء الماليين من القطاع الخاص

الملحق الثامن: تقييم الإضافية والنتائج الإنمائية

الملحق التاسع: التعليقات المستلمة وردود الإدارة عليها

موجز تنفيذي

- 1- تتطلب زيادة أثر الصندوق على انعدام الأمن الغذائي والفقر الريفي تجاوز التدخلات الروتينية وتوسيع نطاق الموارد والإجراءات. ويعد الحصول على أموال من الجهات الفاعلة غير الحكومية، ولا سيما القطاع الخاص، وتوفير الأموال لها، أمراً أساسياً في هذا الصدد، على النحو الذي أقرت به خطة عمل أديس أبابا لعام 2015.
- 2- ويتمتع الصندوق بسجل حافل في العمل بشكل غير مباشر مع القطاع الخاص من خلال برنامجه للقروض والمنح - وخاصة من خلال مشروعات سلسلة القيمة التي تمثل 70 في المائة من حافظته - ولكن أيضاً مع المؤسسات والمجتمع المدني، ولا سيما منظمات المزارعين ومجموعات الشعوب الأصلية والمنظمات غير الحكومية. وعلى الرغم من أهمية هذه الجهود، فإنها لا يمكن أن تلبى بالكامل احتياجات التمويل للمجموعات التي يستهدفها الصندوق. وهناك حاجة إلى انخراط مباشر ومعزز مع القطاع الخاص.
- 3- وكان هذا هو الدافع وراء قرار مجلس المحافظين الصادر في فبراير/شباط 2019 بتعديل النصوص القانونية الأساسية للصندوق لتيسير انخراط الصندوق المباشر مع القطاع الخاص. وفي سبتمبر/أيلول 2019، اعتمد الصندوق استراتيجية جديدة للانخراط مع القطاع الخاص حددت الاتجاهات الاستراتيجية الواجب اتباعها.
- 4- واستناداً إلى التوجيه الوارد في استراتيجية الانخراط مع القطاع الخاص، يقدم هذا الإطار النهج الواسع والطرائق العريضة وراء عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق. وعلى وجه التحديد، يوفر الإطار معلومات أساسية عن: (1) معايير وطرائق تمويل الصندوق لعمليات القطاع الخاص غير السيادية والضمانات الوقائية المطلوبة؛ (2) وصف الأدوات المتوخاة لمثل هذا التمويل.
- 5- والغرض من عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق هو استكمال الحلول المتاحة بالفعل من خلال برنامج القروض والمنح في الصندوق. وسوف تستفيد هذه العمليات من فرضية القيمة التي يضيفها الصندوق، والتي تستند إلى: (1) تركيز حصري على التنمية الريفية وفهم عميق لاحتياجات القطاع الريفي؛ (2) رؤية طويلة الأجل وأفق استثمار صبور؛ (3) نهج حافظة يتيح فرصاً لإقامة روابط مع مشروعات القطاع العام؛ (4) السمعة كشريك موثوق به ولديه قوة تنظيمية مقنعة تستند إلى علاقات قوية وطويلة الأجل مع الحكومات؛ (5) حضور ميداني مكثف ووصول متميز إلى البيانات المتعلقة بالمزارعين والنظم الإيكولوجية الزراعية؛ (6) إقبال أعلى على المخاطر من خلال التركيز على العمليات الصغيرة واستقطاب الاستثمارات للمنتجين على نطاق صغير؛ (7) الخبرة كجهة مثبتة لتجميع تمويل التنمية؛ (8) أطر قوية للاستهداف وقياس الأثر.
- 6- وعلى خلاف البرامج العالمية الأخرى المعنية بالزراعة والتي لديها نوافذ مع القطاعين العام والخاص، سيتم ربط عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق بشكل وثيق ببرنامج القروض والمنح من خلال التصميم، وبالتالي ستستفيد هذه العمليات من أوجه التآزر بين برامج وأنشطة القطاع العام التي تدعمها البلدان، والأعمال التجارية الناشئة التابعة للقطاع الخاص. وسيضمن هذا الربط الوثيق الإضافية التي تحققها أنشطة عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق وستعزز كذلك الاستراتيجيات القطرية في مجال الزراعة. وسيساعد ذلك على ضمان أن تكون عمليات القطاع الخاص غير السيادية جزءاً من تركيز أكبر وليست تدخلات انتهائية في مجال الزراعة.
- 7- ويبدأ الإطار بتحديد معايير تمويل كيانات القطاع الخاص وأهليتها ووضع قائمة بالشروط العامة للأهلية. ويسرد بعد ذلك خمسة مبادئ للانخراط، وهي: الملكية القطرية؛ والتكامل مع برنامج القروض والمنح؛ والامتثال لسياسة التمويل الريفي في الصندوق؛ وتجنب السيطرة؛ وتعزيز الشفافية والمساءلة.
- 8- ويصف الإطار أيضاً عملية الفرز الخاصة بعمليات القطاع الخاص غير السيادية بناءً على المعايير المحددة في استراتيجية الانخراط مع القطاع الخاص: المواءمة الاستراتيجية؛ والإضافية؛ والنتائج الإيجابية المتوقعة؛ والمسائل والمخاطر البيئية والاجتماعية.

- 9- ويقترح الإطار بعد ذلك ثلاث أدوات مالية يمكن استخدامها في عمليات القطاع الخاص غير السيادية التي يدعمها الصندوق - منتجات الدين وحصص الملكية وتخفيف المخاطر. وتتاح السمات الرئيسية لكل أداة وأمثلة على استخدامها. وبالإضافة إلى ذلك، يشدد الإطار على أن تستفيد عمليات القطاع الخاص غير السيادية من المساعدة التقنية المدمجة التي ينبغي أن تعزز هذه العمليات كوسيلة لضمان نجاحها الشامل وتعزيز أثرها الإنمائي.
- 10- ويعرض الإطار أيضا المخاطر وتدابير تخفيف أثرها وإجراءات عمليات القطاع الخاص غير السيادية. ويتضمن ذلك وصفا لعملية تقييم المخاطر ومبادئ توجيهية بشأن التسعير ووصفا لإدارة الحوافظ وإدارة المخاطر وتدابير الرقابة، إلى جانب المتطلبات من المخصصات ورأس المال. كما يحدد أيضا كيفية فحص المخاطر البيئية والاجتماعية لعمليات القطاع الخاص غير السيادية وتقييمها استنادا إلى متطلبات إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي التي تم تكييفها بما يتناسب مع عمليات القطاع الخاص غير السيادية. والغرض من فحص المخاطر البيئية والاجتماعية هو تحديد الآثار والمخاطر الاجتماعية والبيئية والمناخية المحتملة المرتبطة بعملية معينة من عمليات القطاع الخاص غير السيادية وتحديد التدابير اللازمة لتقليلها إلى أدنى حد.
- 11- ويوضح الإطار أيضا أن عمليات القطاع الخاص غير السيادية ستكون موجهة بفرص الاستثمار، بما في ذلك الفرص التي قد تنشأ من البرامج القطرية للصندوق أو برنامج القروض والمنح أو أنشطة الصندوق الأخرى. وسيكون موظفو الصندوق التنفيذيون - المدراء القطريون، وموظفو البرامج القطرية والأخصائيون التقنيون - وموظفو المشروعات التي يمولها الصندوق المصادر الرئيسية في تحديد فرص عمليات القطاع الخاص غير السيادية.
- 12- وفي حين أن التكامل مع برنامج القروض والمنح مهم، فإن عمليات القطاع الخاص غير السيادية ستبتع ممارسات التنظيم والتسيير والتنفيذ التي تدعم كيانات القطاع الخاص الفردية.
- 13- ومن أجل تنفيذ عمليات القطاع الخاص غير السيادية، سيعتمد الصندوق عملية استعراض تستند إلى مبادئ الصرامة والمرونة. وبالفعل، فقد سلط كل شريك استشاره الصندوق الضوء على الحاجة إلى أن يكون سريعا ومرنا في التعامل مع القطاع الخاص. وبناء عليه، سيضمن الصندوق أيضا أقصى درجات الصرامة لحماية سمعته وامتيازاته وحصاناته، وإدارة المخاطر، بما في ذلك المخاطر الناشئة عن الجوانب البيئية والاجتماعية والتقاضي وللحفاظ على وضعه المالي. وستقدم جميع مشروعات عمليات القطاع الخاص غير السيادية المقترحة إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها.
- 14- ويتضمن الإطار كذلك مقترحا بإنشاء حساب أمانة للقطاع الخاص للمساعدة في تعبئة الموارد لاستراتيجية الانخراط مع القطاع الخاص، ولا سيما من المصادر الخاصة. وعلى الرغم من أنه سيكون بوسع حساب الأمانة الحصول على الموارد من الدول الأعضاء، فإنه سيسعى أيضا إلى تعبئة التمويل من المستثمرين المؤثرين والمؤسسات المؤثرة من القطاع الخاص.
- 15- وختاما، تم وضع إطار عمليات القطاع الخاص غير السيادية كجزء من تنفيذ استراتيجية الانخراط مع القطاع الخاص لتوفير النهج والطرائق العريضة التي توجه عمليات الصندوق مع القطاع الخاص. ويهدف الإطار إلى وضع القواعد العامة التي تُنظم تفاعلات الصندوق مع الكيانات الخاصة.
- 16- ولتنفيذ عمليات القطاع الخاص غير السيادية، سيتبع الصندوق نهجا تدريجيا للانخراط بصورة مباشرة مع القطاع الخاص، وضمان الملكية القطرية والتشاور مع الحكومات، وتجنب انحراف المهمة من خلال الاستفادة من الميزة النسبية للصندوق، والعمل، قدر الإمكان، مع شركاء التنمية الآخرين ووكالات الأمم المتحدة الأخرى.

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على:

- إطار عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق (الإطار)؛
- الصك المقترح لإنشاء حساب أمانة للقطاع الخاص لتنفيذ استراتيجية الانخراط مع القطاع الخاص، لتطبيقه على استلام وإدارة واستخدام جميع الموارد التي سيلتزم بها لحساب الأمانة عند اعتماد هذه الأداة ("حساب الأمانة").

إطار عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق وإنشاء حساب أمانة للقطاع الخاص

أولا - المقدمة

ألف - الخلفية والأساس المنطقي

- 1- تتطلب زيادة أثر الصندوق توسيع نطاق الموارد والإجراءات لتعجيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة - وخاصة هدفي التنمية المستدامة 1 و2. ويعد الحصول على أموال من الجهات الفاعلة من القطاع الخاص وتوفير الأموال لها، أمرا أساسيا في هذا الصدد، على النحو الذي أقرت به خطة عمل أديس أبابا لعام 2015.
- 2- ويتمتع الصندوق بتاريخ طويل في العمل بشكل غير مباشر مع القطاع الخاص من خلال برنامجه للقروض والمنح - وخاصة من خلال مشروعات سلسلة القيمة التي تمثل 70 في المائة من حافظته. كما عمل الصندوق على نطاق واسع مع المؤسسات والمجتمع المدني، ولا سيما منظمات المنتجين ومجموعات الشعوب الأصلية والمنظمات غير الحكومية. وبالفعل، كان من مواضع التركيز الخاص للصندوق تعزيز صغار المنتجين ومنظماتهم من خلال دمجهم في سلاسل الإمداد، وفي الوقت نفسه توفير البنية الأساسية والخدمات المالية الريفية اللازمة، وتعزيز السياسات الجيدة وبناء القدرة على الصمود أمام تغير المناخ. كما كان الصندوق أيضا مروجًا نشطًا للابتكار والبحوث الزراعية من أجل التنمية. ولكن رغم أهمية هذه الجهود، يتعين البناء عليها وتنسيقها بشكل أفضل.
- 3- وكان هذا هو الدافع وراء التعديل المقترح على النصوص القانونية الأساسية للصندوق لتيسير انخراط الصندوق مع القطاع الخاص والتي اعتمدها مجلس المحافظين في فبراير/شباط 2019. وفي وقت لاحق، اعتمد الصندوق في سبتمبر/أيلول 2019¹ استراتيجية جديدة للانخراط مع القطاع الخاص للفترة 2019-2024. وتحدد استراتيجية الانخراط مع القطاع الخاص هدفين رئيسيين: (1) تعبئة التمويل الخاص والاستثمارات الخاصة من أجل المشروعات الريفية الصغرى والصغيرة ومتوسطة الحجم والزراعة صغيرة النطاق؛ (2) توسيع الأسواق وزيادة فرص الدخل وفرص العمل للمجموعات التي يستهدفها الصندوق. ومن المتوقع إجراء استعراض منتصف المدة لاستراتيجية الانخراط مع القطاع الخاص في نهاية عام 2021.
- 4- وعلى النحو المبين في خطة عمل استراتيجية الانخراط مع القطاع الخاص (الإجراء 2-1)، التزم الصندوق بوضع إطار لعملياته مع القطاع الخاص، وهو ما يعتبر ضروريا للبدء في تنفيذ استراتيجية الانخراط مع القطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، تذكر خطة العمل (الإجراء 2-2) أن الصندوق سيطور أيضا أدوات

¹ قرار مجلس المحافظين 208-د/42 و 209-د/42.

² الصندوق، الوثيقة EB 2019/127/R.3.

مالية أساسية ويضع السياسات والمبادئ التوجيهية ذات الصلة، مما سيتيح للصندوق الانخراط مباشرة مع المؤسسات المالية، والكيانات الأخرى من القطاع الخاص.

- 5- ويستجيب هذا الإطار للإجراءين 1-2 و2-2 من خطة عمل استراتيجية الانخراط مع القطاع الخاص. والغرض منه هو توجيه تنفيذ عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق. ومن المتوقع أن تعزز هذه العمليات الأثر الإنمائي للصندوق وأن تكون في الوقت نفسه مجدية تجارياً، وتلتزم بالمعايير البيئية والاجتماعية ومعايير التسيير السليمة، وتعزز تنسيق الجهود بين القطاعين العام والخاص. وستهدف عمليات القطاع الخاص غير السيادية إلى زيادة المعرفة والخبرات الواسعة للصندوق لجذب التمويل الخاص للمجموعات الرئيسية التي يستهدفها الصندوق وتخفيف المخاطر المرتبطة به، مع التركيز على خلق فرص العمل وتمكين المرأة وتعزيز القدرة على الصمود أمام تغير المناخ.
- 6- ويمكن أن تكون عمليات القطاع الخاص غير السيادية مفيدة للغاية في البلدان ذات الديون العامة العالية والمفتوحة أمام استثمارات القطاع الخاص. وفي الواقع، عن طريق توجيه التمويل من خلال مستثمري القطاع الخاص أصحاب التفكير المتقارب، ستساعد عمليات القطاع الخاص غير السيادية على خلق فرص للمنتجين على نطاق صغير والمجتمعات الريفية بدون وضع عبء إضافي على ماليات الحكومة. وبالمثل، يمكن أن تُحدث عمليات القطاع الخاص غير السيادية فرقاً كبيراً في البلدان الهشة ذات القدرة الضعيفة على التنفيذ.
- 7- وسينخرط الصندوق تدريجياً مع القطاع الخاص بشكل مباشر، حيث سيعمل على ضمان الملكية القطرية ويتشاور مع الحكومات. وسيجنب انحراف المهمة عن طريق البناء على الانتقائية في الصندوق وميزته النسبية، والعمل قدر الإمكان مع شركاء التنمية الآخرين ووكالات الأمم المتحدة.

باء - نطاق الإطار وأهدافه

- 8- استناداً إلى التوجيه الوارد في استراتيجية الانخراط مع القطاع الخاص، يُحدد هذا الإطار النهج والطرائق العريضة التي توجه عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق. ويقدم معلومات أساسية عن: (1) المعايير والطرائق والضمانات الوقائية المحددة المطلوبة في تمويل الصندوق لهذه المشروعات؛ (2) وصف الأدوات المحتملة التي يتعين استخدامها.
- 9- ولن ينطبق هذا الإطار على: (1) أي تمويل يُقدم إلى كيانات عامة أو أي كيان آخر مدعم بضمان سيادي أو تعهد مباشر وغير قابل للإلغاء من دولة عضو؛ أو (2) أي تمويل، يصنفه الصندوق على أنه عملية سيادية. وسوف يُقر الإطار بالطابع الدينامي لعمليات القطاع الخاص غير السيادية وبالتالي لن يحاول تعريف كل ترتيب تشغيلي يتعلق بعمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق بالتفصيل؛ وسيعمل بدلاً من ذلك بمثابة دليل شامل بشأن الطريقة التي سيقدم بها الصندوق استراتيجيته بشأن الانخراط مع القطاع الخاص.

ثانياً - الاعتبارات الاستراتيجية

ألف - المكانة الاستراتيجية لعمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق

- 10- إن الغرض من عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق هو استكمال الحلول المتاحة بالفعل من خلال شركاء التنمية الآخرين ومن الجهات الفاعلة التجارية وغير التجارية في المناطق الريفية. وفي الواقع، هناك بالفعل عدد كبير من الكيانات التي تقدم القروض والمساعدة التقنية إلى صغار المنتجين في تلك المناطق. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة القائمة في هذا المجال، فإن الفجوة بين الطلب على التمويل والعرض منه لا تزال واسعة، ويرجع معظمها إلى المخاطر الحقيقية والمتصورة والتكاليف المرتفعة عادة لتقديم التمويل الموجه نحو الزراعة، ولا سيما لصغار المنتجين. ويقدم المستثمرون الاجتماعيون والبنوك التجارية المحلية جزءاً من الخدمات إلى بعض سلاسل القيمة مثل سلسلتي القيمة الخاصتين بالبني والمكسرات،

حيث تتوفر المعلومات فيهما بسهولة أكبر. غير أن سلاسل القيمة عالية المخاطر مثل تلك الخاصة بالمحاصيل الغذائية، التي تنقسم بأسواق محلية متقلبة، لا تزال تعاني من نقص الخدمات. وسلاسل القيمة عالية المخاطر هذه هي بالذات الأشد احتياجا للتمويل. وهذا هو المجال الذي يمكن أن يؤدي فيه الصندوق دورا تحفيزيا، مستفيدا من معرفته العميقة وخبرته في مجال التحول الريفي المستدام والشامل للجميع.

11- وفي الوقت نفسه، هناك فرص لأن يستثمر الصندوق في سلاسل القيمة الأكثر ضيقا، حيث يمكن تحقيق الإضافية بتمويل مقدم بأسعار السوق أو بالقرب منها. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك التعاونيات والمشروعات الصغرى والصغيرة ومتوسطة الحجم المعنية بتجهيز الكاكاو بعد الحصاد في غرب أفريقيا وأمريكا اللاتينية. ويستطيع الكثير منها بالفعل الحصول على تمويل قصير الأجل لتغطية احتياجات ما قبل الحصاد، ولكنها غير قادرة على تأمين التمويل طويل الأجل اللازم لتحديث المرافق وتوليد المزيد من القيمة لمنتجاتها. وتحتاج بعض التعاونيات أيضا إلى رأس مال عامل فضلا عن ضخ أموال لإدارة مخاطر الأسعار بشكل أفضل وتوسيع برامجها الائتمانية المستندة إلى المزارعين. وتفتقر التعاونيات الأصغر حجما التي لديها عدد محدود من المشترين إلى التمويل اللازم لزيادة إنتاجها وتوسيع نطاق وصولها إلى الأسواق. ولكن توافر هذا النوع من التمويل غير كاف في الوقت الحالي بسبب القيود التنظيمية الصارمة ضمن غيرها من الأسباب³ والأهم من ذلك، ستهدف عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق إلى توفير تمويل مقترن بمساعدة تقنية وأنشطة أخرى لتخفيف المخاطر بالاستفادة من برنامج القروض والمنح، والتي ينبغي أن توفر أداة قوية لرفع هذه الكيانات إلى مستويات أكثر استدامة من الناحية المالية.

12- وسيستهدف الصندوق القطاعات والكيانات التي تمثل أولويات عالية للصندوق، بما في ذلك: منظمات المنتجين؛ والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تملكها وتشغلها النساء والشباب؛ والمشروعات الصغرى والصغيرة ومتوسطة الحجم الملتزمة باستعادة خدمات النظم الإيكولوجية وحفظها⁴ وبناء القدرة على الصمود من خلال النظم الزراعية المتكاملة والمتنوعة بيولوجيا؛ والكيانات التي تدعم بقوة النهج الذكية مناخيا، ضمن غيرها. وسيهدف التمويل المقدم من الصندوق إلى مساعدة تلك الجهات الفاعلة على النمو وتحقيق إيرادات كافية، مما يتيح لها الوصول إلى المزيد من مصادر التمويل التجارية في وقت لاحق.

13- وتقوم معظم المؤسسات المالية الدولية وصناديق الأثر بتسعير مخاطرها بنفس المنهجيات التي تستخدمها أسواق رأس المال. ويؤدي ذلك إلى أوضاع مالية غير مقبولة للكثير من المشاركين في سلاسل القيمة الزراعية، ولا سيما المجموعات الضعيفة التي يستهدفها الصندوق.

14- وسيقدم الصندوق التمويل مباشرة إلى الأعمال الزراعية أو من خلال ترتيبات التمويل مع الوسطاء الماليين أصحاب التفكير المتقارب والمسؤولين والخاضعين للمساءلة أو مع منظمات أخرى مثل شركات التأجير وصناديق الاستثمار المؤثرة والمقرضين البديلين المبتكرين مثل أولئك الذين يستخدمون الحلول القائمة على التكنولوجيا. وسيحاول هذا التمويل تقديم أحكام وشروط تتناسب مع احتياجات العاملين في القطاعات عالية الأثر وعالية المخاطر في الأسواق التي يستهدفها الصندوق. وسيسعى تمويل الصندوق إلى تقديم ما يلي على وجه الخصوص:

(1) **رأس المال الصبور.** تكمن إضافية الصندوق في توفير أو استقطاب التمويل الذي لا تستطيع الأسواق تقديمه أو لا ترغب في تقديمه بسبب المخاطر المتصورة وارتفاع تكاليف المعاملات الذي ينطوي عليه. ويستلزم ذلك نشر رأس المال الصبور، بأجل استحقاق يتناسب مع الدورات الزراعية ويعكس

³ تشير اللوائح الاحترازية إلى القواعد التي يجب على المؤسسات المالية مراعاتها لرقابة المخاطر والاحتفاظ باحتياطيات كافية من رأس المال والسيولة ضمن غيرها من الأمور. وتشمل أيضا متطلبات الإبلاغ والإفصاح العام والضوابط والعمليات الإشرافية.

⁴ تشمل خدمات النظم الإيكولوجية: خدمات الإمداد مثل توفير الأغذية والألياف والكتل الحيوية والمياه العذبة؛ وخدمات التنظيم مثل السيطرة على الفيضانات والتآكل، وتنقية المياه؛ وخدمات الدعم مثل تكوين التربة، والتمثيل الضوئي، والتلقيح، والمغذيات ودوران المياه (تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية، 2005).

ملاح المخاطر العالية والأطر الزمنية المرتبطة ببناء سلاسل قيمة مستدامة. وهذا يعني بشكل عام تقديم شروط وأحكام أنسب وأكثر مرونة.

(2) **التمويل المختلط.** تدرك الإدارة أن تحديد مكانة عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق سيعرض الصندوق إلى شرائح السوق التي تنطوي على قدر أكبر من المخاطر وعلى تمويل بشروط أكثر مرونة وتيسيرية، مما يعني ضمنا انخفاض العوائد. ومع ذلك، يتواءم هذا بشكل جيد مع مهمة الصندوق. ولذلك، وفقا لمبادئ التمويل التيسيري المختلط المعزز لعمليات القطاع الخاص لدى مؤسسات تمويل التنمية، سيقوم الصندوق أولا بتسعير مخاطر المنتج المالي المقترح ويقيم بعد ذلك الحد الأدنى لمستوى التيسير المطلوب. وهذا النهج يعني أن الصندوق لن يقدم بالضرورة أسعار فائدة أو تسعيرا أقل - فقد يقدم آجال استحقاق أطول على سبيل المثال أو يخفف شروط الأصل الضامن. وسيتم في جميع الحالات تقييم الأثر الإنمائي للتمويل المختلط المقدم إلى كيانات القطاع الخاص وقدرته على إصلاح إخفاقات السوق تقييما شاملا، والإفصاح عنه. وإلى جانب ذلك، يسمح النظام السليم لإدارة الحوافز بتنفيذ أنشطة الدعم المتبادل.

باء – الميزة النسبية للصندوق

- 15- إن الصندوق ثاني أكبر مستثمر إنمائي متعدد الأطراف في مجال الأمن الغذائي والزراعة. وعلى هذا النحو، تكمن ميزته النسبية مقابل الجهات الفاعلة الأخرى التي تقدم التمويل المؤثر وشركاء التنمية في معرفته الفريدة بالسياق الذي يعمل فيه صغار المنتجين وخبرته في هذا المجال. وسيتيح ذلك للصندوق أن يدخل في قطاعات سوق التمويل التي ترى الجهات الفاعلة الأخرى أنها محفوفة بالمخاطر، مستندا إلى رأس ماله من المعلومات. وعلى نفس القدر من الأهمية ستكون قدرة الصندوق على الأخذ بنماذج مبتكرة وتوسيع نطاقها على المستوى العالمي، وهو ما يكون من الصعب على مستثمري الأثر وأصحاب المشروعات الاجتماعية الصغيرة تحقيقه.
- 16- وعلى خلاف المؤسسات المالية الدولية وبرامج الزراعة العالمية الأخرى، سيتم ربط عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق بشكل وثيق ببرنامجه للقروض والمنح من مرحلة التصميم، وبالتالي ستستفيد من أوجه التآزر بين برامج وأنشطة القطاع العام التي تدعمها البلدان وأعمال القطاع الخاص الناشئة. وسيضمن هذا الارتباط الوثيق إضافية أنشطة عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق ويعزز الاستراتيجيات القطرية في مجال الزراعة. وسوف يساعد ذلك على التأكد من أن تكون عمليات القطاع الخاص غير السيادية جزءا من استراتيجية أكبر وليست استثمارات انتهائية من القطاع الخاص في مجال الزراعة.
- 17- وعلاوة على ذلك، ستستفيد عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق من الدروس المستفادة من شركاء التنمية الآخرين. ومن البداية، سيكون هناك اتفاق على مدى الإقبال على المخاطر في عمليات القطاع الخاص غير السيادية، مما سيتيح للصندوق تحمل المخاطر المطلوبة لتلبية احتياجات المستفيدين المستهدفين. وسيؤدي ذلك إلى مرونة عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق وتلبيتها بشكل حقيقي لاحتياجات المنتجين على نطاق صغير، مثلا عن طريق الاستثمار في المشروعات الصغيرة التي لا تخدمها حاليا المؤسسات المالية الدولية الكبيرة.
- 18- وستستند فرضية القيمة التي يقدمها الصندوق لشركاء القطاع الخاص إلى: (1) تركيز حصري على التنمية الريفية وفهم عميق لاحتياجات القطاع الريفي؛ (2) رؤية طويلة الأجل وأفق استثمار صبور؛ (3) نهج حافظة يتيح فرصا لإقامة روابط مع مشروعات القطاع العام؛ (4) السمعة كشريك موثوق به ولديه قوة تنظيمية مقنعة تستند إلى علاقات قوية وطويلة الأجل مع الحكومات؛ (5) حضور ميداني مكثف ووصول متميز إلى البيانات المتعلقة بالمزارعين والنظم الإيكولوجية الزراعية؛ (6) إقبال أعلى على المخاطر من خلال التركيز على العمليات الصغيرة واستقطاب الاستثمارات للمنتجين على نطاق صغير؛ (7) الخبرة كجهة مُنبتة لتجميع تمويل التنمية ومؤخرا من خلال الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية؛ (8) أطر قوية للاستهداف وقياس الأثر.

ثالثاً – الأهلية للحصول على التمويل ومعايير الاستثمار

ألف – تحديد مؤسسات القطاع الخاص المؤهلة للحصول على التمويل

- 19- في سياق هذا الإطار، من المهم التمييز بين: (1) مؤسسات القطاع الخاص المؤهلة للحصول على التمويل، وهي الكيانات المؤهلة للحصول على التمويل مباشرة من الصندوق؛ و(2) المستفيدين الخاصين، وهم المستفيدون النهائيون المتوقعون من المشروعات التي تنفذها مؤسسات القطاع الخاص التي تحصل على التمويل. وتمشياً مع مهمة الصندوق، من المتوقع أن يكون المستفيدون النهائيون هم الفقراء وصغار المنتجين والأسر الريفية في الدول الأعضاء النامية.
- 20- وتشمل مؤسسات القطاع الخاص التي تحصل على التمويل: الشركات الخاصة الهادفة للربح، والمستثمرين من المؤسسات والقطاع الخاص، والبنوك التجارية وصناديق الاستثمار (صناديق حصص الملكية الخاصة، وصناديق الدين، وصناديق التمويل المختلط، وصناديق الأثر)؛ والأدوات المالية الأخرى المملوكة للأغلبية و/أو التي تديرها كيانات خاصة؛ والشركات المملوكة للدولة التي لديها هيكل مالي وهياكل تيسير سليمة وتمثل ممارسات القطاع الخاص.⁵
- 21- وتشتمل مؤسسات القطاع الخاص المؤهلة للحصول على التمويل على المشروعات الصغرى والصغيرة ومتوسطة الحجم والتعاونيات ومزارع الشركات والأعمال الاجتماعية. ومؤسسات القطاع الخاص التي تحصل على التمويل هي المؤسسات التي يمتلك فيها الأفراد أو كيانات القطاع الخاص إما (1) أكثر من 50 في المائة من الأسهم التي لها حق التصويت أو حقوق التصويت؛ أو (2) نسبة مئوية من الأسهم التي لها حق التصويت أو حقوق التصويت التي تمكن المشاركين من توجيه سياسات المؤسسة وإدارتها ("حصة مسيطرة"). وعندما تكون مؤسسات القطاع الخاص التي تحصل على التمويل مملوكة جزئياً لكيانات عامة، (تمتلك أقل من 50 في المائة من الأسهم التي لها حق التصويت/حقوق التصويت)، سيتعين تأكيد الاستقلالية التشغيلية والحرية الإدارية وسيحتاج الأمر إلى مزيد من العناية القانونية الواجبة لفهم اللوائح التنظيمية المطبقة بوضوح.

باء – الشروط العامة للأهلية

- 22- الأهلية القطرية. أي مؤسسة من مؤسسات القطاع الخاص التي تحصل على التمويل يكون مقرها في دولة عضو في الصندوق مؤهلة للحصول على التمويل. وفي حين سيتم السعي لتحقيق التوازن الجغرافي عند وضع حافظة عمليات القطاع الخاص غير السيادية، فإنه سيتم بذل جهود خاصة لنشأة عمليات القطاع الخاص غير السيادية وتقديمها في البلدان المتأثرة بالشهاشة.
- 23- شروط الأهلية المتعلقة بجميع المؤسسات التي تحصل على التمويل. تمشياً مع مهمته، على الصندوق أن يتأكد من أن المشروعات التي تضطلع بها مؤسسات القطاع الخاص التي تحصل على التمويل تسهم في الحد من الفقر وفي التنمية الريفية في الدول الأعضاء فيه. ولذلك، يجب أن تقي مؤسسات القطاع الخاص التي تحصل على التمويل بالشروط الأساسية التالية: (1) أن تكون مسجلة في دولة عضو في الصندوق، وأن يقع المشروع الممول من الصندوق و/أو ينفذ في بلد واحد أو أكثر من البلدان منخفضة الدخل أو متوسطة الدخل؛ (2) أن تكون كيانات قانونية؛ (3) أن تكون في وضع قانوني سليم. ويطلب من جميع مؤسسات القطاع الخاص

⁵ عادة ما تشمل المعايير التالية: (1) استقلالية إدارية كافية؛ (2) شخصية قانونية مميزة؛ (3) القدرة على رفع الدعاوى وتكبد ديون لحسابها؛ (4) جدوى مالية وتجارية؛ (5) ربحية كافية ورأس مال كاف على النحو الذي تؤكدته القوائم المالية المراجعة.

التي تحصل على التمويل التقيد بجميع سياسات الصندوق المطبقة، حسب الاقتضاء، بما في ذلك السياسات المتعلقة بغسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب ومكافحة الفساد.⁶

جيم – مبادئ الانخراط

24- ستُنَفَّذ عمليات القطاع الخاص غير السيادية وفقاً للمبادئ التالية:

- **الملكية القطرية.** ستُتَقَرُّ شركات الصندوق مع كيانات القطاع الخاص على المستوى القطري بأولوية الملكية القطرية والتقبل على المستوى القطري من خلال المشاورات مع الحكومة.⁷ ووفقاً لذلك، سيلتزم الصندوق الحصول على رسالة "عدم اعتراض" من الحكومة في إطار الموافقة على أي من عمليات القطاع الخاص غير السيادية. غير أن ذلك لن ينطبق على عمليات القطاع الخاص غير السيادية الإقليمية، في الحالات التي لا يمكن فيها توفير دليل واضح على الاستثمارات والأنشطة الفردية لكل بلد في مرحلة الموافقة. وعلى سبيل المثال، عادة ما يكون لصناديق الاستثمار الإقليمية تغطية قطرية إشارية فقط في استراتيجياتها الاستثمارية في مرحلة الموافقة، ولا يمكنها تأكيد أو تحديد المبلغ الذي سيتم استثماره في عدة بلدان.
- **التكامل.** تهدف عمليات القطاع الخاص غير السيادية إلى تعزيز الأثر الإنمائي للصندوق. وسيكون التكامل مع برنامج القروض والمنح واستثمارات وأنشطة الصندوق الأخرى على المستوى القطري أساسية في هذا الصدد. وكحد أدنى، ينبغي أن تتواءم عمليات القطاع الخاص غير السيادية مع الأولويات المحددة في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية أو المذكرات الاستراتيجية القطرية. وعلى سبيل المثال، يمكن تحقيق هذا التكامل من خلال استهداف عمليات القطاع الخاص غير السيادية لنفس المجموعة من المستفيدين بوصفها عملية سيادية أو عن طريق توسيع نطاق مبادرة ممولة من خلال منحة من الصندوق. وبشكل أكثر تحديداً، في حين أن أي مشروع استثماري للقطاع العام يموله الصندوق يمكن أن يبني قدرة المنتجين على نطاق صغير على توفير الإمدادات للسوق، يمكن أن تمويل عملية من عمليات القطاع الخاص غير السيادية رأس المال العامل لوسطاء السوق الذين يشترطون من المنتجين (انظر الملحق الرابع للاطلاع على أمثلة مختارة من التكامل بين عمليات القطاع الخاص غير السيادية وبرنامج القروض والمنح). ويتيح ذلك للصندوق تخفيف مخاطر الاستثمار الخاص. ويمثل الارتباط الوثيق بين عمليات القطاع الخاص غير السيادية وبرنامج القروض والمنح في الصندوق نهجاً فريداً في الاستثمار في الزراعة. وفي الوقت نفسه، سينظر الصندوق في عمليات القطاع الخاص غير السيادية التكميلية التي تدعم نماذج الأعمال المبتكرة أو الخدمات أو التكنولوجيات التي يكون لها أثر إيجابي على المجموعة المستهدفة ولكن التي لا تنشأ بالضرورة عن حافظة الصندوق من عمليات التصميم أو العمليات الجارية.
- **الامتثال لسياسة التمويل الريفي في الصندوق.** تمشيا مع سياسة التمويل الريفي في الصندوق، ستسترشد عمليات القطاع الخاص غير السيادية بالمبادئ الستة التي تُنظَّم تدخلات التمويل الريفي للصندوق: (1) دعم الوصول إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية؛ (2) الترويج لمجموعة واسعة من المؤسسات المالية والنماذج وقنوات التنفيذ؛ (3) دعم النهج المدفوعة بالطلب والمبتكرة؛ (4) تشجيع النهج القائمة على السوق - بالتعاون مع شركاء القطاع الخاص - التي تعزز الأسواق المالية الريفية وتتجنب التشوهات في القطاع المالي وتزيد موارد الصندوق؛ (5) تطوير ودعم

⁶ سيتعهد الصندوق بموارده الذاتية لعمليات القطاع الخاص غير السيادية مع إيلاء الاعتبار الواجب لتقييم أثر الاستدامة المالية للصندوق واحتياجات التمويل لبرنامج القروض والمنح.

⁷ تمشيا مع سياسة التمويل الريفي في الصندوق، تمثل الحكومة وزارة الاقتصاد/التخطيط/المالية ولكنها تفوض المسؤولية إلى وزارة الزراعة إذا لزم الأمر).

الاستراتيجيات طويلة الأجل التي تركز على الاستدامة والفقير؛ (6) المشاركة في حوارات السياسات التي تهيئ بيئة مواتية للتمويل الريفي.

- **تجنب السيطرة.** لن يقوم الصندوق بإدارة أي من مؤسسات القطاع الخاص التي تحصل على التمويل التي يقدم إليها تمويلا وفقا لشروط غير سيادية ولن يمارس حق التصويت لهذه الأغراض أو لأي غرض آخر يرى من وجهة نظره أنه يقع ضمن نطاق السيطرة الإدارية.
- **الشفافية والمساءلة.** سيعزز الصندوق الشفافية والمساءلة من خلال إتاحة معلومات غير حساسة للجمهور عن عمليات القطاع الخاص غير السيادية الخاصة به وتقديم تقارير منتظمة عن أداء أنشطته المتعلقة بعمليات القطاع الخاص غير السيادية. ولكن من أجل حماية معلومات الأعمال الخاصة، سيصدر الصندوق للجمهور ملخصا لمعلومات الاستثمار، وحسب الاقتضاء، ملخصا للاستعراض البيئي والاجتماعي، حسب التصنيف البيئي والاجتماعي.

دال – معايير فرز الاستثمارات

25- لتحسين الأثر وتقليل المخاطر المرتبطة بعمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق إلى أدنى حد، سيتم تخصيص الموارد لمؤسسات القطاع الخاص التي تحصل على التمويل بناء على المعايير الخمسة المحددة في استراتيجية الانخراط مع القطاع الخاص وهي: الأهمية، والإضافية، والأثر، والمعايير والمخاطر البيئية والاجتماعية. وسيجري استعراض عمليات القطاع الخاص غير السيادية أيضا لتحديد وتقييم أية مخاطر مالية وتشغيلية وائتمانية وأي مخاطر متعلقة بالنزاهة والسمعة (انظر المقطع رابعا).⁸ وستوثق نتائج هذه العملية في وثائق مشروعات عمليات القطاع الخاص غير السيادية لتستعرضها داخليا إدارة الصندوق وتُلخص في مقترحات الاستثمار ذات الصلة المقدمة إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

(1) **الأهمية.** من أجل تقييم الأهمية، سينظر الصندوق، خلال عملية الاستعراض، في مدى توافق أهداف وتصميم عمليات القطاع الخاص غير السيادية مع مهمته (الحد من الفقر والتنمية الريفية)، وأولوياته بشأن التنمية القطرية واستراتيجيته بشأن القطاع الزراعي - الريفي (عند توفرها). كما ستجري دراسة التوافق مع أولويات الصندوق المحددة في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية/المذكرات الاستراتيجية القطرية وأولويات التعميم الأربعة في الصندوق (تغيير المناخ، والتمايز بين الجنسين، والشباب، والتغذية)، وكذلك التكامل مع انخراطه الجاري والمقرر في البلد.

(2) **الإضافية.** سيستلزم تقييم الإضافية التي يحققها الصندوق خلال عملية الاستعراض إجراء دراسة لاحتياجات المشروع وخصائصه، وكيف يضيف دعم الصندوق قيمة أو يساعد في معالجة فشل السوق. وتمشيا مع ممارسات المؤسسات المالية الدولية الأخرى، سيدرك التقييم أن إضافية الصندوق يمكن أن تكون مالية و/أو غير مالية. وسيترتب على الإضافية المالية توفير التمويل الذي لا ترغب مصادر السوق في تقديمه أو توفير شروط أكثر تكيفا مثل آجال استحقاق أطول أو شروط سداد أكثر مرونة أو أسعار فائدة منخفضة. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يقدم الصندوق قرضا طويل الأجل لمساعدة تعاونية محلية على الاستثمار في مصنع تجهيز لتحويل المنتجات التي توفرها صغار المنتجعات النساء. وتحتاج أي مبادرة من هذا النوع إلى رأس مال صبور، وهو غير متاح من البنوك التجارية. وفي مثل هذه الحالة، سيطلب الصندوق من المؤسسة التي تطلب الحصول على التمويل أن تثبت إخفاقها في الحصول على قرض من أحد البنوك، وتقييم أيضا الجدوى التجارية للمشروع حتى أجل استحقاق القرض. وبالمثل، يمكن أن تتبع الإضافية المالية للصندوق من دوره التحفيزي في المساعدة على تعبئة التمويل والاستثمار من القطاع الخاص. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يقدم الصندوق ضمانا إلى بنك تجاري

⁸ تجدر الإشارة إلى أن فرز وإدارة عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق ستعكس مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول.

محلي لتخفيف جزء من مخاطر إقراضه لصغار المنتجين. وفي هذه الحالة، يمكن تقييم إضافية الصندوق عن طريق مقارنة ما كان سيستثمره المصرف في أصحاب الحيازات الصغيرة هؤلاء بتدخل الصندوق وبدونه. وسُيقيم الصندوق أيضا، عند الاقتضاء، مدى توافر أدوات تخفيف المخاطر من المصادر التجارية.

كما يمكن أن تكون إضافية الصندوق غير مالية، إذ تنشأ عن التحسينات في الممارسات الاجتماعية وممارسات التسيير لدى مؤسسة القطاع الخاص التي تحصل على التمويل، أو عن توفير الخدمات الاستشارية لتحقيق فوائد إضافية للشباب والنساء والفئات المحرومة الأخرى. ومرة أخرى، يمكن أن يستخدم الصندوق خبراته التقنية ودرايته بشأن المناطق الريفية والبلدان المتأثرة بالهشاشة لتعزيز تصميم عمليات القطاع الخاص غير السيادية. ومثال على ذلك دور الصندوق في تصميم الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية وتقديم منحة لمرفقه المعني بالمساعدة التقنية. وعلاوة على ذلك، يمكن إظهار الإضافية، عندما يستطيع الصندوق دعم كيانات القطاع الخاص في اعتماد الممارسات البيئية والاجتماعية الأكثر صرامة والتكنولوجيات الأكثر مراعاة للبيئة.

(3) **الأثر/النتائج الإنمائية.** من حيث النتائج الإنمائية، سيسعى الصندوق إلى دعم المشروعات التي تكون مجدية تجاريا والتي يمكن أن تُفيد أيضا بوضوح المجموعات التي يستهدفها الصندوق، أي المنتجين على نطاق صغير ومنظماتهم، والنساء والرجال في المناطق الريفية والشباب. وبالتالي، سيستلزم التقييم المسبق للنتائج الإنمائية إجراء استعراض للفوائد المتوقعة من عمليات القطاع الخاص غير السيادية من حيث خلق فرص العمل، وتمكين المرأة، والحد من البصمة البيئية، وخدمات النظم الإيكولوجية الزراعية، والنهوض بنظم الزراعة المتنوعة بيولوجيا لبناء القدرة على الصمود أمام تغير المناخ، وتوافر الأغذية المغذية، فضلا عن الترويج العام لتنمية القطاع الخاص. وسيولي الصندوق اهتماما خاصا لأي آثار على السوق وسيسعى إلى تشجيع المزيد من المنافسة والشفافية من خلال عمليات القطاع الخاص غير السيادية.

ومن أجل تقييم الإضافية والنتائج الإنمائية مسبقا، سيستخدم الصندوق سيناريو معاكسا للواقع يتمثل في عدم تنفيذ أي مشروع وقياس النتائج المباشرة فقط إلا إذا كان من الممكن تتبع النتائج غير المباشرة وتوثيقها بشكل موثوق. وسيأخذ التقييم في الاعتبار أيضا السياق القطري والقطاعي. وهذا يعني اعتبار أن عمليات القطاع الخاص غير السيادية التي يتم تنفيذها في البلدان المتأثرة بالهشاشة تُحقق نتائج إنمائية أعلى من النتائج المماثلة في البلدان المستقرة، وبالتالي تُعطى الأولوية. وينطبق الأمر نفسه على العمليات التي تستهدف الشرائح الناشئة أو التي تعاني من نقص الخدمات. ولمزيد من التفاصيل عن المعايير المذكورة أعلاه، انظر الملحق الثامن.

(4) **المعايير والمخاطر البيئية والاجتماعية.** ترد معلومات تفصيلية عن الطريقة التي سيقوم الصندوق بها بتقييم مخاطر عمليات القطاع الخاص غير السيادية وجوانبها البيئية والاجتماعية وجوانبها المتعلقة بالتسيير في المقطعين خامسا وسادسا، اللذين يناقشان، على التوالي، إدارة المخاطر والضمانات الوقائية.

رابعا – الأدوات المالية المقترحة

26- تشتمل العروض المالية التي يقدمها الصندوق إلى مؤسسات القطاع الخاص التي تحصل على التمويل على ثلاث أدوات رئيسية هي: (1) أدوات الدين، بما في ذلك رأس المال العامل والقروض طويلة الأجل للنفقات الرأسمالية (أي الاستثمار) إلى المشروعات الزراعية الصغيرة ومتوسطة الحجم المؤهلة والتعاونيات والجهات الفاعلة المختارة في سلاسل القيمة التي تركز على الزراعة؛ وخطوط الائتمان والقروض المقدمة إلى الوسطاء الماليين، والمصارف الريفية والزراعية، ومؤسسات التمويل الأصغر، والمصارف التجارية، وصناديق

الاستثمار والأنواع الأخرى من المؤسسات التي تستهدف صغار المنتجين والمشروعات الزراعية الصغيرة ومتوسطة الحجم؛ (2) أدوات حصص الملكية (3) تخفيف المخاطر. وعند نشر هذه الأدوات، لن يوفر الصندوق أدوات إعادة التمويل ولن يشارك في العمليات المالية التي لا تفيد السكان الذين يستهدفهم. ولزيادة تعزيز الأثر الإنمائي لهذه الأدوات المالية، سيسعى الصندوق أيضا إلى تقديم مساعدة تقنية موجهة إلى مؤسسات القطاع الخاص التي تحصل على التمويل (انظر الملحق الثاني للاطلاع على وصف وأمثلة أكثر تفصيلا).

27- واسترشدت هذه الأدوات المالية بعملية لتحديد نطاق احتياجات السوق والفجوات لتمويل التحول الريفي المستدام والشامل للجميع على نحو كاف (انظر الملحق الثالث للاطلاع على قائمة الكيانات الخاصة التي تم الاتصال بها).

28- وفيما يتعلق بالنشر الاستراتيجي لهذه الأدوات، يتمثل مقترح الإدارة في البدء بأدوات بسيطة وإعطاء الأولوية للإقراض غير المباشر في المراحل الأولى. وسيقوم الصندوق بتوسيع النطاق تدريجيا ويزيد من تطور الأدوات المستخدمة، مع ترسيخ قدرته وخبرته وسمعته لدى القطاع الخاص. وفي نهاية المطاف، يسعى الصندوق إلى أن يكون بوسعه تجميع مؤسسات التمويل الدولية الأخرى حول مشروعاته، وتوسيع نطاق الأثر وتقاسم المخاطر.

ألف - الخصائص العامة لأداة الدين

29- **نطاق الحجم.** ستعكس أحجام القروض أهداف الأثر التي يضعها الصندوق بالإضافة إلى المخاطر واقتصاديات أي عملية من عمليات القطاع الخاص غير السيادية. وعلى سبيل المثال، ستكون القروض الصغيرة أنسب للمشروعات الزراعية الصغيرة ومتوسطة الحجم عالية المخاطر والأثر. ويمكن أن تشمل الأمثلة: الإنتاج الأولي للمحاصيل الغذائية، ومصانع تجهيز الأغذية، والشركات التي تملكها وتشغلها النساء، والاستثمارات التي تسعى إلى تعزيز القدرة على الصمود أمام المناخ والحد من بصمة الكربون (انظر الإطار 1). وستكون القروض الأكبر أنسب للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم والوسطاء الماليين الثابتين في السوق والذين لديهم سجل حافل، وهياكل تسيير قوية وأداء مالي قوي واحتياجات مالية تتطلب دورات استثمار أطول مثل شراء المعدات.

الإطار 1

قروض المناخ

يؤثر تغير المناخ على صغار المنتجين في كل مكان، حيث تؤثر أنماط الطقس الضارة للغاية وتفشي الأمراض بشكل متكرر على الجودة والإنتاجية، وتزيد انعدام الأمن الغذائي بشكل دوري لدى المجموعة التي يستهدفها الصندوق.

ويمكن للصندوق، بوصفه جهة ممولة للقدرة على الصمود أمام المناخ والإدارة والممارسات التكيفية للموارد الطبيعية الداعمة للنظم الزراعية القادرة على الصمود والمتنوعة بيولوجيا والحافطة للكربون التي توفر مجموعة متنوعة من مصادر الغذاء والدخل، أن يقدم مجموعة واسعة من حلول التمويل قصيرة وطويلة الأجل من خلال عمليات القطاع الخاص غير السيادية، بما في ذلك: (1) قروض طويلة الأجل لإعادة تأهيل/تجديد محاصيل الأشجار؛ (2) قروض طويلة الأجل لإعادة التشجير وإعادة تأهيل المراعي وغطاء شجر الظل؛ (3) قروض طويلة الأجل للنظم المصممة لاستعادة الجودة الفيزيائية (مثل القدرة على تخزين المياه) والخصائص الكيميائية (مثل المحتوى من المغذيات) للتربة – ويتمثل الهدف هنا في زيادة الإنتاجية وزيادة كفاءة استخدام المياه وأداء النظم الإيكولوجية لمستجمعات المياه، والانتقال إلى نظم زراعية قادرة على الصمود ومتنوعة بيولوجيا مع تكامل عالٍ للقطاعات (مثل الثروة الحيوانية والأسمك، والمحاصيل والأشجار متعددة الاستخدامات) لإعادة تدوير الموارد والاستخدام بكفاءة وتخزين الكربون؛ (4) قروض قصيرة الأجل لتمويل ما قبل الحصاد لتوسيع نطاق الزراعة العضوية القادرة على الصمود أمام المناخ، بما في ذلك إدارة النفايات، ومعدات الري الفعالة في تجميع مياه الأمطار والحلول الرقمية للكفاءة في استخدام المياه ومعدات الطاقة المتجددة؛ (5) قروض قصيرة الأجل لمساعدة رواد الأعمال من الشباب والنساء على تطوير أعمالهم التجارية في مجالات مثل إنتاج الأغذية بطرق مبتكرة وذكية مناخيا والأعمال لتوفير عوامل الإنتاج والخدمات التقنية والسوقية للنظم الزراعية القادرة على الصمود والمتنوعة بيولوجيا والحافطة للكربون؛ (6) قروض تمويل التجارة إلى التعاونيات الصغيرة وذات المخاطر العالية التي توفر أشجار الظل لتخزين الكربون.

30- **أجل الاستحقاق.** تغطي احتياجات السوق مجموعة واسعة من شروط القروض وأجال الاستحقاق بما يتناسب مع دورات التنمية الزراعية، وضروريات التمويل، وملامح المخاطر، وقدرات التغطية. وسيكون لمنتجات الدين⁹ التي سيقدمها الصندوق آجال استحقاق تحاول تحقيق التوازن بين كل هذه الخصائص. وبشكل عام، سيتم تقديم مدد أقصر لاحتياجات ما قبل الحصاد و/أو رأس المال العامل و/أو خطوط الائتمان. وستقدم آجال استحقاق أطول للاستثمارات الإنتاجية التي تتطلب المزيد من الوقت لتوليد دخل تجاري و/أو إنتاج زراعي وحراجي زراعي ذي دورات تنمية أطول أجلا مثل استعادة التربة ومشروعات تجديد المحاصيل.

31- **شروط السداد.** ينبغي أن تكون شروط السداد مرنة ومتكيفة مع احتياجات المشروعات، على سبيل المثال دفعات ربع سنوية أو سنوية أو دفعة واحدة في نهاية الفترة. وسيكون سداد القروض قصيرة الأجل من جانب الوسطاء غير الماليين ومؤسسات القطاع الخاص التي تحصل على التمويل على فترات أقصر وبوتيرة أعلى.

32- **العملة.** سيقدم الصندوق قروضا بالعملة الصعبة والمحلية وفقا للاحتياجات الخاصة للمقترض. وسيتم النظر في العملة المحلية أساسا عندما يكون هناك عنصر قوي بشأن التنمية والإضافية وعندما تكون هناك طريقة فعالة من حيث التكاليف للصندوق لإدارة مخاطر النقد الأجنبي. وسيتم توسيع نطاق حافطة الصندوق من القروض المقدمة بالعملة المحلية بعد أن يبني الصندوق قدرته على التعامل مع مثل هذه المخاطر ويحدد طريقة كفاءة وفعالة من حيث التكلفة للتعامل معها.

⁹ منتجات الدين تشير إلى الطرق المختلفة التي يمكن بها استخدام أداة الدين وهيكلتها.

33- **شروط الأصل الضامن.** عادة ما يرغب المقرضون في نسب ضمان/تغطية للقروض تتجاوز 120 في المائة في أي وقت معين. وفي هذا الصدد، على الرغم من أنه ليس شرطاً إلزامياً لكل معاملة، لأن هذا قد يعوق الاستثمارات المؤثرة، سيتم النظر في قبول أصول ضامنة مثل الأوراق المالية عالية التصنيف والمباني والمعدات - خاصة للنفقات الرأسمالية والقروض طويلة الأجل. وبالنسبة للقروض قصيرة الأجل مثل رأس المال العامل، ستشتمل الأوراق المالية المطلوبة عادة على الرسوم المتغيرة على المخزونات و/أو عقود التصدير للسلع القابلة للتداول. وينبغي أن تشمل جميع عمليات القطاع الخاص غير السيادية المؤمنة بالمخزونات على هياكل لإدارة الأصول الضامنة. وينبغي أن يستند الصندوق إلى قدرته التقنية الداخلية على تحديد الأصل الضامن، والعمل مع خطط الضمان الحالية القائمة والتي تدار من جانب جهات مهنية. وتجدر ملاحظة أن عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق تستهدف إلى تعزيز النهج المبتكرة إزاء الأصول الضامنة من خلال دعم الإقراض القائم على التدفقات النقدية والإقراض الموجه بالبيانات.

34- وسيولي الصندوق اهتماماً خاصاً لتصميم أدوات الدين الخاصة به، ولا سيما خطوط الائتمان، مستنداً إلى الدروس المستفادة من المؤسسات المالية الدولية الأخرى (انظر الإطار 2). وهذا يعني ضمان الاستهداف الدقيق لموارد خطوط الائتمان للمؤسسات التي تحصل على التمويل، وتوفير حوافز للوسطاء الماليين لتحقيق النتائج الإنمائية والرصد الدقيق للنتائج الإنمائية بالإضافة إلى الأداء التجاري والمالي.

الإطار 2

الدروس المستفادة من مؤسسات التمويل الدولية الأخرى بشأن خطوط الائتمان

تعتبر خطوط الائتمان أداة مناسبة للمؤسسات المالية الدولية للوصول إلى عدد كبير من المستفيدين في شرائح السوق التي تعاني من نقص الخدمات، مع إبقاء تكاليف إنشاء المشروعات والإشراف عليها عند مستويات مقبولة. وينظر إليها على أنها مربحة مالياً، وتسهم في الاستدامة المالية وتقلل التعرض للمخاطر. وبالنسبة للمؤسسات المالية الشريكة، تستجيب خطوط الائتمان لاحتياجاتها لتأمين قروض طويلة الأجل بالنظر إلى أن المصارف في معظم البلدان النامية لا تقدم إلا تمويلاً قصيراً الأجل. ولكن خطوط الائتمان لها تاريخ طويل ومثير بما في ذلك في المؤسسات المالية الدولية الشقيقة مثل البنك الدولي. وخلص تقرير أعده فريق التقييم المستقل التابع للبنك الدولي في عام 2006 إلى أن تنفيذ المبادئ التوجيهية للبنك بشأن خطوط الائتمان كان ضعيفاً وأن نتائج خطوط الائتمان لم تكن جيدة جداً. وأدت هذه النتائج إلى تراجع أهمية هذه الأداة في المجتمع الإنمائي. ومع ذلك، توفر قراءة شاملة للتقرير صورة أكثر دقة، لأنها تزعم أن المشكلة تكمن في طرائق التنفيذ وليس في الأداة نفسها. وفي الواقع، يشير التقرير إلى أن "خطوط الائتمان يمكن أن تكون أداة مفيدة عند استخدامها بشكل جيد وبنبغي عدم استبعادها تماماً من مجموعة أدوات الإقراض في البنك". ويؤكد التقرير أنه عند إعداد خطوط الائتمان بعناية، وتصميمها بشكل جيد، واتباعها للممارسات الجيدة وصرافها في الوقت المناسب، فإنها تميل إلى تحقيق أهدافها. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها يمكن أن تكون مفيدة لتلبية الاحتياجات المحددة في الأوقات المهمة. ويؤكد هذا الاستنتاج المؤهل أيضاً توليفة تقييمية لعام 2018 نشرها الفريق المستقل المعني بتقييم التنمية التابع لمصرف التنمية الأفريقي. وسنوجه أهمية أدوات الإقراض هذه للمستفيدين النهائيين بالمعايير التالية، والتي يهدف الصندوق إلى إبرازها في تصميم خطوط الائتمان الخاصة به:

- التوازن بين تحقق المخاطر/الربحية للمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات المالية الشريكة وتقديم الخدمات المالية إلى شرائح السوق التي تعاني من نقص الخدمات ولكنها محفوفة بالمخاطر؛
- تصميم نظام ثابت لمراقبة ورصد المقاييس المالية وكذلك النتائج الإنمائية لكل من المؤسسات المالية الشريكة والمقترضين من الباطن. وينبغي تحديد متطلبات الإبلاغ عن أداء القروض من الباطن والمقترضين من الباطن بشكل مسبق ومتابعتها عن كثب أثناء صرف القروض من الباطن؛
- مساعدة تقنية لمساعدة الوسطاء الماليين على دخول قطاعات جديدة في السوق مثل الإقراض المراعي للمناخ، والوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالإبلاغ. وقد لا تكون خطوط الائتمان وحدها كافية لإنشاء نظام فعال للوساطة المالية دعماً لتنمية القطاع الخاص.

باء – الخصائص العامة لأدوات حصص الملكية

35- سيتم توجيه تمويل حصص الملكية في الصندوق من خلال صناديق استثمار متخصصة تستهدف المشروعات الزراعية الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تقدم التمويل والخدمات المالية لسكان الريف، مما يضمن بالتالي الاتساق مع أهداف الأثر الإنمائي للصندوق. ويمكن أيضاً النظر في الاستثمارات المباشرة في الأعمال التجارية الزراعية وغيرها من الشركات التي تقدم خدمات وحلولاً مبتكرة وفعالة، رهنا بإجراء تقييم دقيق، بالنظر إلى المخاطر الكبيرة التي تنطوي عليها. وسيعطي الصندوق الأولوية لعمليات القطاع الخاص غير السيادية التي تستهدف البلدان المتأثرة بالهشاشة وتلك المرجح أن تزيد بشدة من دخل صغار المنتجين، وتعزز في الوقت نفسه خلق فرص العمل، وتمكين المرأة، والقدرة على الصمود، والتأقلم مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، واستعادة خدمات النظم الإيكولوجية وصونها.

- 36- **نطاق الحجم.** سيتم تحديد حجم استثمارات حصص الملكية باستخدام نفس المعايير لجميع عمليات القطاع الخاص غير السيادية - أي الإضافية، والمخاطر، والأثر الإنمائي واقتصاديات عملية القطاع الخاص غير السيادية المعنية. وستوضع في الاعتبار أيضا معايير التسيير والعلاقات مع المستثمرين الآخرين عند تقييم المستوى المناسب للاستثمار. وسوف يضمن الصندوق أيضا عدم مزاحمة المستثمرين المحتملين الآخرين. وسيوضع حد أدنى لمستوى الاستثمار لضمان أن تكون العوائد كافية، حيثما يمكن، لتغطية تكاليف معاملات الصندوق.
- 37- **المدة.** سيتم تحديد الأفق الزمني للصندوق على أساس كل حالة على حدة. وتهدف الاستثمارات في حصص الملكية إلى توفير رأس مال على فترة طويلة نسبيا. وتتراوح معايير الصناعة ما بين 4 إلى 10 سنوات للاستثمارات المباشرة وما بين 10 سنوات و12 سنة للاستثمارات غير المباشرة. وستُعطى الأولوية للاستثمارات المباشرة طويلة الأجل في حصص الملكية للكيانات التي تركز على سلاسل القيمة عالية الأثر حيث تكون إضافية للصندوق كبيرة.
- 38- **استراتيجية الخروج.** عادة ما تخضع استراتيجيات الخروج للهيكل القانوني لعملية القطاع الخاص غير السيادية فضلا عن التوقعات بشأن المخاطر/العوائد. وتكون الصناديق المغلقة ذاتية التصفية. وتوفر الصناديق المفتوحة فرصا للاستثمار المستمر على مدى فترة أطول وتوفر مرونة أكبر في التفاوض بشأن سبل الخروج. أما فيما يتعلق بالاستثمارات المباشرة في حصص الملكية، عادة ما يترتب على استراتيجيات الخروج البيع لأصحاب المصلحة الحاليين أو لطرف ثالث، الذي قد يكون كيانا ماليا أو صناعيا مهتما بمرحلة النمو التالية للمشروع. وبغض النظر عن الهيكل القانوني لمؤسسات القطاع الخاص التي تحصل على التمويل، ستهدف جميع استراتيجيات الخروج في الصندوق إلى تحقيق عوائد كافية ومقاييس اجتماعية وبيئية محددة مسبقا.
- 39- **العملاء.** عادة ما تتم استثمارات حصص الملكية في صناديق الاستثمار بعمليات صعبة، ويكون مدير الصندوق مسؤولا عن توفير استراتيجيات التحوط المناسبة لإدارة مخاطر العملة. وسيتمتع الصندوق عن معاملات حصص الملكية المباشرة بالعملات المحلية ما لم تكن هناك إضافية كبيرة ونتائج إنمائية ونهج فعال من حيث التكاليف لإدارة هذه المخاطر.
- 40- **التمثيل.** يمكن أن تترجم استثمارات حصص الملكية، سواء في صندوق استثمار أو شركة مالية أو شركة خاصة، إلى أن يكون الصندوق مُمثلاً في واحدة على الأقل من الهيئات الرئاسية الرئيسية لمؤسسات القطاع الخاص التي تحصل على التمويل، ربما في مجلس الإدارة أو اللجنة الاستشارية. ولكن لن يسعى الصندوق إلى القيام بدور نشط أو إلى السيطرة على أي من مؤسسات القطاع الخاص التي تحصل على التمويل.

جيم – أداة تخفيف المخاطر

- 41- ستستخدم هذه الأداة أساسا لتغطية و/أو تقاسم المخاطر مع مؤسسات القطاع الخاص التي تحصل على التمويل من أجل تشجيع وتحفيز المزيد من الاستثمار والتواصل مع صغار المنتجين والأسر الريفية. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يتقاسم الصندوق المخاطر مع أحد المصارف لتشجيعه على تقديم منتج قروض جديد يستهدف النساء حصريا بشروط أخف أو بشروط مبتكرة بشأن الأصل الضامن.
- 42- وهناك العديد من أدوات تخفيف المخاطر في السوق، وتقتصر الإدارة البدء بمنتجاتين:
- 43- **تسهيلات تقاسم المخاطر.** إن تسهيل تقاسم المخاطر هو اتفاق ثنائي بشأن تقاسم الخسائر يمكن للصندوق أن يعوض من خلاله مؤسسة القطاع الخاص الحاصلة على التمويل (مثل مصرف أو شركة أخرى) بنسبة ثابتة محددة مسبقا من الخسائر التي تتكبدها على أصل ما مؤهل أو حافظة مؤهلة من الأصول التي تكون المؤسسة مسؤولة عن نشأتها. وعادة ما يتم تحديد معايير الأهلية للأصول التي سيغطيها تسهيل تقاسم المخاطر مسبقا. ويكون تسهيل تقاسم المخاطر مناسبا جدا لكيانات القطاع الخاص التي لا تحتاج إلى تمويل بل إلى خفض

مخاطر الأصول التي ستمولها أو تستثمر فيها. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يلتزم مصرف ما تسهيلا لتقاسم المخاطر من الصندوق لتقديم منتج إقراضي جديد إلى مشروعات ذكية مناخيا.

44- وتهدف نسبة الخسائر التي يغطيها الصندوق إلى ضمان التوازن الصحيح بين المخاطر والنتائج الإنمائية. وبناء على ذلك، قد ينظر الصندوق في تغطية مخاطر أعلى لعمليات القطاع الخاص غير السيادية في البلدان المتأثرة بالهشاشة وللعمليات التي تفيد القطاعات التي تعاني من نقص الخدمات أو الناشئة مثل الحلول القائمة على التكنولوجيا.

45- **الضمانات.** تُمكن الضمانات مؤسسات القطاع الخاص التي تحصل على التمويل من المشاركة في قدر أكبر من الأعمال في القطاعات عالية المخاطر مثل تمويل المشروعات الزراعية الصغيرة ومتوسطة الحجم. والغرض منها العمل بمثابة تدخل لتعزيز الائتمان الذي يشجع المقرضين على تقديم تمويل في شكل دين إلى كيانات القطاع الخاص. ويمكن أن يترتب على الضمانات تغطية مخاطر الائتمان على قرض واحد أو مجموعة من القروض. وتختلف مبالغ الضمان وتعتمد على مستوى المخاطر المرتبط بمعاملة معينة. ويسعى الوسطاء الماليون عادة إلى الحصول على ضمانات أعلى للقروض التي تنطوي على مخاطر أكبر وللعمليات التي تكون فيها الأصول الضامنة ضعيفة أو غير موجودة. وتؤدي الضمانات دورا حيويا في تحفيز التمويل في سلاسل القيمة الخاصة بالمشروعات الزراعية الصغيرة ومتوسطة الحجم، ويُتوقع أن يدعم الصندوق توسيع هذه المشروعات ضمن المجموعات والمناطق الجغرافية التي يستهدفها.

46- ومن المهم الإشارة إلى أن الأدوات الثلاث المقترحة في هذا الإطار يمكن أن يستخدمها الصندوق على أساس معياري أو كتدخلات للخسارة الأولى (انظر الإطار 3).

الإطار 3

الخسارة الأولى

تشير الخسارة الأولى إلى التدخلات المالية التي تهدف إلى تخفيف مخاطر الاستثمار لبعض فئات المستثمرين. وعادة ما يقوم بهذه التدخلات المستثمرون الذين لديهم قدرة أكبر على تحمل المخاطر بهدف تحفيز المستثمرين الذين لديهم إقبال أعلى على المخاطر. وعلى سبيل المثال، قدمت المفوضية الأوروبية/مجموعة بلدان أفريقيا والكاريببي والمحيط الهادي، وحكومة لكسمبرغ والتحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا تمويلا لأول شريحة من خسائر حصص الملكية للصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية لجذب التمويل إلى شرائح حصص الملكية ذات الأولوية الأعلى.

ويمكن أن تتخذ الخسارة الأولى عدة أشكال، بما في ذلك:

- تسهيل لتقاسم المخاطر ينطوي على ارتفاع معدلات الخسائر المتفق عليها لتشجيع نشاط معين أو تغطية خسارة أعلى، على سبيل المثال من مشروع في بلد متأثر بالهشاشة؛
- قرض بشروط تيسيرية وثانوي لخصص الملكية؛
- خصص ملكية من فئة خاصة من شأنها أن تغطي فئات حصص الملكية الأخرى الأقل تعرضا للمخاطر.

وغالبا ما تكون الخسارة الأولى مطلوبة من قبل الصناديق المؤثرة أو المبادرات التجارية المبتكرة في القطاع الخاص والتي تنطوي على مخاطر عالية للغاية لتحقيق مهمة إنمائية مكلفة.

دال – المساعدة التقنية المدمجة

- 47- تبين أفضل الممارسات أن تقديم المساعدة التقنية المرنة والمخصصة إلى مؤسسات القطاع الخاص التي تحصل على التمويل والمستفيدين النهائيين من تمويل الصندوق يمثل أداة أساسية لخدمة شرائح السوق المحفوفة بالمخاطر. وتخفف هذه المساعدة المخاطر المرتبطة باستثمار ما وتخلط أحكامه وشروطه، مما يزيد من الفعالية الشاملة والأثر الإنمائي. وستشمل أدوات عمليات القطاع الخاص غير السيادية، عند الاقتضاء، المساعدة التقنية إضافة إلى دعم الاستثمار المالي. وتجدر الإشارة إلى أن تصميم تدخلات المساعدة التقنية سيهدف إلى زيادة أوجه التآزر مع الخدمات التي يقدمها بالفعل برنامج القروض والمنح في الصندوق. وعلى سبيل المثال، إذا كان الصندوق يقدم بالفعل خدمات إرشاد إلى المزارعين المستهدفين، من خلال برنامجه للقروض والمنح، فلن تقوم المساعدة التقنية بذلك، بل ستركز على تحسين إقراض مؤسسات القطاع الخاص التي تحصل على التمويل، مثلاً عن طريق الشراء من المزارعين لتحسين الخدمات المقدمة إليهم.
- 48- وستقوم مؤسسات القطاع الخاص التي تحصل على التمويل بإدارة خدمات المساعدة التقنية مباشرة - وإن لم تقدمها بالضرورة - مما سيسهم جزئياً في تكاليفها تحت إشراف الصندوق. وعادة ما يشمل هذا الدعم:
- المعرفة التقنية المتعلقة بالطابع المحدد للاستثمار، بما في ذلك دراسات السوق، وتصميم المنتجات المالية المناسبة، ونقل التكنولوجيا والعمليات التقنية، والابتكار، والاستدامة البيئية والاجتماعية، والمساواة بين الجنسين، والقدرة على الصمود أمام المناخ؛
 - تقوية هياكل التسيير وعمليات مؤسسات القطاع الخاص التي تحصل على التمويل لضمان استخدامها الفعال للموارد، مما يتيح لها تقديم خدمة أفضل إلى المستفيدين النهائيين المستهدفين؛
 - نظم وقدرات الإدارة المالية، مثل المحاسبة والميزنة ومراقبة التكاليف والإبلاغ ومراجعة الحسابات والمشتريات، والتي عادة ما تكون مجالات ضعف في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفي بعض الوسطاء الماليين العاملين في المناطق الريفية؛
 - نظم ومعدات الرصد والتقييم من أجل: (1) إرشاد عمل مؤسسات القطاع الخاص التي تحصل على التمويل وتحسين قدراتها على الاستهداف؛ و(2) تقديم تقرير عن نتائجها الإنمائية؛
 - الدعم التقني، عند الحاجة، للمستفيدين الخاصين النهائيين بشأن الدراية الزراعية، والانتقال إلى النظم الزراعية القادرة على الصمود أمام المناخ والتنوع البيولوجي، والتدريب المالي، وما إلى ذلك.
- 49- وستشمل واجبات إدارة الصندوق تحديد الاحتياجات من المساعدة التقنية والتحقق منها مع مؤسسات القطاع الخاص التي تحصل على التمويل وكذلك الرصد والتقييم.

خامساً – إدارة المخاطر

- 50- يتمثل هدف الصندوق من الانخراط مع القطاع الخاص في تقديم عمليات القطاع الخاص غير السيادية المؤثرة والمساعدة في بناء قدرات مؤسسات القطاع الخاص التي تحصل على التمويل على إدارة التمويل بفعالية وكفاءة. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يساعد حضور الصندوق على تخفيف المخاطر الحقيقية والمتصورة المرتبطة بتمويل مشروعات القطاع الخاص. وأثناء القيام بذلك، سيتعرض الصندوق نفسه لمجموعة أكبر من المخاطر على النحو المفصل أدناه.

ألف - المخاطر الرئيسية

- 51- في أي من تدخلات عمليات القطاع الخاص غير السيادية، سيتعرض الصندوق بصورة رئيسية إلى ما يلي:

- **مخاطر السمعة.** هي مخاطر الارتباط بإحدى مؤسسات القطاع الخاص التي تحصل على التمويل التي لا تتوافق مع مهمة الصندوق، أو الاستثمار فيها، أو يُخصّص إلى أن سمعة عملياتها غير جيدة. ويمكن أن تنشأ هذه المخاطر أيضاً من ضعف الإدارة البيئية والاجتماعية أو من انتهاكات القوانين واللوائح المحلية، أو مرة أخرى من مخالفة سياسات الصندوق. وللتقليل إلى أدنى حد من احتمال عدم المواءمة بين المهام، سيقوم الصندوق بفرز جميع عمليات القطاع الخاص غير السيادية للتأكد من أهميتها وفوائدها الإنمائية المتوقعة، وسيتعين عليه أن يقدم حالة مقنعة إلى المجلس التنفيذي عند التماس الموافقة على المشروع. وستخضع عمليات القطاع الخاص غير السيادية أيضاً لعملية الاستعراض الداخلي في الصندوق لتقييم مخاطر السمعة المرتبطة بإقامة شركات مالية مع المستفيدين من مؤسسات القطاع الخاص التي تحصل على التمويل. وتتضمن هذه العملية، من بين جملة أمور أخرى، تقييم مؤسسات القطاع الخاص التي تحصل على التمويل على أساس المؤشرات البيئية والاجتماعية ومؤشرات التسيير استناداً إلى المبادئ التوجيهية المعترف بها دولياً. كما تفحص هذه العملية ما إذا كانت المؤسسة التي تحصل على التمويل تمثل للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن العمل مع الشركات التجارية فيما يتعلق بالتعاون مع قطاع الأعمال.¹⁰ كما تستشمل الاتفاقية مع المستفيدين من القطاع الخاص، عند الاقتضاء، على إقرارات و ضمانات تتناول الامتثال لمهمة الصندوق والسياسات المطبقة الأخرى، أو المبادئ التوجيهية ذات الصلة للأمم المتحدة أو القانون المعمول به والتي تتضمن شروط الإنهاء المبكر المناسبة المنطبقة في الصندوق في حالات عدم الامتثال الفعلي. وعلاوة على ذلك، ستساعد عملية العناية الواجبة في التحقق من أن الشراكة مع مؤسسات قطاع الأعمال التي تحصل على التمويل تدعم مصالح واحتياجات المجموعات التي يستهدفها الصندوق، وأن أي شريك ينخرط معه الصندوق سيحافظ على شفافية الصندوق ونزاهته واستقلاله وحياده. وستقيم العملية أيضاً أي ميزة تنافسية غير عادلة يتمتع بها الشركاء أو أي تضارب في المصالح قد ينشأ نتيجة للتعاون. وعلاوة على ذلك، ستطبق سياسة الصندوق بشأن منع أعمال التحرش الجنسي والاستغلال والاعتداء الجنسيين والتصدي لها على المؤسسات الخاصة التي تحصل على التمويل.
- **مخاطر التدليس والفساد والجرائم المالية.** تعكس سياسة الصندوق بشأن منع التدليس والفساد¹¹ وسياسته بشأن مكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب¹² التزام الصندوق بمنع استخدام أموال الصندوق لأغراض غير قانونية. وتنطبق هذه السياسات على مؤسسات القطاع الخاص التي تحصل على التمويل أو أي تمويل يديره الصندوق وأي من وكلائه أو موظفيه فيما يتعلق بعمليات القطاع الخاص غير السيادية. وسيجري استعراض الاتفاقات مع كيانات أو وكالات الأعمال الخاضعة للتنظيم التي تقيم شركات مع الصندوق لتقديم التمويل والخدمات لدعم عمليات القطاع الخاص غير السيادية و/أو التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، وستدرج الضمانات والمواثيق المناسبة للتصدي للممارسات المحظورة والمسائل المماثلة.
- **المخاطر القانونية.** يمكن أن تزيد المخاطر القانونية التي يتعرض لها الصندوق نتيجة تمويل مؤسسات القطاع الخاص التي تحصل على التمويل، وسيطلب الأمر إدارتها وتخفيفها بعناية. وسيجري مكتب المستشار العام في الصندوق تحليلاً دقيقاً لكل عملية من عمليات القطاع الخاص غير السيادية بمساعدة

¹⁰ تنص المبادئ التوجيهية للتعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال التجارية على ما يلي: (1) لن تشارك الأمم المتحدة مع كيانات قطاع الأعمال التي تتواطأ في انتهاكات حقوق الإنسان ولن تتحمل العمالة الإجبارية أو القسرية أو استخدام الأطفال، والتي تشارك كذلك في بيع أو تصنيع الألغام الأرضية المضادة للأفراد أو القنابل العنقودية؛ (2) لن تشارك الأمم المتحدة مع كيانات قطاع الأعمال التي تنتهك العقوبات التي فرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

¹¹ EB 2018/125/R.6: سياسة الصندوق المنقحة بشأن منع التدليس والفساد في أنشطته وعملياته (ديسمبر/كانون الأول 2018).

¹² EB 2019/128/R.41/Rev.1

خبراء خارجيين/محلين لفحص الوضع التنظيمي¹³ (بما في ذلك مسائل إمكانية الحصول على الأصل الضامن والإعسار) للولاية القضائية التي سيتم فيها تنفيذ المشروع وتلك التي تكون مؤسسة القطاع الخاص مسجلة فيها، إذا كانت مختلفة. ويمكن أن يؤدي تقديم التمويل إلى القطاع الخاص إلى زيادة مخاطر التقاضي بحيث سيتعين على فريق إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي التابع للصندوق أن يرصد باستمرار مدى ملاءمة وفعالية آلية تقديم الشكاوى في المشروعات لضمان أنها تفي بالغرض لجميع عمليات الصندوق وأنشطته.

- **المخاطر الائتمانية.** يتطلب تطوير عمليات القطاع الخاص غير السيادية نهجا مناسباً لإدارة المخاطر بحيث يمكن للصندوق أن يقيم بشكل صحيح إلى أي مدى توفر الضوابط الداخلية وتدفقات التمويل والتقارير المالية وسياسات المشتريات ذات الصلة تأكيداً معقولاً للاستخدام المناسب للأموال والقضاء على مخاطر التدليس والفساد. وسيقوم الصندوق بتنفيذ عملية دقيقة لتقييم المخاطر (انظر المقطع خامسا - باء) وعملية إشراف (المقطع سابعا) في هذا الصدد.
- **المخاطر المالية.** حسب مستوى التدخل فضلا عن اختيار مؤسسات القطاع الخاص التي تحصل على التمويل وأنواع الأدوات، يمكن أن تكون المخاطر المالية كبيرة. وتتبع هذه المخاطر أساساً من المخاطر الكامنة في القطاع الخاص في أي دولة عضو، ولكنها ترجع أيضاً إلى صعوبة تسعير التمويل بدقة في الأسواق الناشئة أو المتقلبة. ويمكن أن تنشأ المخاطر المالية أيضاً من الإجراءات الحكومية السلبية أو التدخل السياسي. ولتخفيف هذه المخاطر، سيُجرى استعراض شامل وستوضع عملية لإدارة المخاطر (انظر المقطع خامسا - باء).

باء – تقييم المخاطر

- 52- ستخضع عمليات القطاع الخاص غير السيادية لتقييم للمخاطر يجريه فريق إدارة المخاطر في الصندوق بشكل مستقل عن الفريق المنشئ للمشروع، لتقييم المخاطر المحتملة (مثل المخاطر المالية، والائتمانية، والقانونية، والمتعلقة بالسمعة) المعنية. وسيشمل تقييم مخاطر التمويل بالدين تقييماً لقدرة المقترض على الوفاء بالالتزامات التعاقدية المقترحة، بما في ذلك قدرته على سداد القروض واستعداده لذلك. وعلى الرغم من أن المخاطر الائتمانية هي النوع الرئيسي من المخاطر المالية عند التعامل مع مؤسسات القطاع الخاص التي تحصل على التمويل، إلا أنه سيتم النظر في المخاطر الأخرى حسب طابع المشروع المقترح، بما في ذلك المخاطر التشغيلية والتجارية، وأداة التمويل المطلوبة. وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات في حصص الملكية يمكن أن تحقق عوائد أعلى من الدين ولكنها تنطوي أيضاً على تقلبات ومخاطر أعلى. ونظراً لأن المخاطر والعوائد يمكن أن تكون أعلى بكثير مقارنة بالدين، فإن الاستثمارات في حصص الملكية تتطلب بذل العناية الواجبة بصرامة ووضع هيكل دقيق والاهتمام عن كثب بحقوق المساهمين. كما أنها تنطوي على تركيز مستمر على خلق قيمة على المدى الطويل، يشمل الانخراط بعد الصرف.
- 53- وستشمل عملية تقييم المخاطر أيضاً تقييماً لمدى كفاية التعزيزات الائتمانية المقدمة للصندوق. وتشتمل التعزيزات الائتمانية على أصول ضامنة وضمائنات، فردية أو مجمعة. وستشمل تقييمات الأصول الضامنة تقييم قوة الأصول الضامنة وإمكانية الحصول عليها، والآثار المترتبة على التصنيفات ومتطلبات رأس المال قبل الموافقة على عمليات القطاع الخاص غير السيادية. ولتقييم الضمانات أو خطابات الاعتماد الاحتياطية، يجب أن تكون الجدارة الائتمانية للضامن أعلى من المقترض.
- 54- وسيجرى تقييم داخلي للمخاطر الائتمانية لكل عملية من عمليات القطاع الخاص غير السيادية بناء على إطار لقياس المخاطر (انظر الملحق السابع) يشمل نماذج الدرجات الداخلية المقترنة بالأدوات وهيكل التسيير للتحقق

¹³ بما في ذلك المسائل المتعلقة بقابلية تطبيق الضمانات الوقائية والإعسار.

من صحة التصنيفات. وستعمل تقديرات المخاطر القطرية للصندوق كمدخلات مهمة في التصنيف الداخلي لعمليات القطاع الخاص غير السيادية. وسيكون تصنيف المخاطر القطرية بمثابة سقف، مما يعني أن تصنيف مشروع عملية القطاع الخاص غير السيادية لن يكون أفضل من تصنيف البلد ما لم يكن مدعوما بتعزيزات ائتمانية قوية قابلة للإنفاذ (عادة ما تكون ضمانات مالية). وتعتبر الدرجات الداخلية مدخلات أساسية لحساب الرسوم الرأسمالية والمخصصات نظرا لأنه يتم ربطها بمعلمات مخاطر محددة.

جيم – التسعير والشروط

55- يمكن تعزيز مساهمة الصندوق وإضافيته عن طريق التسعير على أساس كل من المخاطر والنتائج الإنمائية. ومن أجل التعامل مع عمليات القطاع الخاص غير السيادية ذات المخاطر العالية (وذا الأثر الإنمائي الكبير والإضافية)، سيعتمد الصندوق نهج الحافظة لإدارة أنشطته المتعلقة بتمويل القطاع الخاص. ويشمل ذلك تحديد استراتيجية لنمو الحافظة تتيح المرونة والتنوع في منتجات التمويل المقدمة، وتحقق في الوقت نفسه الأثر المرغوب والربحية في حافظة القطاع الخاص للصندوق.

56- وسيكون القياس السليم والموضوعي للمخاطر المرتبطة بكل مشروع بالغ الأهمية لنجاح هذا النهج. وسيستند التسعير، على النحو المشار إليه، إلى التوازن بين المخاطر والنتائج الإنمائية. وعلى سبيل المثال، يمكن منح المشروعات التي تعتبر عالية المخاطر ولكنها ذات نتائج إنمائية قوية حوافز الأداء الإنمائي لتعزيز أولويات برنامج عملية القطاع الخاص غير السيادية ومواصلة تعزيز الممارسات المناصرة للفقراء. ومن الناحية الأخرى، سيتم تسعير المشروعات التي تنطوي على مخاطر أقل وذات أداء إنمائي أقل وفقا لأسعار السوق.

57- وسيسمح نهج التسعير المختلط – الذي يستند إلى مزيج من التمويل التجاري والميسر – بتغطية تكاليف خدمات الصندوق بصورة كافية بمرور الوقت. ويسعى الصندوق إلى استخدام التمويل المختلط للمساعدة في سد الفجوات ومعالجة إخفاقات السوق في المناطق ذات النتائج الإنمائية القوية. وستكون الأشكال الأخرى مثل مذكرات الاستثمار التحليلية القائمة على البيانات، وطلبات القروض الموحدة، وأدوات الرصد الرقمية المترابطة حيوية لنجاح هذا النهج لأن كل هذه العوامل تسهم في تبسيط العمليات وخفض التكاليف. ومن أجل ضمان ألا تتحول تدخلات التمويل المختلط إلى إعانات غير ضرورية لمؤسسات القطاع الخاص التي تحصل على التمويل، سيلتزم الصندوق بمبادئ التمويل التيسيري المختلط المعزز لعمليات القطاع الخاص لدى مؤسسات تمويل التنمية، ويطبقها كجزء من عملية الفرز التي يجريها (الملحق الخامس).

58- وبشكل عام، سيكون تسعير قروض عمليات القطاع الخاص غير السيادية قائما على المخاطر عن طريق موازنة الشروط مع تصنيف المقترض من القطاع الخاص، وعلى احتمالات التخلف عن السداد والظروف السائدة في السوق (والتي يمكن أن تؤثر أيضا على دور إضافية الصندوق). وينتج التسعير القائم على المخاطر عن مراعاة العوامل التالية:

- سعر الفائدة الأساسي، أو سعر الفائدة المرجعي للسوق الذي يمكن الحصول على الأموال به؛
- هامش التمويل، أو تكاليف توفير الأموال بسعر الفائدة الأساسي؛
- متوسط عمر المنتج المالي؛
- قسط الائتمان، لتغطية الخسائر المرتبطة باحتمال التخلف عن السداد؛
- هامش مرن، لتحقيق الموازنة مع أسعار الفائدة في السوق أو تسعير المقرضين الآخرين. ويجوز تطبيق تعديل سالب ليعكس إضافية الصندوق، في ضوء النتائج الإنمائية المتوقعة.

59- وسوف يفرض الصندوق رسوما، بما في ذلك الدفع المسبق والضمانات وغيرها من الرسوم ذات الصلة على التمويل المقدم إلى القطاع الخاص. وعلى الرغم من أن التكاليف الإدارية لا تُحسب مباشرة لكل معاملة، فإن

الصندوق سيضمن أن تكون حافظته من عمليات القطاع الخاص غير السيادية مستدامة ماليًا بما يكفي لتغطية تكاليف التشغيل. وتحقيقاً لهذه الغاية، سترصد الإدارة التكاليف الإدارية المرتبطة بنشر عمليات القطاع الخاص غير السيادية على مستوى المعاملات ومستوى الحافظة.

دال – رصد الحافظة وإدارة المخاطر والرقابة

60- سيجري رصد جميع حالات الانكشافات الائتمانية والاستثمارات بشكل منتظم لضمان الامتثال لحدود الانكشاف والتأكد من أن حافظة عمليات القطاع الخاص غير السيادية تمتثل للشروط والأحكام الواردة في كل اتفاقية قانونية معنية، بما في ذلك الموائيق المالية.

61- وسيتم الإبلاغ عن مقاييس الأداء والامتثال لحافظة عمليات القطاع الخاص غير السيادية بشكل منتظم من خلال تقرير حافظة عمليات القطاع الخاص غير السيادية، الذي ستجري مناقشته في لجنة إدارة المخاطر المالية. وسيضمن التقرير مسائل مثل تطور وتكوين حافظة عمليات القطاع الخاص غير السيادية، والتصنيفات واستهلاك رأس المال.

62- وبالنسبة للاستثمارات المدرجة في الميزانية العمومية الموحدة للصندوق، ووفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، يجب أن تخضع الأدوات المالية لمخصصات انخفاض القيمة الاستشراعية. ويجب الاعتراف بالمخصصات إما للخسائر الائتمانية المتوقعة على فترة 12 شهراً أو على مدى الحياة، حسب ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف الأولي بها.

63- وتشتمل الخسائر الائتمانية المتوقعة على نموذج من ثلاث مراحل يعتمد على التغييرات في جودة الائتمان منذ نشأة الأداة المالية أو الاعتراف الأولي بها - التاريخ الذي تم فيه استيفاء شروط الصرف (للقروض)، أو التاريخ الذي اشترى فيه الصندوق الأدوات. ويجري الإبلاغ عن انخفاض القيمة استناداً إلى:

- (1) الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً أو مدى الحياة، حسب مرحلة تخصيص الأداة المالية؛ أو
- (2) الترتيب المُسند في الحافظة، والذي ينقسم إلى قروض منتجة (المرحلة 1)، وقروض ضعيفة الأداء، مدرجة في قائمة المراقبة (المرحلة 2)، وقروض متعثرة (المرحلة 3).

64- وسيُجرى رصد دقيق وستُتخذ، إذا لزم الأمر، إجراءات تصحيحية في الحالات التي تكون فيها مخاطر متزايدة مرتبطة بأي انكشاف ائتماني أو استثمار. وفيما يلي قائمة غير شاملة بالظروف التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة ملامح مخاطر مؤسسات القطاع الخاص التي تحصل على التمويل:

- الظروف الاقتصادية السلبية على المستوى القطري أو القطاعي؛
- الأحداث على المستوى الحكومي التي تؤثر على سير الأعمال؛
- عدم سداد أصل المبلغ و/أو الفائدة المستحقة (90 يوماً)؛
- انخفاض القيمة مقارنة بالتوقعات؛
- تدهور الجدارة الائتمانية بسبب ظروف غير استثنائية؛
- مخالفة الموائيق المالية؛
- التهديد بالتقاضي؛
- التهديد باتخاذ إجراءات الإفلاس من قبل الدائنين الآخرين.

هاء- المخصصات ومتطلبات رأس المال

- 65- يجب وضع معايير للإفصاح عن الاستثمارات في الميزانية العمومية الموحدة للصندوق بما يتوافق مع متطلبات المعايير الدولية للإبلاغ المالي. ومن الناحية المالية البحتة، ستكون عمليات القطاع الخاص غير السيادية جزءاً من الميزانية العمومية الموحدة للصندوق، وبالتالي تخضع لمعظم المتطلبات المحاسبية والمالية المطبقة حالياً على حافطة القروض السيادية.
- 66- وقد تقع الخسائر في حافطة عمليات القطاع الخاص غير السيادية في فئتين عريضتين: الخسائر المتوقعة والخسائر غير المتوقعة. والخسائر المتوقعة هي الخسائر المحتملة إحصائياً المرتبطة بفئة مخاطر معينة وعادة ما تنعكس في سعر المعاملة. وتعكس الخسائر الائتمانية المتوقعة نتيجة مرجحة بالاحتمالات والقيمة مقابل المال مع مرور الوقت وأفضل معلومات استشرافية متاحة من خلال إدراج عوامل الاقتصاد الكلي. ومستوى الخسائر المتوقعة للمعاملات عالية المخاطر العالية أعلى بسبب مزيج من احتمال أكبر للتخلف عن السداد و/أو استرداد مبالغ أقل من المتوقع في حالة التخلف عن السداد.¹⁴
- 67- وستتم تغطية الخسائر المتوقعة وفقاً لمتطلبات انخفاض القيمة المحددة في المعايير الدولية للإبلاغ المالي.¹⁵
- 68- ومن أجل رصد الخسائر المحتملة في حافطة عمليات القطاع الخاص غير السيادية والإبلاغ عنها بشكل أدق، سيراعي الصندوق أيضاً الخسائر غير المتوقعة. وهذه الخسائر هي الخسائر الناجمة عن الأحداث الخارجية ويمكن السيطرة عليها عن طريق تنويع الحافطة بشكل كاف.
- 69- ولأغراض الرصد، سيجري تحديد متطلبات رأس المال للخسائر غير المتوقعة من مبادئ محددة وضعت في سياسة كفاية رأس المال.¹⁶ وتكون عمليات القطاع الخاص غير السيادية في مجال الزراعة محفوفة بالمخاطر بطابعها ولا تستفيد من معاملة الدائن المفضل. وبميل ذلك إلى أن يجعل متطلبات رأس المال أكبر مقارنة بعمليات القطاع العام.

واو – تقييم منتجات القطاع الخاص

- 70- يجب إدراج الأدوات المالية للقطاع الخاص في الحسابات بقيمتها العادلة بما يتماشى مع متطلبات المعايير الدولية للإبلاغ المالي، وفقاً لما هو منصوص عليه في قسم التصنيف والقياس من المعيار 9. وعند تقييم استثمارات حصص الملكية، تكون القيمة العادلة هي السعر المستلم عند بيع الأصل أو الدفع لتحويل التزام في معاملة ما بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس وفقاً للظروف السائدة في السوق. ويشير تقييم الاستثمارات المباشرة لصناديق حصص الملكية الخاصة أساساً إلى صافي قيمة الأصول¹⁷ في الاستثمارات المباشرة. وسيطلب من مدير الصندوق تقديم هذا التقييم وفقاً لنهج التقييم. وبالتالي، سيجري الصندوق تقييماً لمدى ملاءمة صافي قيمة الأصول، وسيقترح تعديلات، إذا لزم الأمر. وعادة ما يتم احتساب العائد على حصص الملكية كزيادة في صافي قيمة الأصول، بالإضافة إلى إيرادات رأس المال، وأرباح حصص الملكية،

¹⁴ على الرغم من أنه لا توجد أرقام تاريخية عن التخلف عن السداد بالنسبة لعمليات القطاع الخاص غير السيادية، فإنه من المتوقع تطبيق بيانات التخلف عن السداد التي يوفرها الاتحاد العالمي لبيانات المخاطر الخاصة بالأسواق الناشئة عند حساب المخصصات والرسوم الرأسمالية. وتوفر قاعدة بيانات هذا الاتحاد معلومات متينة وموثوقة متعلقة بأرقام التخلف عن السداد التاريخية للعمليات الحكومية والعمليات المرتبطة بالقطاع الخاص التي تمولها مصارف التنمية متعددة الأطراف ومؤسسات تمويل التنمية حول العالم.

¹⁵ يوليو/تموز 2014.

¹⁶ EB 2019/128/R.43.

¹⁷ أكثر تقنيات التقييم شيوعاً هي سعر التكلفة، والتدفقات النقدية المخصومة، ومضاعفات الإيرادات.

مقسومة على رأس المال المصروف. ويمكن توحيد استثمارات حصص الملكية بما يتماشى مع متطلبات المعايير الدولية للإبلاغ المالي.¹⁸

سادسا – الضمانات الوقائية

71- ستستند عمليات الفرز والتقييم البيئي والاجتماعي إلى متطلبات إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي¹⁹ في الصندوق المعدلة وفقا لعمليات القطاع الخاص غير السيادية وستكون متناسبة مع طابع عمليات القطاع الخاص غير السيادية بينما ستعكس واقع الأعمال ومستوى المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة المرتبطة بالأنشطة المتوقعة. والغرض من الفرز هو تحديد الآثار والمخاطر الاجتماعية والبيئية والمناخية الرئيسية المرتبطة بمؤسسة القطاع الخاص المحتملة التي تحصل على التمويل والمشروع المحتمل، وتحديد الخطوات اللازمة لمزيد من التحليل وتخفيف المخاطر.

72- وعلى وجه التحديد، سيجري الصندوق تحليلا للفجوات مقابل إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي لتحديد ما إذا كان لدى مؤسسة القطاع الخاص التي تحصل على التمويل، سواء كانت وسيطا تجاريا أو وسيطا ماليا، القدرة والإجراءات اللازمة لإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية التي من المحتمل أن تنشأ عن الاستثمارات المتوقعة وعمليات إعادة الإقراض. ومن أجل إقامة شراكة مع الصندوق أو الحصول على دعم منه، سيطلب أن يكون لدى مؤسسة القطاع الخاص التي تحصل على التمويل: (1) نظام للإدارة البيئية والاجتماعية؛ (2) القدرة التنظيمية والكفاءة اللازمة لتقييم وإدارة ورصد المخاطر في المشروعات الاستثمارية المباشرة ومخاطر الحافظة في مشروعات الوساطة المالية. وسيبذل الصندوق قصارى جهده بالتعاون مع مؤسسة القطاع الخاص التي تحصل على التمويل والاتفاق على تدابير محددة لضمان الامتثال لمتطلبات إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي في الصندوق. وقد تشمل التدابير، على النحو المحدد في إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي، تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي، وخطط العمل البيئية والاجتماعية، وخطط الإدارة البيئية والاجتماعية، وخطط إدارة شؤون الشعوب الأصلية وإعادة توطينهم، حسب الفئة البيئية والاجتماعية للمشروع ومخاطره وأثره.

73- وعندما يكون الصندوق مشاركا في تمويل مشروع مع وكالات تمويل أخرى متعددة الأطراف أو ثنائية، سيتعاون الصندوق معها ومع مؤسسات القطاع الخاص التي تحصل على التمويل من أجل الاتفاق على نهج مشترك لتقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والمناخية والاجتماعية للمشروع. وسيكون النهج المشترك مقبولا لدى الصندوق، شريطة أن يمكن هذا النهج المشروع من تحقيق أهداف تتسق ماديا مع المعايير الاجتماعية والبيئية والمناخية للصندوق.

74- ويخضع دعم الصندوق لمؤسسات القطاع الخاص التي تحصل على التمويل لأحكام إدارة الحوافظ والمخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، يحتفظ الصندوق بالحق في فحص أي عملية إعادة إقراض لضمان امتثال عملية القطاع الخاص غير السيادية لمعايير الصندوق. وسيتمتعين أن تكون أية تكاليف إضافية ناتجة عن العمل مع القطاع الخاص واضحة من البداية وأن تنعكس في نموذج أعمال المشروع/الشراكة. وسيتم عرض المتطلبات البيئية والاجتماعية بوضوح في الاتفاقيات القانونية للمشروعات.

75- وتحمل مؤسسات القطاع الخاص التي تحصل على التمويل المسؤولية عن الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية والمناخية للصندوق طوال دورة حياة المشروع، حيثما ينطبق وعلى النحو الموضح في الاتفاقية

¹⁸ يكون الاستثمار في حصص الملكية موحدا إذا كانت هناك "سيطرة على الجهة المستثمر فيها؛ وانكشاف أو حق الحصول على عوائد متغيرة من المشاركة مع الجهة المستثمر فيها والقدرة على السيطرة على الجهة المستثمر فيها للتأثير على العائد الذي يحققه المستثمر".

¹⁹ يجري الصندوق حاليا تنقيحا لمعايير البيئية والاجتماعية والمناخية في إطار إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي فضلا عن العوامل المحركة للمخاطر ذات الصلة في إطار إدارة المخاطر المؤسسية. ويشير هذا الإطار إلى إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي المقرر اعتمادها في عام 2020.

القانونية. وسيضمن الصندوق رصد الامتثال ويفرض عقوبات في حالة حدوث مخالفات. وعلاوة على ذلك، على مؤسسات القطاع الخاص التي تحصل على التمويل أن تنشئ آلية تظلم محلية سهلة الاستخدام وذات مصداقية ومستقلة لتبديد الشواغل والبث في أية شكاوى مقدمة من الأشخاص المتضررين من عملية القطاع الخاص غير السيادية.

76- وقد وضع الصندوق المتطلبات البيئية والاجتماعية وإجراءات العناية الواجبة والرصد الخاصة بمشروعات الوسطاء الماليين في إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي. ويرد في الملحق السابع توجيه بشأن أفضل الممارسات الدولية فيما يتعلق بإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في عمليات الوسطاء الماليين، ووضع نظام للإدارة البيئية والاجتماعية ومرافق للرصد والإبلاغ. ويهدف الإطار البيئي والاجتماعي المقترح لاستثمارات القطاع الخاص وعمليات الوسطاء الماليين إلى أن يكون بمثابة توجيه للصندوق عند تحديث إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي.

سابعا - نشأة المشروع والإشراف عليه ورصده وتقييمه

ألف - نشأة المشروع

77- ستكون الفرص الاستثمارية هي الدافع وراء عمليات القطاع الخاص غير السيادية بما في ذلك الفرص التي قد تنشأ من المكاتب القطرية للصندوق، ربما أثناء تصميم أو تنفيذ الاستثمارات الممولة من خلال برنامج القروض والمنح أو أنشطة الصندوق الأخرى. وسيكون الموظفون التشغيليون في الصندوق - المدراء القطريون، وموظفو البرامج القطرية، والأخصائيون التقنيون - وكذلك موظفو المشروعات التي يمولها الصندوق، مصادر رئيسية لتحديد فرص عملية القطاع الخاص غير السيادية. وعلى الرغم من أهمية التكامل مع برنامج القروض والمنح، فإن عمليات القطاع الخاص غير السيادية ستنتج لوجستيات تنظيم وتسيير وتنفيذ مختلفة.

78- وداخل الصندوق، ستقود وحدة الاستشارات والتنفيذ المعنية بالقطاع الخاص الخطوات المختلفة بالتنسيق الوثيق مع المكاتب القطرية والشعب الإقليمية، استنادا إلى خبرات الشعب التقنية في الصندوق حسب الحاجة. وسيكون هناك ارتباط وثيق بين المدراء القطريين ذوي الخبرة في التعامل مع القطاع الخاص وعمل وحدة الاستشارات والتنفيذ المعنية بالقطاع الخاص. وسيجري تعزيز القدرات الداخلية في الوحدة المعنية باستثمارات القطاع الخاص ودعم التنفيذ والصندوق ككل مع توسيع الصندوق لحافظة عمليات القطاع الخاص غير السيادية من خلال تدريب متخصص واقتناء خبرة إضافية، حسب الحاجة. ومن المتوخى أيضا وجود انخراط قوي مع شعبة الانخراط العالمي والشراكات وتعبئة الموارد. وعلى الرغم من أن عمليات القطاع الخاص غير السيادية قد تحددها الأفاق الناشئة على المستوى القطري، فإن كلا من شعبة الانخراط العالمي والشراكات وتعبئة الموارد ووحدة الاستشارات والتنفيذ المعنية بالقطاع الخاص ستسعيان بشكل استباقي للعمل مع الشركاء من القطاعين العام والخاص لتحديد النماذج المالية المبتكرة التي يمكن أن تنطبق على احتياجات التنمية، ولدعم تصميم وتنفيذ المرحلة المبكرة من تلك الأدوات بفعالية.

باء - الإشراف والرصد والتقييم

79- سيطلب من مؤسسات القطاع الخاص التي تحصل على التمويل إعداد أطر منطقية ووضع مؤشرات لإثبات النتائج/المخرجات الإنمائية ومساهمة مشروعاتها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للصندوق. وسيتم إدراج الإطار المنطقي في مرحلة التصميم وسيكون جزءا من عملية التقييم/الموافقة.

80- وتستخدم عمليات الإقراض السيادي للصندوق حاليا مؤشرات أساسية كجزء من أطرها المنطقية. وسيعتمد الصندوق على هذه الطريقة لعمليات القطاع الخاص غير السيادية وكذلك عن طريق تحديد مجموعة أساسية

من المؤشرات، بما في ذلك خلق فرص العمل، وزيادة الدخل، وتحسين فرص الحصول على التمويل، وتبني التكنولوجيات أو الممارسات اللازمة لزيادة القدرة على الصمود أمام تغير المناخ، والأمن الغذائي. ويمكن الاطلاع على أمثلة للمؤشرات القابلة للتطبيق على عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الملحق الثامن. وحيثما يمكن، سيتم تصنيف المؤشرات حسب العمر والجنس لضمان المساهمة في مواضيع التعميم المؤسسية للصندوق. وستستخدم عمليات القطاع الخاص غير السيادية أيضا نسخة معدلة من مصفوفة مخاطر تنفيذ البرامج في الصندوق في مرحلة التصميم وأثناء التنفيذ. وقد تحتوي مصفوفة المخاطر هذه على مخاطر إضافية خاصة بعمليات القطاع الخاص غير السيادية.

81- وسيتم تتبع الأداء على أساس المؤشرات في الأطر المنطقية أثناء التنفيذ والإبلاغ عنها من خلال تقارير مرحلية دورية من مؤسسات القطاع الخاص التي تحصل على التمويل. وسيكون الصندوق مسؤولا عن رصد عمليات القطاع الخاص غير السيادية والإشراف عليها من خلال زيارات وتقارير الإشراف.²⁰ وتشمل الأبعاد الرئيسية للتركيز عليها أثناء الإشراف التقدم المحرز نحو تحقيق النتائج الإنمائية باستخدام المؤشرات، والكفاءة، والاستدامة، والأداء المالي، وإدارة المخاطر، والامتثال لشروط وأحكام القرض (بما في ذلك الضمانات الوقائية البيئية والاجتماعية وخطط الإدارة). وسيضع الصندوق إجراءات رصد لاستعراض التقدم المحرز في خطط إدارة الشؤون البيئية والاجتماعية، وامتثال العمليات للالتزامات التعاقدية والمتطلبات التنظيمية.

82- وسيجري الصندوق أيضا استعراضات لعمليات القطاع الخاص غير السيادية عند الإنجاز لتقييم جملة أمور منها النتائج الإنمائية (بما في ذلك النتائج على المستوى القطري والمساهمات في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للصندوق)، وإضافية الصندوق وأداؤه (بما في ذلك إجراء الصندوق للفرز عند التقييم) ورصد المشروعات والإشراف عليها.

83- وسيتم استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات المؤسسية الداخلية لتصميم المشروعات والإشراف عليها ورصدها والإبلاغ عنها (مثل نظام المنح والمشروعات الاستثمارية ونظام إدارة النتائج التشغيلية) قدر الإمكان وتكييفها حسب الحاجة لاستيعاب عمليات القطاع الخاص غير السيادية. وعلى المستوى المؤسسي، سيقدم الصندوق تقريرا عن نتائج عمليات القطاع الخاص غير السيادية إلى المجلس التنفيذي بناء على المؤشرات المناسبة وفقا للقطاع والجهة التي تحصل على التمويل ونوع عملية القطاع الخاص غير السيادية.

84- وفيما يتعلق بالأثر، سيوضع برنامج مخصص لتقييم الأثر بحيث يعكس تنوع عمليات القطاع الخاص غير السيادية (الملحق السادس).

ثامنا – التسيير وتعبئة الموارد

ألف - عملية الاستعراض والموافقة

85- من أجل تنفيذ عمليات القطاع الخاص غير السيادية، سيعتمد الصندوق عملية استعراض صارمة ومرنة. وبالفعل، سلط تقريرا كل شريك استثماره الصندوق الضوء على الحاجة إلى السرعة والمرونة في التعامل مع القطاع الخاص. وعلى الرغم من ذلك، يجب أن يضمن الصندوق أيضا الصرامة في حماية سمعته وامتيازاته وحصاناته، لإدارة المخاطر الناشئة عن المسائل البيئية والاجتماعية، والتفاضل والحفاظ على وضعه المالي (انظر الشكل 1). وتجدر الإشارة إلى أنه سيتم تقديم جميع مشروعات عمليات القطاع الخاص غير السيادية المقترحة إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

²⁰ يمكن أن تُجري عمليات الإشراف أطراف ثالثة خارجية يتم التعاقد معها حسب الحاجة.

عملية استعراض عمليات القطاع الخاص غير السيادية



باء – تعبئة الموارد وحساب الأمانة

- 86- من أجل دعم تنفيذ عمليات القطاع الخاص غير السيادية، سيسعى الصندوق إلى جمع الموارد من الجهات المانحة التقليدية والمرافق العالمية مثل تلك التي تقدم تمويل المناخ وكذلك من القطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات والمستثمرون المؤثرون. وهناك في الواقع فرصة لجذب بعض الموارد الخاصة من المستثمرين الذين يقدرون الأثر الإنمائي الذي يمكن أن يحققه الصندوق.
- 87- ولتيسير تعبئة الموارد، سيتم إنشاء حساب أمانة متعدد الجهات المانحة لعمليات القطاع الخاص غير السيادية (حساب الأمانة للقطاع الخاص) لتلقي المساهمات من أجل تنفيذ استراتيجية الانخراط مع القطاع الخاص، على أن يقوم الصندوق بدور الوصي، وفقا للممارسات المتبعة في السابق. وقُدّم مقترح إنشاء حساب أمانة متعدد الجهات المانحة إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليه، ويرد في الملحق الأول. ويتمتع المجلس التنفيذي بصلاحيات إنشاء حساب الأمانة المقترح بموجب قرار مجلس المحافظين 2/77، بصيغته المعدلة بموجب القرار 18-د/86، الذي يأذن للمجلس التنفيذي بممارسة معظم صلاحيات مجلس المحافظين، على النحو المحدد في البند 2(ج) من المادة 6 من اتفاقية إنشاء الصندوق. وعلاوة على ذلك، يفوض قرار مجلس المحافظين 27-د/134 للمجلس التنفيذي صلاحية اتخاذ قرار إنشاء حساب الأمانة مثل الحساب المذكور أعلاه.
- 88- وسيتمس ويقبل حساب الأمانة للقطاع الخاص الحصول على مساهمات وتمويل من الدول غير الأعضاء والجهات الفاعلة غير الحكومية الأخرى، بما في ذلك المنظمات متعددة الأطراف والأفراد والمؤسسات الخيرية وأية كيانات أخرى مهمة. ومن حيث نوع الموارد، سيسعى الصندوق إلى اجتذاب المنح والموارد منخفضة التكاليف، وتعزيز فرص التمويل المشترك مع المؤسسات المالية الدولية وكيانات القطاع الخاص. وستتاح للمساهمين المرونة وإمكانية الاختيار ما بين السماح بإعادة تدفق أية أرباح ورسوم إلى حساب الأمانة، وبالتالي إتاحتها لأنشطة إضافية ضمن عمليات القطاع الخاص غير السيادية، وبين دفعها بشكل منتظم كجزء من حصتهم التناسبية من الأرباح الناتجة عن حافظة المشروعات. ومن خلال حساب الأمانة، سيقوم الصندوق بإدارة المساهمات والتدفقات العائدة وفقا لتفضيلات المساهمين. ونظرا لتنفيذ عمليات القطاع الخاص غير السيادية في إطار حساب الأمانة المخصص هذا، لن يتأثر رأس مال الصندوق بالعمليات الممولة من هذا الحساب وسيستمر في دعم المعاملات السيادية فقط. وسيحمل المساهمون في هذه الموارد أية خسائر ناشئة عن الاستثمارات التي تُنفذ باستخدام موارد حساب الأمانة على أساس تناسبي بحد أقصى مساهماتهم الأولية.
- 89- وفيما يتعلق بقبول أموال تكميلية لدعم عمليات القطاع الخاص غير السيادية، وسعت استراتيجية الانخراط مع القطاع الخاص نطاق السلطة المفوضة للرئيس من أجل السماح للصندوق بقبول أموال تكميلية من المنظمات العامة والقطاع الخاص والمؤسسات لتمويل الأنشطة المتعلقة بمهمة الصندوق حتى 5 ملايين دولار أمريكي. وأي مبلغ يزيد عن 5 ملايين دولار أمريكي سيتطلب موافقة المجلس التنفيذي. وسيخضع قبول هذه الأموال لعملية العناية الواجبة الداخلية في الصندوق المتعلقة بالشركاء من القطاع الخاص، على النحو الذي تمت مناقشته سابقا في هذا الإطار.

تاسعا - الاستنتاج

- 90- وُضِعَ إطار عمليات القطاع الخاص غير السيادية هذا لتوفير النُهج والطرائق الواسعة التي توجه عمليات الصندوق مع مؤسسات القطاع الخاص التي تحصل على التمويل. وهو يمثل خطوة ضرورية نحو تنفيذ استراتيجية الانخراط مع القطاع الخاص، المقرر بالفعل إجراء استعراض منتصف المدة الخاص بها في نهاية عام 2021.
- 91- وبالتزامن مع الإطار، يجري إنشاء حساب أمانة للقطاع الخاص للسماح للصندوق بتعبئة الموارد من كل من الدول الأعضاء والجهات الفاعلة غير الحكومية لتنفيذ استراتيجية الصندوق بشأن القطاع الخاص.
- 92- وتوصي الإدارة بأن يوافق المجلس التنفيذي على (1) هذا الإطار و(2) حساب الأمانة للقطاع الخاص وفقا للتوصية الواردة في بداية هذه الوثيقة.

صك مقترح لإنشاء حساب أمانة للقطاع الخاص من أجل تنفيذ استراتيجية الصندوق بشأن الانخراط مع القطاع الخاص ("حساب أمانة القطاع الخاص")

إن المجلس التنفيذي،

في دورته التاسعة والعشرين بعد المائة المنعقدة في _____ أبريل/نيسان 2020،

إذ يشير إلى الأحكام ذات الصلة في اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبخاصة البند 1(ب)، والبند 2(أ) و(و) من المادة السابعة؛

وإذ يشير كذلك إلى الأحكام ذات الصلة في سياسات التمويل ومعاييرها في الصندوق، وبخاصة الفقرات 11، و13 و15؛

وبعد النظر في استراتيجية القطاع الخاص التي صادق عليها المجلس التنفيذي للصندوق في دورته السابعة والعشرين بعد المائة في سبتمبر/أيلول 2019؛

وبعد النظر كذلك في إطار عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق (الإطار) الذي صادق عليه المجلس التنفيذي للصندوق في دورته التاسعة والعشرين بعد المائة في أبريل/نيسان 2020؛

وإذ يلحظ الفقرة 30 من القسم ثامناً من قرار مجلس المحافظين رقم 203/د-41 الخاص بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق التي تنص على أنه "يُشجّع المجلس التنفيذي ورئيس الصندوق خلال فترة تجديد الموارد على اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الدور التحفيزي للصندوق في زيادة نسبة التمويل الوطني والدولي الموجه نحو تحسين رفاه السكان الريفيين الفقراء واعتمادهم على أنفسهم، ولتكميل موارد الصندوق باستخدام قدرته على أداء الخدمات المالية والتقنية، بما في ذلك إدارة الموارد والقيام بدور الوصي المؤتمن على تلك الموارد، بما يتفق مع هدف ووظائف الصندوق. ولن تمول العمليات التي تتضمن تأدية مثل هذه الخدمات المالية من موارد الصندوق."

يقرر ما يلي:

- 1- إنشاء حساب أمانة للقطاع الخاص ("حساب أمانة القطاع الخاص") يضم الأموال التي سوف يتم المساهمة بها من وقت إلى آخر بما يتماشى مع أحكام هذا القرار، أو أية أصول أو مدفوعات أخرى لهذا الحساب.
- 2- أن يكون الصندوق مديراً لحساب أمانة القطاع الخاص. وبهذه الصفة، سوف يمسك ويدير الأموال والأصول والدفوعات المستلمة، وسوف يتم الاعتراف بجميع القرارات وغيرها من الإجراءات التي يتخذها الصندوق كمدير، على أنها قد اتخذت من قبله بصفته مديراً لحساب الأمانة.
- 3- وخضوعاً لأحكام هذا القرار، وفي إدارته لحساب أمانة القطاع الخاص، يطبق الصندوق نفس القواعد المطبقة على تشغيل موارد الصندوق، بما يتماشى مع اتفاقية إنشاء الصندوق، وسياسات التمويل ومعاييرها في الصندوق، والقواعد والسياسات والإجراءات المطبقة على حساب الأمانة وإطار عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق المذكورين.
- 4- سوف يتم الإبقاء على موارد حساب أمانة القطاع الخاص في حساب منفصل.
- 5- تكون عملة الإبلاغ في حساب أمانة القطاع الخاص هي الدولار الأمريكي. وتكون الحصيلة المقدمة من حساب أمانة القطاع الخاص أو إليه مقومة بعملة قابلة للتحويل الحر وفقاً لسياسات وإجراءات الصندوق.
- 6- يفوض حساب الأمانة هذا، رهنأً بموافقة رئيس الصندوق بصفته رئيساً للمدير، باستلام الموارد التالية للأغراض العامة لحساب أمانة القطاع الخاص أو لبعض المشروعات أو البرامج المخصصة التي يدعمها حساب الأمانة هذا:

(1) الأموال التي يحولها الصندوق من موارده تبعاً لقرارات مجلس المحافظين؛

- (2) الأموال التي يقترضها الصندوق ويحولها إلى حساب أمانة القطاع الخاص؛
- (3) المساهمات المقدمة بالعملة القابلة للتحويل للحر بصورة مباشرة من الدول الأعضاء في الصندوق؛
- (4) المساهمات المقدمة بالعملة القابلة للتحويل للحر بصورة مباشرة من الدول غير الأعضاء في الصندوق، أو غيرها من الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما في ذلك المنظمات متعددة الأطراف، والجهات الخيرية من أفراد ومؤسسات، والكيانات الأخرى²¹؛
- (5) الإيرادات الصافية من استثمار أية موارد يتم الاحتفاظ بها في حساب أمانة القطاع الخاص بانتظار استخدامها في عمليات القطاع الخاص غير السيادية؛
- (6) المدفوعات من أصل القروض وفوائدها بموجب عمليات القطاع الخاص غير السيادية؛
- (7) عائد استثمارات حصص الملكية والضمانات أو الأدوات الأخرى المستخدمة بموجب إطار عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق
- (8) الموارد الأخرى.
- 7- وباستثناء ما يتم تقريره عكس ذلك في هذا القرار، سوف يتم الإبقاء على جميع مثل هذه الموارد في حساب الأمانة.
- 8- تُستخدم موارد حساب الأمانة حصراً من قبل المدير لأغراض عمليات القطاع الخاص غير السيادية التي سيتم تنفيذها في أي دولة عضو في الصندوق تكون مؤهلة للنظر في الاستثمار فيها بموجب إطار عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق.
- 9- سيكون أي صرف للأموال مرهوناً بتوافر موارد حساب أمانة القطاع الخاص.
- 10- يصادق المدير على عمليات القطاع الخاص غير السيادية بما يتماشى مع أحكام اتفاقية إنشاء الصندوق، وسياسات التمويل ومعاييرها في الصندوق، والطرانق المنصوص عليها في إطار عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق.
- 11- يفوض الصندوق، بصفته مديراً لحساب الأمانة، ومن خلال رئيسه، بما يلي:
- (1) اتخاذ جميع الترتيبات، بما في ذلك إنشاء الحسابات باسم الصندوق كمدير، مع الودائع الضرورية للصندوق كما يراه المدير ضرورياً؛
- (2) اتخاذ جميع الإجراءات الإدارية الأخرى التي يراها المدير ضرورية لتنفيذ أحكام هذا القرار.
- 12- تطبق المزايا والحصانات الممنوحة للصندوق على أملاك، وأصول، وأرشيفات، ودخل، وعمليات، ومعاملات حساب أمانة القطاع الخاص. وبهذا السياق، يجوز للصندوق من خلال رئيسه أن يدخل في اتفاقيات وترتيبات قد تكون مطلوبة لضمان الحصانات والامتيازات المذكورة ولتحقيق غايات حساب أمانة القطاع الخاص.
- 13- يبقى الصندوق على سجلات وحسابات منفصلة لتحديد موارد حساب أمانة القطاع الخاص وعملياته. وستتم إدارة الحسابات الخاصة بحساب أمانة القطاع الخاص بما يتماشى مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي، كما ستتم مراجعتها من قبل مراجعي الحسابات الخارجيين لدى الصندوق.
- 14- يزود رئيس الصندوق، في أقرب وقت ممكن عملياً بعد نهاية كل سنة مالية، المجلس التنفيذي بما يلي: (1) تقرير عن المشروعات والبرامج الممولة من حساب أمانة القطاع الخاص؛ (2) كجزء من القوائم المالية السنوية المُراجعة للصندوق، قائمة مالية مُراجعة مخصصة بحساب الأمانة هذا.

²¹ لا يشمل ذلك المساهمين الذين يفرضون سياسات وإجراءات تختلف عن سياسات وإجراءات الصندوق.

- 15- يتم تسديد النفقات الإدارية الإضافية التي يتكبدها الصندوق مباشرة في إدارته لحساب أمانة القطاع الخاص، والنفقات التي يتكبدها الصندوق مباشرة عند إعداد وتقدير المشروعات والبرامج لعرضها على المجلس التنفيذي، وعند إدارتها لاحقاً، إلى الصندوق من موارد حساب أمانة القطاع الخاص. ويتم الإبقاء على الموارد المخصصة لهذا الغرض لدى إدارة حساب أمانة القطاع الخاص.
- 16- عند تصفية حساب الأمانة، تحوّل جميع المبالغ المتبقية إلى الصندوق.
- 17- لن يكون الصندوق مسؤولاً عن أفعال أو التزامات حساب أمانة القطاع الخاص فقط لمجرد كونه مديراً له.

الأدوات المالية

يوفر هذا الملحق أمثلة على منتجات مالية باستخدام الأدوات الثلاث التي تناولها إطار عمليات القطاع الخاص غير السيادية، والتي يمكن أن يقدمها الصندوق بشكل مباشر أو غير مباشر في إطار عمليات القطاع الخاص غير السيادية. ولا تعتبر هذه القائمة شاملة، إنما يتم توفيرها بشكل أساسي لأغراض إيضاحية. وخلال المرحلة الأولية من تنفيذ استراتيجية الانخراط مع القطاع الخاص، سيركز الصندوق جهوده على تلك المنتجات التي تسمح بتحقيق أكبر قدر من الإضافية والنتائج الإنمائية. وتجدر الإشارة إلى أنه سيتم تقديم جميع مشروعات عمليات القطاع الخاص غير السيادية المقترحة إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

أدوات الدين

خطوط الائتمان

الأداة. عادة ما تكون خطوط الائتمان عبارة عن مبلغ من المال محدد مسبقاً، توافق مؤسسة مالية على إعادة إقراضه إلى مشروعات تديرها جهات مستفيدة، تكون عادة من المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم أو منظمات المزارعين. ويتم توفير خطوط الائتمان بصورة منتظمة لدعم زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، وقد أثبتت خطوط الائتمان هذه نجاحها في تحسين إدارة المشروعات الزراعية الصغيرة ومتوسطة الحجم للتدفقات النقدية.

المؤسسات التي تتلقى التمويل. يحتاج الوسطاء الماليون عادة إلى خطوط الائتمان من أجل الوصول إلى شرائح السوق التي تنطوي على قدر أكبر من المخاطر، وإتاحة حصول السكان الريفيين على التمويل.

طريقة العمل. يمكن سحب المبالغ من خطوط الائتمان حسب الحاجة حتى حد أقصى يتم الاتفاق عليه مع الوسيط المالي المقترض. ويتم تحديد مدة القرض وجدول السداد بصورة مسبقة.

المبالغ. تتراوح المبالغ المعتادة في هذا القطاع بين 500 000 دولار أمريكي و4 ملايين دولار أمريكي.

أجل الاستحقاق. يتراوح أجل الاستحقاق المعتاد لخطوط الائتمان بين عام واحد وخمسة أعوام؛ غير أنه يمكن لأجل الاستحقاق أن يطول وفقاً لاحتياجات المشروعات المعنية التي يجري تمويلها.

العملة. يستقطب الإقراض بالعملة المحلية أغلب الأثر الذي تحدثه هذه الأداة، غير أن خطوط الائتمان بالعملة الأجنبية مستخدمة بشكل شائع أيضاً.

سعر الفائدة والعائد. يمكن تحقيق عوائد أسعار الفائدة السائدة في السوق على خطوط الائتمان حسب البلد، والقطاع، والفئة السكانية المستهدفة، وضبط الجودة، والرصد. ويمكن تقديم أسعار فائدة أدنى لتدخلات عالية الأثر.

الأصول الضامنة. يمكن لخطوط الائتمان أن تكون غير مضمونة – مما يعني ضمناً أسعار فائدة أعلى في العموم – أو مضمونة وفقاً لخصائص المخاطر الخاصة بالوسيط المالي الحاصل على التمويل.

مثال على الاستخدام. يشتري أحد مصنعي الشوكولا الدوليين إنتاج الملايين من صغار مزارعي الكاكاو حول العالم، ويطلق برنامجاً في إقليم أفريقيا الغربية، بهدف زيادة الفرص المتاحة للمزارعين لتحويل زراعة الكاكاو إلى مشروع مستدام. وتدعم شركة الشوكولا البرامج التي توفر المساعدة التقنية في الممارسات الزراعية الجيدة بغية تحسين الإنتاجية وسبل العيش. وكجزء من أهداف البرنامج الرئيسية، عليه أن يشجع الحفاظ على الأراضي والغابات التي تنمو فيها أشجار الكاكاو وأن يعيد تأهيلها. ومن الضروري لنجاح هذا البرنامج وجود مرفق تمويل لدعم المزارعين في تلبية احتياجات ما قبل الحصاد من قبيل المدخلات، والأدوات، والأسمدة والعمالة المأجورة. ويمكن الاستعانة بخط ائتماني يموله الصندوق لصالح وسيط مالي محلي من أجل إعادة إقراض شبكة الشركة من المجمعين والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، والتي تدير بدورها مخططات الائتمان الخاصة بها من أجل إعادة إقراض صغار المنتجين مباشرة. ويسدد هؤلاء المنتجون قروضهم فور حصولهم على إيرادات بيع حبوب الكاكاو إلى المجمع. ويتم توفير

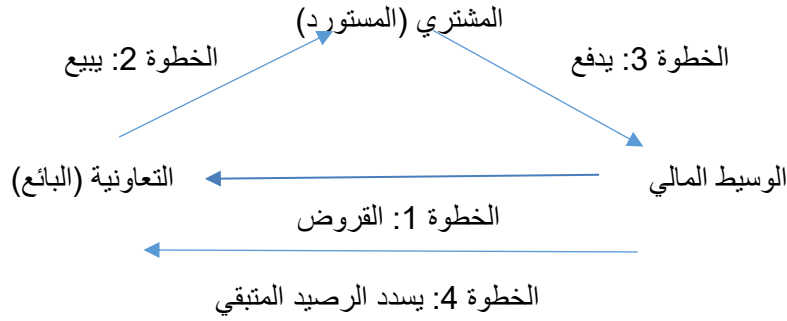
خطوط الائتمان على أساس الحاجة، كما يتم التخفيف من المخاطر الائتمانية من خلال المساعدة التقنية المقدمة إلى المزارعين والرصد الميداني المستمر بالاستناد إلى خطط التنمية الإفرادية للمزارعين.

قروض تمويل التجارة

الأداة. يعتبر قرض تمويل التجارة من ضمن أكثر الأدوات شيوعاً التي يستخدمها مستثمرون مؤثرون في مجال إقراض المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم. وييسر منتج الدين هذا علاقات الأعمال بين المستوردين (المشترين) والباعة (المصدرين). ويعرض الشكل 1 أدناه عرضاً تخطيطياً لطريقة عمل عملية التمويل التجاري.

الشكل 1

عملية تمويل التجارة



المؤسسات التي تتلقى التمويل. المشروعات الزراعية الصغيرة ومتوسطة الحجم والتعاونيات التي تشتري منتجات صغار المنتجين وتحدد هيكل سلاسل القيمة. ويمكن للصندوق عرض هذا المنتج مباشرة على أحد المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، أو بصورة غير مباشرة من خلال أحد المصارف المحلية التي توفر التمويل للتجارة والسلع.

طريقة العمل. يتم التفاوض على اتفاقية ثلاثية الأطراف بين الجهات الفاعلة الرئيسية. وتوضح الاتفاقية المذكورة أدوار ومسؤوليات كل طرف على النحو الوارد في الموجز أدناه:

- تتفاوض التعاونية مع المشتري على عقد تصدير
 - تتقدم التعاونية بطلب للحصول على قرض وتتم الموافقة على الطلب
 - يصرف الوسيط المالي أموال القرض على أساس نسبة مئوية من قيمة العقد
 - تشتري التعاونية المنتج من صغار المنتجين للإيفاء بالمتطلبات التعاقدية
 - تقوم التعاونية بالتصدير ويستلم المشتري المنتج
 - يسدد المشتري كامل المدفوعات للمقرض
 - تتراوح قيمة القرض عادة بين 60 و80 في المائة من قيمة العقد
 - يقتطع المقرض أصل مبلغ القرض وفوائده المستحقة ويعيد أية أموال فائضة إلى التعاونية.
- المبالغ. تتراوح قيم القروض المقدمة للمشروعات الزراعية الصغيرة ومتوسطة الحجم والتعاونيات بين 200 000 دولار أمريكي و4 ملايين دولار أمريكي. وتلائم القيم الأكبر الوسطاء الماليين الذين يقدمون تمويل التجارة في أسواق السلع.

أجل الاستحقاق. حتى سنة واحدة ويكون قابلاً للتجديد رهنأ بحسن الأداء.

العملة. غالباً ما يتم توفير القروض بالعملة الصعبة نظراً لاستخدامها للمحاصيل التصديرية التي يتم شراؤها وبيعها بالدولارات الأمريكية و/أو اليورو.

سعر الفائدة والعائد. يمكن لهذه الأداة أن توفر بسهولة عوائد أسعار الفائدة السائدة في السوق، مع إحدائها في الوقت نفسه لأثر كبير على سبل عيش المجموعة المستهدفة.

الأصول الضامنة. عقود التصدير و/أو المخزونات.

مثال على الاستخدام. قامت إحدى تعاونيات البن في أوغندا تضم 2 000 عضو بتأمين شراء أحد المشتريين لحاوية من القهوة الخضراء، لكنها بحاجة ملحة للموارد من أجل شراء حبوب البن الكرزية لأغراض التجهيز والإيفاء بالالتزامات التجارية تجاه المشتري. وتتصل التعاونية بمصرف محلي يوفر المبالغ النقدية المطلوبة بفضل قرض تمويل التجارة يقدمه الصندوق ويتم تأمينه من خلال عقد تصدير موقّع وأمر دفع يحدد شروط المصرف لسداد القرض. وتستخدم التعاونية المال لشراء حبوب البن الكرزية التي تفي بالمعايير المطلوبة من صغار المنتجين من أجل إتمام عقد التصدير.

قروض رأس المال العامل

الأداة. إن رأس المال العامل هو التمويل الذي يسمح للمشروعات الزراعية الصغيرة ومتوسطة الحجم والتعاونيات بالعمل على أساس يومي وخلال فترات دورية تأخذ عادة شكل حملة في القطاع الزراعي.

المؤسسات التي تتلقى التمويل. غالباً ما تواجه المشروعات الزراعية الصغيرة ومتوسطة الحجم والتعاونيات عوائق نقدية نظراً لأن غالبية أصولها الجارية (تلك القابلة للتحويل إلى نقد خلال سنة واحدة) تكون على شكل مخزونات ولا يولد صافي الدخل عادة ما يكفي من النقد لتغطية الاحتياجات التشغيلية للكيان.

طريقة العمل. عادة ما تكون قروض رأس المال العامل عبارة عن عقود قروض بأسعار فائدة ثابتة مع فترات سداد متفق عليها تكون غالباً ما تكون فصلية أو نصف سنوية أو سنوية.

المبالغ. تتراوح مبالغ القروض عادة بين 500 000 دولار أمريكي و5 ملايين دولار أمريكي.

أجل الاستحقاق. يتم استهلاك قروض رأس المال العامل على مدار فترة زمنية ثابتة تتراوح بين عام واحد وثلاثة أعوام.

العملة. من المرجح أن يحقق الإقراض بالعملة المحلية أثراً أكبر، ولكن يمكن للقروض بالعملة الصعبة أن تحقق نتائج جيدة أيضاً على صعيدي الإضافة والتنمية.

سعر الفائدة والعائد. تتراوح بين أسعار الفائدة التيسيرية وأسعار الفائدة السائدة في السوق تبعاً للقطاع، والمنافسة وأهداف الأثر الإنمائي.

الأصول الضامنة. الأصول الثابتة أو المخزونات أو أسهم الشركة.

مثال على الاستخدام. في بنن، يشتري مجهزة يتمتع بسجل ائتماني ممتاز في التعامل مع مستثمرين مؤثرين، جوز الكاجو الخام من 5 000 من صغار المنتجين في الإقليم، ويشكّل المزارعون الشباب والمزارعات 80 في المائة من هؤلاء المنتجين. ولا تمتلك الشركة ما يكفي من مبالغ نقدية لشراء جوز الكاجو الخام نظراً لأنها تستخدم المبالغ النقدية المحدودة المتوفرة لديها في تحديث آلة تجهيز بحيث يتم تشغيلها بموارد الطاقة المتجددة حصرياً. وتتصل الشركة بمستثمرين مؤثرين لطلب قرض يتعين سداده على فترة عامين، ولكن ليس لدى هؤلاء المقرضين النية أو القدرة على تقديم المزيد من التمويل غير المضمون. ويمكن للصندوق أن يقدم، من خلال مرفق للتمويل، قرضاً لرأس المال العامل من أجل تزويد المجهزة بالمبالغ النقدية اللازمة لشراء جوز الكاجو الخام والإيفاء بالعقد المبرم مع المشتري. ونتيجة لذلك، سيكون بمقدور المجهزة أن يحقق زيادة في المبيعات والدخل الصافي لسداد مدفوعات الدين.

قروض النفقات الرأسمالية

الأداة. تستخدم قروض النفقات الرأسمالية لشراء ورفع سوية وصيانة الأصول من قبيل الأرض، والأبنية، والآلات والمعدات.

المؤسسات التي تتلقى التمويل. عادة ما تصل المشروعات الزراعية الصغيرة ومتوسطة الحجم والتعاونيات إلى مرحلة يغدو فيها هذا النوع من الإقراض ضرورياً لإضافة القيمة لإنتاجها الجاري – تحويل المنتجات الخام إلى سلع نصف مجهزة أو مجهزة – ولإدراج مراحل إنتاج إضافية.

طريقة العمل. قروض النفقات الرأسمالية هي عبارة عن عقود لقروض معيارية تمتد على مدى فترة زمنية أطول، مع تحديد سعر الفائدة وجدول السداد بصورة مسبقة. وتقضي الممارسة المثلى بتوفير فترة سماح من أجل تمكين الكيان من كسب إيرادات كافية من الأصول الممولة حديثاً.

المبالغ. تتراوح بين 500 000 دولار أمريكي و20 مليون دولار أمريكي تبعاً لرصيد الحافظة الإجمالي.

أجل الاستحقاق. يتراوح بين 3 و12 عاماً.

العملة. بالعملتين المحلية والصعبة.

سعر الفائدة والعائد. تتراوح بين أسعار الفائدة التيسيرية وأسعار الفائدة السائدة في السوق تبعاً للقطاع، والمنافسة وأهداف الأثر الإنمائي.

الأصول الضامنة. الأصول الثابتة أو رهن الأراضي أو أسهم الشركات.

مثال على الاستخدام. بعد نجاحه في ريادة الأعمال، أسس شاب من مالي شركة للصناعات الزراعية مقرها في باماكو. وتوسعت الشركة إلى تنوع أنشطتها لتشمل تجهيز زبدة الشيا وتصديرها. وما أن تصبح الخطة قيد التشغيل، تتوقع الشركة شراء ما يصل إلى 30 في المائة من إجمالي إنتاج الشيا في البلاد. وتحتاج الشركة إلى قرض للنفقات الرأسمالية بقيمة 5 ملايين دولار أمريكي لشراء مرفق تجهيز جديد وتركيبه، وذلك بتمويل من الصندوق من خلال قرض مباشر أو غير مباشر.

وهناك بشكل عام فجوة ضخمة في تمويل المعدات في سوق المشروعات الزراعية الصغيرة ومتوسطة الحجم/التعاونيات بسبب المخاطر المتصورة وطبيعة الأنشطة طويلة الأجل. ويقدم المستثمرون المؤثرون بعض الإقراض لهذه الغاية في سلاسل القيمة الأضيق مثل البن والكاكاو. ويمكن للصندوق أن يحقق قدراً معتبراً من الإضافية عبر توسيع النطاق الحالي لإقراض النفقات الرأسمالية في المحاصيل النقدية و/أو إطلاق إقراض النفقات الرأسمالية في سلاسل القيمة التي تنطوي على مخاطر أكبر وتحدث أثراً أكبر من قبيل المحاصيل الأساسية، والفواكه، والخضروات. ويعتبر تجهيز الأغذية سوقاً متخصصاً من الأسواق التي تشهد طلباً متزايداً، كما تبرز فيه الحاجة إلى استثمارات كبيرة.

أدوات حصص الملكية

حصص الملكية المباشرة

الأداة. تزود استثمارات حصص الملكية المباشرة المشروعات المنخرطة في هيكل سلاسل القيمة الزراعية برأس مال للنمو على الأمد الطويل. وتبرز الحاجة لحصص الملكية من أجل زيادة رأس المال الأساسي للمشروعات الزراعية الصغيرة ومتوسطة الحجم المذكورة بحيث يتاح لها الحصول على المزيد من تمويل الديون وزيادة الاستثمار في عملياتها وأصولها الثابتة.

المؤسسات التي تتلقى التمويل. المشروعات الزراعية الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تتعامل مع صغار المنتجين والتعاونيات.

طريقة العمل. على عكس القروض، لا تعطي استثمارات حصص الملكية أي حق بسداد ثابت، كما أنها لا تتطلب أية أصول ضامنة. وبالتالي، فهي تنطوي على قدر أكبر من المخاطر بالمقارنة مع الإقراض. وتمنح استثمارات حصص الملكية الحق بأسهم إحدى الشركات، علاوة على حق التحكم والحق بالمكاسب بالتناسب مع حصص الملكية المكتسبة.

وتتضمن النقاط الرئيسية الأخرى التي يتم التفاوض بشأنها خلال معاملات حصص الملكية: التسيير، والتحكم والتمثيل، وبيع الأسهم وإصدارها، واستراتيجية خروج للمستثمر.

المبالغ. تتراوح قيمة استثمارات حصص الملكية في المشروعات الزراعية والزراعية الغذائية في الاقتصادات النامية بين 500 000 دولار أمريكي و15 مليون دولار أمريكي، تبعاً للبلد، والقطاع، والنتائج الإنمائية المتوقعة.

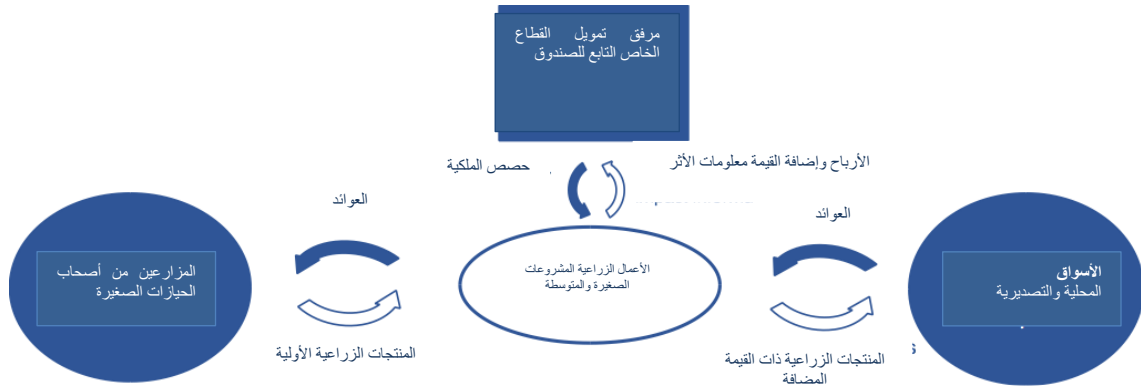
أجل الاستحقاق. عادة ما يتم الخروج من استثمارات حصص الملكية المباشرة بعد فترة تتراوح بين أربع وثمان سنوات. وقد يستلزم الاستثمار الذي ينطوي على قدر كبير من الإضافية فترات استثمار أطول.

العملة. تجري استثمارات حصص الملكية المباشرة عادة بنفس العملة المستخدمة في تعيين رأس مال الجهة المتلقية للاستثمار.

سعر الفائدة والعائد. تحقق معاملات حصص الملكية في الزراعة والأعمال الزراعية في الاقتصادات النامية عوائد صافية عالية التقلب.

الشكل 2

عملية استثمار حصص الملكية المباشرة



مثال على الاستخدام. يتمتع أحد المشروعات الزراعية الصغيرة ومتوسطة الحجم لتجهيز الأرز بمؤهلات بيئية قوية، وهو ينتج ويبيع الأرز والباكو (نوع من أسماك المياه العذبة) في باراغواي. وللأرز أصول شبه مائية، كما أنه ينمو على أفضل وجه في التربة المشبعة بالمياه. كما طُبّق هذا المشروع عملية ابتكارية لتدوير المحاصيل تجمع بين إنتاجي الباكو والأرز. ويسمح هذا النهج بتحقيق وفورات كبيرة في تكاليف عملية الإنتاج نظراً لأن أسماك الباكو تتغذى على الأعشاب والحشرات والأفات الأخرى الضارة بإنتاج الأرز. وتتمثل الآثار البيئية الرئيسية لإنتاج الأرز وتجهيزه في التلوث وفقدان التنوع البيولوجي الناتجين عن استخدام الكيماويات الزراعية، والاستخدام المكثف للمياه، وانبعاث غاز الميثان، مما يسهم في الاحتراز العالمي. وتركّز رؤية هذا المشروع وعملياته على الإنتاج المستدام للأرز وتتمحور حول الحفاظ على الطابع العضوي في 100 في المائة من إنتاجه. ويمكن للصندوق أن يستثمر في حصص الملكية للمساعدة على مضاعفة الإنتاج خلال فترة أربع سنوات، وبإمكانه شراء أسهم في المشروع مباشرة أو الاستثمار بصورة غير مباشرة من خلال المشاركة في حصص الملكية في صندوق يوجهه المناخ (انظر حصص الملكية غير المباشرة).

حصص الملكية غير المباشرة

الأداة. توفر حصص الملكية غير المباشرة رأس مال طويل الأجل لصناديق حصص الملكية أو الديون. وبدورها، تقدم هذه الصناديق رأس مال طويل الأجل وحلول مالية أخرى للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، والشركات

المبتدئة، ومؤسسات التمويل الصغري والوسطاء الماليين المنخرطين مع صغار المنتجين والمجموعات الريفية. وتسمح حصص الملكية غير المباشرة لهذه الصناديق بتنمية حافظتها من الاستثمارات، الأمر الذي يمكنها من توسيع نطاق استثماراتها وأثرها.

المؤسسات التي تتلقى التمويل. صناديق الاستثمار التي تقدم الدين، وحصص الملكية أو غيرها من الحلول المالية للمشروعات الزراعية الصغيرة ومتوسطة الحجم، والشركات المبتدئة، ومؤسسات التمويل الصغري، والوسطاء الماليين الذين يعملون على إيصال الأثر الإنمائي الذي يسعى إليه الصندوق.

طريقة العمل. من شأن حصص الملكية غير المباشرة أن تسمح للصندوق بتوسيع نطاق أثره، وأن يتقاسم في الوقت نفسه المخاطر مع غيره من المستثمرين الاعتباريين ومستثمري القطاع الخاص. وتتضمن العناصر الرئيسية الواجب مراعاتها لدى إجراء استثمارات حصص الملكية غير المباشرة ما يلي: (1) الأهداف الاستراتيجية واستراتيجية الاستثمار في صندوق الاستثمار؛ (2) الأسواق المستهدفة، والمستفيدين النهائيين، الأثر المحتمل؛ (3) الضمانات الوقائية للمعايير البيئية والاجتماعية ومعايير التسيير وهياكل التسيير؛ (4) العمليات المالية والتشغيلية لإجراء المعاملات وهيكلتها وإدارتها والخروج منها، وقدرة فريق إدارة صندوق الاستثمار.

المبالغ. تتراوح قيمة حصص الملكية غير المباشرة بين 1.5 مليون دولار أمريكي و15 مليون دولار أمريكي، وذلك وفقاً لمصدر التمويل واستراتيجية الحافظة.

أجل الاستحقاق. تبلغ الصناديق المغلقة مرحلة التصفية الذاتية بعد 10-12 سنة من العمليات. أما الصناديق المفتوحة فلا تبلغ مرحلة التصفية، إنما تتمثل سبل الخروج عادة في بيع خاص للأسهم خلال فترة تتراوح بين سبع وعشر سنوات.

العملة. بالعملة الصعبة غالباً.

سعر الفائدة والعائد. بالنسبة لهذا المجال الاستثماري، تعتمد العوائد بشكل كبير على النطاق الإقليمي لصندوق الاستثمار واستراتيجيته الاستثمارية.

مثال على الاستخدام. يهدف الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية إلى تحفيز رأس مال الأثر لصالح المشروعات الزراعية الصغيرة ومتوسطة الحجم وصغار المنتجين. ويستثمر الصندوق المذكور في الشركات الصغيرة والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، ورواد الأعمال الشباب، ورائدات الأعمال، والوسطاء الماليين. ويمكن للصندوق إجراء استثمار في حصص الملكية غير المباشرة في الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية مما قد يسمح له بتوسيع نطاق حافظة استثماراته وانتشاره.

أدوات تخفيف المخاطر

مراقب تقاسم المخاطر

الأداة. مرفق تقاسم المخاطر هو عبارة عن اتفاق يعقده الصندوق – مع وسيط مالي عادة – بهدف تشجيعه على إقراض صغار المنتجين والمشروعات الزراعية الصغيرة ومتوسطة الحجم. ويتقاسم الصندوق المخاطر عبر تغطيته لجزء من الخسائر المتكبدة في أحد الأصول أو في حافظة الأصول المؤهلة.

المؤسسات التي تتلقى التمويل. المصارف، ومؤسسات التمويل الصغري، والوسطاء الماليون الآخرون. ويحتاج الوسيط المالي لمرفق تقاسم المخاطر عند توسيع عروضه واستهدافه للشرائح السكانية التي تنطوي على مخاطر أكبر، والتي عادة ما تضم الفقراء الريفيين "من غير المتعاملين مع المصارف".

طريقة العمل. يسدد مرفق تقاسم المخاطر للوسيط المالي نسبة محددة من الخسائر المتكبدة. وعادة ما يتم تحديد عتبة للتحفيز. ويجب على الوسيط المالي والصندوق الاتفاق على معايير الأهلية مع تحديد الأصول التي ستتم تغطيتها. ويمكن تنظيم مرفق تقاسم المخاطر بين الصندوق والوسيط المالي بصورة مباشرة، أو من خلال وحدة متخصصة في

إدارة صناديق الاستثمار تكون طرفاً ثالثاً في المرفق. ويجب تحديد نظم التسيير، والإدارة، والإدارة المالية، ورصد الأثر في اتفاقية مرفق تقاسم المخاطر. كما يتم الاتفاق مسبقاً على إجراءات خدمة الأصول ذات الأداء الجيد، والأصول المعسرة والمتخلفة.

المبالغ. تتراوح بين 500 000 دولار أمريكي و10 ملايين دولار أمريكي.

أجل الاستحقاق. يجب إضافة كافة القروض الأساسية إلى حافظة المرفق خلال فترة تكثيف تدريجي تمتد من ثلاث إلى خمس سنوات، أو حتى وصول حجم الحافظة إلى حد أقصى يتم تحديده مسبقاً. وبعد فترة التكتيف التدريجي، لا يمكن إضافة أية قروض جديدة، غير أن الصندوق سيواصل تقاسم الخسائر في حافظة الاستهلاك إلى أن يتم استرداد آخر قرض فيها أو بحلول تاريخ إنهاء مرفق تقاسم المخاطر.

العملة. بالعملتين المحلية والصعبة.

سعر الفائدة والعائد. يمكن لمراقب تقاسم المخاطر أن تكون أدوات مالية منخفضة التكاليف. غير أن تخصيص ميزانية للمساعدة التقنية اللازمة لإنشاء مرفق تقاسم المخاطر وللوسطاء الماليين المستفيدين يعتبر عاملاً حاسماً لنجاح هذه المرافق.

مثال على الاستخدام. يتمتع الصندوق بالخبرة في استخدام أداة مراقب تقاسم المخاطر في برامجه. وعلى سبيل المثال، طبق برنامج التغطية الريفية للابتكارات والتكنولوجيات المالية في كينيا، الذي تم إغلاقه في عام 2019، مكوناً خاصاً بمرفق تقاسم المخاطر. واضطلعت وحدة تنسيق البرنامج في الخزانة الوطنية في كينيا بهذه المهمة بشكل مباشر. وأودع البرنامج المذكور أموال مرفق تقاسم المخاطر مع المؤسسات المالية الشريكة كضمانة نقدية في حساب مصرفي محدد: 3.2 مليون دولار أمريكي لمؤسسة التمويل الزراعي، و3.2 مليون دولار أمريكي لمصرف باركليز في كينيا. وولدت الودائع إيرادات فوائد. وبحلول موعد إنجاز البرنامج، كانت المؤسسات المالية الشريكة في كينيا قد استثمرت 32.2 مليون دولار أمريكي في قطاع الزراعة مع نسبة رفع مالي تساوي 7:4 مقابل ميزانية مرفق تقاسم المخاطر. وتُظهر تجربة كينيا إمكانات أداة مرفق تقاسم المخاطر على تعبئة رأس المال الخاص بما يتعدى موارد الصندوق في استثمارات تتواءم مع أهدافه الإنمائية. وأقرضت مؤسسة التمويل الزراعي ما مجموعه 23.7 مليون دولار أمريكي إلى 1 029 عميلاً، فيما أقرض مصرف باركليز في كينيا 9.16 مليون دولار أمريكي إلى 19 عميلاً. وكان عملاء المؤسسات المالية الشريكتين من العملاء الماليين الريفيين الأصغر أو المشروعات الزراعية، وعاد ذلك بمنافع غير مباشرة على حوالي 153 194 مستفيداً ريفياً.

الضمانات

الأداة. الضمان هو وعد يلتزم فيه أحد الأطراف بتحمل الدين المالي لمقترض في حال تخلف هذا المقترض عن السداد. ويمكن للضمان أن يكون محدوداً أو غير محدود، الأمر الذي يجعل الجهة الضامنة مسؤولة جزئياً أو كلياً عن دين المقترض.

المؤسسات التي تتلقى التمويل. المصارف، والوسطاء الماليين ومؤسسات التمويل الصغرى.

طريقة العمل. يتم عقد اتفاقية الضمان مع مقترض معرض لمخاطر عالية أو مع وسيط مالي ينوي الإقراض في قطاع معرض لمخاطر عالية. وتتعهد الجهة الضامنة بتغطية جزء محدد من القرض في حال التخلف أو التأخير في السداد. وعادة ما يتم تفعيل الضمانات كملاد أخير بعد استنفاد فرص عملية استرداد دين معدوم أو بعد إتمام استرداد سندات وأصول أخرى.

أجل الاستحقاق. عادة ما يكون طويل الأجل: أكثر من سبع سنوات.

العملة. بالعملة الصعبة.

سعر الفائدة والعائد. غالباً ما يتم وضع هياكل رسوم للكيانات المهمة بتلقي الضمانات. وتتضمن هذه الهياكل عادة رسم استهلاك محدد من إجمالي الضمان المطلوب، بالإضافة على رسم استخدام سنوي للحفاظ التي يتم تعبئتها.

مثال على الاستخدام. حدد كيان مالي ريفي فرصة سانحة لتوسيع نطاق ما يعرضه من قروض ليشمل 3 000 من صغار المنتجين المنخرطين في سلاسل قيمة الذرة في بوركينا فاسو. وتمكّن المنتجون – الذين تجمعهم تعاونية محلية – للتو من تأمين عقد مبيعات جديد مع القطاع العام كفيل بإضفاء المزيد من التنوع على مصادر الدخل ورفد استهلاك الأغذية ضمن الأسرة. كما سيضطلع طرف ثالث بتقديم الخدمات التقنية للمساعدة على ضمان تلبية متطلبات الحجم ومعايير الجودة. ويشكّل التمويل حلقة مفقودة ذات أهمية حاسمة. إذ يحتاج صغار المنتجين إلى تمويل ما قبل الحصاد لشراء المسمدات والمدخلات الأخرى، وتمتّع المصارف المحلية عن تقديم التمويل بسبب ارتفاع المخاطر. ويمكن للصندوق تقديم ضمان للوسطاء الماليين المحليين المستعدين لتحمل المخاطر في حال حصولهم على الحوافز المناسبة. ويشكّل الضمان وعداً للوسيط المالي بتغطية نسبة معينة من قيمة القرض في حال التخلف عن السداد. وباقتراض معدل تغطية يعادل 50 في المائة، يمكن لضمان الصندوق أن يضاعف من حجم ونطاق استثماراته.

قائمة بكيانات القطاع الخاص التي تم الاتصال بها خلال دراسة نطاق السوق

الاسم (المنظمة)	
Temasek (مدير أموال)	-1
ABN AMRO (مصرف)	-2
Aceli Africa (مدير أموال)	-3
AgDevCo (مدير أموال)	-4
Alphamundi (مالك أصول)	-5
Alterfin (مدير أموال)	-6
ARAF, Capria funds (مالك أصول)	-7
Blue Orchard (مدير أموال)	-8
BNP Paribas (مصرف)	-9
Ceniarth (مالك أصول)	-10
ClimateWorks (منصة تعاونية)	-11
DWS (Deutsche Bank) (مصرف)	-12
Ecobank (WAICSA) (مصرف/مدير أموال)	-13
FINCA Ventures (مدير أموال)	-14
FMO (مالك أصول)	-15
GAIN (مالك أصول)	-16
Global Partnerships (مدير أموال)	-17
Goodwell Investments (مدير أموال)	-18
Grameen Credit Agricole Foundation (مدير أموال)	-19
The Sustainable Trade Initiative 'IDH	-20
IFC Development Partners 2	-21
Incofin (مدير أموال)	-22
مصرف التنمية الألماني (شريك إنمائي للصندوق)	-23
Skoll Foundation (مالك أصول)	-24
Livelihood Ventures (مدير أموال)	-25
Mercy Corps Social Ventures (مالك أصول)	-26
Moore Foundation (مالك أصول)	-27
Mulago Foundation (مالك أصول)	-28
Norrskan Foundation (مالك أصول)	-29
Oiko (مدير أموال)	-30
Robobank (مصرف)	-31
ResponsAbility (مدير أموال)	-32

Mulago Foundation (مالك أصول)	-33
Root Capital (مدير أموال)	-34
Symbiotics (مدير أموال)	-35
MCE Social Capital (مدير أموال)	-36
Terra Silver (New Island Capital) (مدير أموال)	-37
Triodos (مصرف)	-38
Triple Jump (مدير أموال)	-39

أمثلة على التكامل بين برنامج القروض والمنح وعمليات القطاع الخاص غير السيادية

1- يكمن المصدر الرئيسي للإضافية في عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق في إمكانية الاستفادة من برنامجه للقروض والمنح ومن أوجه التأزر معه. وترد أدناه بعض الأمثلة على التدخلات التكميلية.

نيجيريا – تمويل سلسلة قيمة الأرز

2- في نيجيريا، أرسى الصندوق شراكة مع شركة Olam International بموجب برنامج تنمية سلاسل القيمة لتعزيز سلسلة قيمة الأرز. ويحصل صغار المنتجين على التمويل، والقدرة الإنتاجية واستثمارات البنى الأساسية، ويتم إدماجهم في سلسلة القيمة من خلال شركة Olam. وانطلق البرنامج في عام 2015، حيث عمل في البداية مع 30 مزارعاً، ثم توسع ليعمل مع 4 976 مزارعاً يزرعون 6 609 هكتارات من الأراضي وينتجون ما يزيد عن 25 200 طن متري من الأرز بقيمة تبلغ 9.8 مليون دولار أمريكي. وتقوم شركة Olam بشراء الأرز، مما يهيئ 3 795 فرصة عمل جديدة ويزيد الدخل الزراعي بنسبة 25 في المائة في المتوسط.

3- ونتيجة لاستثمار البرنامج في سلسلة قيمة الأرز، تم توليد طلب مصرفي على الخدمات المالية بهدف شراء المعدات الزراعية.

التدخل المحتمل لعمليات القطاع الخاص غير السيادية

- توفير التمويل لمزارعين مستهدفين من أجل شراء المعدات من خلال شراكة بين شركة Olam ووسيط مالي محلي. ويمكن لذلك أن يأخذ شكل اتفاقية تقاسم مخاطر أو خط ائتمان، الأمر الذي يمكن أن يسمح للمزارعين بإجراء استثمارات إضافية في القدرة الإنتاجية بهدف رفع مستوى دخلهم، والحد من اعتمادهم على دعم الحكومة وتوليد المزيد من فرص العمل.
- مزج تمويل مرفق القطاع الخاص التابع للصندوق الأخضر للمناخ مع الموارد التجارية من أجل إتاحة خط ائتمان ميسور التكلفة من خلال وسيط مالي محلي. ومن شأن هذا الدعم أن يوفر للمزارعين قروصاً بأسعار معقولة لشراء معدات ري تعمل بالطاقة الشمسية على سبيل المثال.

باراغواي – آلية ضمان لشهادات ودائع المدخرات

4- كجزء من مشروع الزراعة الأسرية والتمويل المستدام في باراغواي، تم استخدام شهادات ودائع التوفير كأصل ضامن للحصول على ائتمان رأس المال التشغيلي من المصارف أو المؤسسات المالية الأخرى. وتستخدم منظمات المنتجين شهادات ودائع المدخرات كأصول ضامنة للحصول على ائتمان جملة بأسعار فائدة مغرية، وتقدمه بعد ذلك إلى أعضائها على شكل قروض فردية. وساعدت آلية شهادات ودائع المدخرات على تخفيض تكلفة اقتراض أصحاب الحيازات الصغيرة بنسبة 50 في المائة مقارنة بأسعار الفائدة المعيارية السائدة في السوق المالي. وتم تكرار هذه الآلية في مشروعين جديدين في باراغواي؛ وسيتضمن أحد هذين المشروعين حساب أمانة مركزي بمثابة ضمان.

5- وعلى الرغم من النتائج الإيجابية، فإن المصارف غير مستعدة لتوفير التمويل إلا بنسبة 1:1 (بتغطية كاملة من شهادات ودائع المدخرات). ومن شأن ضمان الخسارة الأولى أو الثانية أن يزيد من استعداد المصارف لزيادة ما تقدمه من رفع مالي.

التدخل المحتمل لعمليات القطاع الخاص غير السيادية

- ضمانات مموله أو غير مموله للوسطاء الماليين في باراغواي بهدف زيادة إقبال المصارف على تمويل منظمات المزارعين.

- تكرار النموذج الذي يجمع شهادات ودائع المدخرات والضمان في بلدان أخرى ضمن الإقليم تتوفر فيها سيولة كبيرة في الأسواق مع مقاومة عالية للاستثمار في صغار المزارعين بسبب المخاطر التي ينطوي عليها القطاع.
- من شأن المساعدة التقنية الموجهة أن تدعم الوسطاء الماليين في إعداد منتجات مالية ملائمة تلبي متطلبات تمويل التكنولوجيات الزراعية الذكية مناخياً والتي تطلبها منظمات المزارعين كجزء من برنامج القروض والمنح.

الفلبين – تمويل سلسلة قيمة الكاكاو

- 6- في الفلبين، يمول الصندوق مشروع شراكات المشروعات الزراعية الريفية من أجل التنمية الشمولية والنمو بغية تحسين تنافسية سلاسل بعض السلع الزراعية المختارة، بما في ذلك الكاكاو. ويعمل المشروع مع شركات ارتكاز محددة كمحركات لاستثمارات سلاسل القيمة مثل الشركة الوطنية Kennemer Foods International، والتي توفر حبوب الكاكاو المخمرة لشركة Mars Incorporated.
- 7- وتتردد المؤسسات المالية القائمة في توفير التمويل المطلوب بسبب المخاطر المتصورة (ومحدودية معرفتها) بالقطاع وبالأوضاع والشروط المطلوبة (أجل الاستحقاق، والأصول الضامنة، إلخ.) وAgronomika شركة مالية تم تأسيسها بدعم من شركة Kennemer من أجل توفير المنتجات والخدمات المالية الابتكارية للمزارعين ورواد الأعمال الريفيين ضمن سلاسل قيمة زراعية مختارة. وهي تتمتع بمعرفة وفهم دقيقين لسلسلة قيمة الكاكاو، ولكنها تواجه عوائق عدم كفاية رأس المال.

التدخل المحتمل لعمليات القطاع الخاص غير السيادية

- 8- من شأن المساعدة التقنية الموجهة وتمويل الدين أن يحسنا من قدرة شركة Agronomika على توفير الخدمات المالية المكيفة للعملاء المستهدفين في مشروع شراكات المشروعات الزراعية الريفية من أجل التنمية الشمولية والنمو (بما في ذلك موردو شركة Kennemer من أصحاب الحيازات الصغيرة)، سواء بالنسبة لسلسلة قيمة الكاكاو أو غيرها من سلاسل القيمة (التي قد تتطلب مساعدة تقنية). وهناك إمكانات كبيرة لتعبئة التمويل الخاص من شركات الارتكاز عبر شركة Agronomika. وهناك طلب مصرفي قائم على ما يلي:
- معدات لتخمير حبوب الكاكاو على مستوى التجميع الأولي (التعاونيات ومنظمات المزارعين)؛
 - تحسين مزارع أصحاب الحيازات الصغيرة، بما في ذلك إعادة الزراعة، والاستثمار في إجراءات تحسين الغلة والتنويع من خلال الزراعة البيئية بمحاصيل الأشجار المناسبة.

مبادئ التمويل التيسيري المختلط المعزز لعمليات القطاع الخاص لدى مؤسسات تمويل التنمية والصادرة عن مجموعة عمل مؤسسات تمويل التنمية المعنية بالتمويل التيسيري المختلط لمشروعات القطاع الخاص

تعريف التمويل التيسيري المختلط

1- تعرّف مجموعة عمل مؤسسات تمويل التنمية²² التمويل المختلط على أنه "الجمع بين التمويل التيسيري من جهات مانحة أو أطراف ثالثة والتمويل العادي الخاص بمؤسسات تمويل التنمية و/أو التمويل التجاري من مستثمرين آخرين، من أجل تنمية أسواق القطاع الخاص، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعبئة موارد خاصة"²³. (مجموعة عمل مؤسسات تمويل التنمية 2018، الصفحة 7). وتهتم مجموعة العمل بالمستوى التشغيلي للمؤسسات التي تنفذ مشروعات القطاع الخاص، وهي تركز حصرياً على المسائل المتعلقة باستخدام التمويل التيسيري.²⁴

المبادئ²⁵

- 2- الأساس المنطقي لاستخدام التمويل التيسيري المختلط. يتوجب على الدعم الذي توفره مؤسسات تمويل التنمية للقطاع الخاص أن يقدم مساهمة تتجاوز ما هو متاح في الأسواق، أو ما قد تفتقر إليه الأسواق في غياب مثل تلك المساهمة. ولا يجب عليه مزاحمة القطاع الخاص. وينبغي على التمويل التيسيري المختلط أن يعالج إخفاقات السوق.
- 3- الاستقطاب والحد الأدنى للتيسيرية. ينبغي أن يسهم الدعم المقدم من مؤسسات تمويل التنمية إلى القطاع الخاص، قدر الإمكان، في تحفيز تنمية السوق، وتعبئة الموارد من القطاع الخاص، وتقليل استخدام الموارد التيسيرية إلى أدنى حد.
- 4- الاستدامة التجارية. ينبغي أن يسعى دعم مؤسسات تمويل التنمية للقطاع الخاص والأثر الذي تحققه كل عملية إلى أن يكونا مستدامين. ويجب على هذا الدعم أن يسهم في الجدوى التجارية للعملاء. ويجب أن يعاد النظر في مستوى التيسيرية الخاصة بأحد القطاعات مع مرور الوقت.
- 5- تعزيز الأسواق. ينبغي هيكلة دعم مؤسسات تمويل التنمية للقطاع الخاص بحيث يعالج بفعالية وكفاءة إخفاقات السوق، ويقلل من مخاطر عرقلة الأسواق أو الإخلال بها بدون مبرر، أو مزاحمة القطاع الخاص، بما يشمل الوافدين الجدد إلى السوق.
- 6- الترويج للمعايير العالية. ينبغي أن تسعى عمليات مؤسسات تمويل التنمية في القطاع الخاص لأن تروج لامتثال عملائها لمعايير سلوكية عالية، بما يشمل مجالات التسيير المؤسسي، والأثر البيئي، والشمول الاجتماعي، والشفافية، والنزاهة والإفصاح.

²² تضم مجموعة عمل مؤسسات تمويل التنمية ممثلين عن مؤسسة التمويل الدولية، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، والمؤسسات الأوروبية لتمويل التنمية، والمصرف الأوروبي للاستثمار، مجموعة مصرف التنمية للبلدان الأمريكية والمؤسسة الإسلامية لتطوير القطاع الخاص.

²³ التقرير المشترك لمجموعة عمل مؤسسات تمويل التنمية المعنية بالتمويل التيسيري المختلط لمشروعات القطاع الخاص، تحديث أكتوبر/تشرين الأول 2018. (<https://www.adb.org/sites/default/files/institutional-document/457741/dfi-blended->)، الصفحة 7.

²⁴ المرجع نفسه، الصفحة 20.

²⁵ المرجع نفسه، الصفحة 8.

قياس أثر عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق

- 1- بغية ضمان الفعالية الإنمائية لعمليات القطاع الخاص غير السيادية، سيتم إعداد برنامج مخصص لتقديرات الأثر بهدف التطرق لتنوع هذه العمليات. وسيترتب على ذلك تصميم المزيد من التقديرات في مجال التمويل الصغري، والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، ومنظمات المنتجين والتعاونيات، وصناديق التأمين والأثر.
- 2- حتى الوقت الراهن، وعلى مستوى المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، قامت شعبة البحوث وتقييم الأثر في الصندوق بتقييم الأثر على مستوى منظمات المنتجين والتعاونيات كجزء من جدول أعمال تقييم الأثر اللاحق الخاص بفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق. وكمثال على ذلك، تم قياس الأثر على مستوى منظمات المنتجين بصورة صريحة في تقييم مشروع دعم سلاسل القيمة الزراعية في السنغال. وجرى تقييم الأثر من خلال جملة من المؤشرات لقياس الوصول إلى السوق، ومدى إضفاء الطابع التجاري، والتنوع في مصادر دخل منظمات المنتجين، والتنوع المحصولي، والأصول والوصول إلى المعلومات. ودعم المشروع عقد اتفاقيات تعاقدية مع مشغلي الأسواق بهدف بيع منتجات أعضاء منظمات المنتجين. وتظهر النتائج أن منظمات المنتجين التي يستهدفها المشروع شهدت وسطياً زيادة تعادل 158 في المائة من كمية المحصول الذي تبيعه تجارياً، كما حققت ربحاً إضافياً من بيع المحاصيل بلغت نسبته 218 في المائة. أما على صعيد تنوع الدخل، فقد كانت احتمالات انخراط منظمات المنتجين في أنشطة توليد الدخل غير الزراعية أعلى بحوالي 13 في المائة بالمقارنة مع نظيراتها خارج إطار المشروع. وكانت النتائج المتعلقة بالوصول إلى المعلومات مختلفة وغير هامة، ويعود ذلك على الغالب إلى تشجيع منظمات المنتجين على تقاسم المعلومات مع جهات خارج حدودها الخاصة.
- 3- كما تم قياس الأثر على مستوى منظمات المنتجين في إطار تقييم أثر مشترك لمشروعين في سان تومي وبرينسيبي: برنامج التنمية التشاركية لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة ومصايد الأسماك الحرفية، ومشروع الزراعة التجارية لأصحاب الحيازات الصغيرة. ويظهر هذان المشروعان الجهود المبذولة للحد من الفقر الريفي وزيادة الحراك الاقتصادي بين صغار المزارعين من خلال تعزيز البنى الأساسية المجتمعية ومنظمات المنتجين وممثليها ضمن الحكومة الوطنية، وتحسين الكفاءة المهنية للمزارعين وإنتاجهم الزراعي. وركز تقييم الأثر على ثلاث سلاسل للقيمة: الكاكاو، والبن والفلفل.
- 4- وكانت النتائج إيجابية بصورة عامة. وكما كان متوقعاً، كانت نسب الحاصلين على شهادات الإنتاج العضوي بين المستفيدين من المشروع أعلى بوضوح مقارنة بغير المستفيدين منه. وعلى نحو حاسم، يبدو أن هؤلاء المستفيدين حققوا مستويات أعلى على صعيد إنتاجية المحاصيل وعوائد بيعها، والمشاركة في الأسواق، ومستوى الدخل وملكية الأصول (لا سيما السلع المستدامة، والأصول الإنتاجية، والثروة الحيوانية)، بالإضافة إلى مستوى أعلى من التنوع في حميتهم الغذائية وفي أمنهم الغذائي.
- 5- وبصورة مماثلة، أظهر تقييم أثر مشروع تعزيز الدخول الريفية من خلال الصادرات في رواندا أثراً ملحوظاً على مستوى التعاونية فيما يتعلق بكميات حبوب البن المجهزة، ومعدلات استخدام محطات غسل حبوب البن، وأسعار البن التي حصل عليها مزارعو تعاونيات البن التي يدعمها المشروع. كما أظهر مكون تمويل محاصيل البستنة في مشروع تعزيز الدخول الريفية من خلال الصادرات أن المزارعين من أصحاب مشروعات أعمال البستنة قد حققوا زيادات كبيرة للغاية في دخلهم (تم تسجيل أرباح تجاوزت نسبة 500 في المائة). وتعرض هذه النتائج الإمكانات الكبيرة التي تتمتع بها محاصيل البستنة عالية القيمة، والتي يمكن حصادها مرتين سنوياً على الأقل. وانطبق ذلك بوجه خاص على كبار المزارعين من أصحاب الأراضي التي تزيد مساحتها عن خمسة هكتارات، والذين تمكنوا من الاستفادة من وفورات الحجم الكبير ومن دورات الإنتاج القصيرة لمحاصيل البستنة الموسمية. علاوة على ذلك، سدد أغلب مزارعو البستنة قروضهم خلال عام واحد، مما يشير إلى

الربحية العالية لمشروعات أعمال البستنة. وتُظهر مقابلات التقييم النوعي التي تم إجراؤها خلال التقييم أن بعض هؤلاء المزارعين اقترضوا رأس مال إضافي من أجل استثمارات إضافية في مشروعات أعمالهم بعد تلقيهم لأموال مشروع تعزيز الدخل الريفية من خلال الصادرات.

6- وعلى صعيد الصناديق الإنمائية الخاصة، تجري شعبة البحوث وتقييم الأثر تقييماً للأثر لمشروع صندوق تنمية الأعمال الزراعية الصغيرة ومتوسطة الحجم في أوغندا. ويعد صندوق تنمية الأعمال الزراعية الصغيرة ومتوسطة الحجم في أوغندا مبادرة ابتكارية في مجال "الاستثمار المؤثر"، وهو يعمل على جمع المستثمرين ومقدمي الخدمات من القطاعين العام والخاص بهدف تحفيز نمو الأعمال الزراعية الصغيرة ومتوسطة الحجم عبر تزويدها بمنتجات تمويلية طويلة الأجل.

7- ويعتبر تقييم الأثر هذا الأكثر متانة ضمن التقييمات التي تم إجراؤها لهذا النمط من المبادرات، وهو يهدف إلى قياس الأثر على المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة المرتبطين بالمستثمرين في الأعمال الزراعية الصغيرة ومتوسطة الحجم لجهة المؤشرات الاقتصادية الاجتماعية الرئيسية المرتبطة بالأهداف الاستراتيجية للصندوق.

8- ويتم اختيار المستثمرين بالاستناد إلى إمكانيات عوائدهم المالية والاجتماعية، من قبيل الأثر الإيجابي على سبل عيش المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة. وبالتالي، يترتب على صندوق تنمية الأعمال الزراعية الصغيرة ومتوسطة الحجم التزام مزدوج يتمثل في ضمان المكاسب المالية للمستثمرين وضمان تحقيق الاستثمارات لعوائد اجتماعية لصالح من هم في أمس الحاجة إليها. ولتحديد مصداقية هذا الصندوق، من الضروري إجراء تقييم متين لمدى إيفائه بهذه الالتزامات. ولهذا الغرض، تم إعداد حزمة متكاملة من الأدوات، بما في ذلك النظام العالمي لتصنيف الاستثمار المؤثر، ونظم الرصد والتقييم في الصندوق وإدارة صندوق تنمية الأعمال الزراعية الصغيرة ومتوسطة الحجم، وتقييم الأثر الذي أجرته شعبة البحوث وتقييم الأثر.

9- وسيشمل التقييم حوالي نصف المستثمرين في صندوق تنمية الأعمال الزراعية الصغيرة ومتوسطة الحجم. ولكل مستثمر منهم، سيتم جمع بيانات من الأسر المستفيدة (مجموعة المعالجة) والأسر غير المستفيدة (مجموعة الضبط) عند خط الأساس وبعد مرور خمس سنوات من الاستثمار. وستسمح المنهجية التي تم إعدادها لتقييم الأثر بتقدير الأثر على مستوى المستثمرين، ومن خلال التجميع، على مستوى صندوق تنمية الأعمال الزراعية الصغيرة ومتوسطة الحجم بأكمله. وستوفر نتائج التقييم أدلة متينة على العوائد الاجتماعية لصندوق تنمية الأعمال الزراعية الصغيرة ومتوسطة الحجم، كما أنها ستساعد، بالاقتران مع أدوات الرصد، على تعزيز الشفافية واستخلاص دروس هامة من أجل توجيه التحسن في نهج إنمائي واعد لا يزال في مراحله الأولى.

الإطار البيئي والاجتماعي لعمليات القطاع الخاص

عمليات الوسطاء الماليين

تم استقاء المكونات التالية للإطار البيئي والاجتماعي لعمليات الوسطاء الماليين للقطاع الخاص من أفضل الممارسات الدولية، وبشكل أساسي معايير الأداء في مؤسسة التمويل الدولية (2012)، وإجراءات الاستعراض البيئي والاجتماعي (2016)، والمذكرة التفسيرية حول الوسطاء الماليين (2018). وتم تعديل الإطار لأغراض الصندوق وسيعمل كتوجيه للصندوق عند تحديث إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي في عام 2020.

الإطار البيئي والاجتماعي المقترح للوسطاء الماليين

التعريف والمتطلبات العامة لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في عمليات الوسطاء الماليين	
وظيفة الوسيط المالي هي الوساطة. ويكون لديها سلطة مفوضة باتخاذ القرار بشأن اختيار المشروعات الفرعية. وإذا استُخدمت أموال الصندوق لتمويل فئة أصول محددة فقط (مثل خط ائتمان لقطاع معين)، فإن المتطلبات لا تغطي إلا تلك الفئة المحددة، ولكن إذا استُخدمت الأموال لأغراض عامة، فإن متطلبات الصندوق ستطبق على الحافظة بأكملها.	تعريف الوسيط المالي وتغطية إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية
لن ينخرط الصندوق في استثمارات جديدة مع العملاء الحاليين (الوسطاء الماليين) الذين كان أداءهم في المجالين البيئي والاجتماعي أقل من مُرضٍ في العمليات المالية السابقة.	قيود الاستثمار للعملاء الحاليين
يتضمن تقييم المخاطر البلد، والإقليم، والقطاع، وسجل الأعمال، والقدرة، والالتزام، ونوع التمويل، وما إلى ذلك.	مبدأ تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية
الوسطاء الماليون من الفئة الأولى: الفئة العالية (أعلى المخاطر)، والفئة الثانية: المخاطر الكبيرة، والثالثة: المخاطر المعتدلة، والرابعة: المخاطر المنخفضة. وتستند الفئات إلى الحجم النسبي للمخاطر والآثار البيئية والاجتماعية، ووفقا للتقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي.	تصنيف الوسطاء الماليين
ينبغي تحديد الموثيق بوضوح في اتفاقيات القروض/الاكتتاب. والمكونات المطلوبة كما يلي: نظام الإدارة البيئية والاجتماعية، وقائمة الاستبعاد، وقوانين البلد المضيف، والمعايير البيئية والاجتماعية، وخطة العمل البيئية والاجتماعية، ومصادقة الصندوق على المشروعات الفرعية عالية المخاطر، والإبلاغ السنوي.	الموثيق البيئية والاجتماعية في الاتفاقيات القانونية
نظام الإدارة البيئية والاجتماعية	
(1) سياسة بيئية واجتماعية؛ (2) القدرة التنظيمية الداخلية؛ (3) عمليات/إجراءات العناية الواجبة بشأن الإدارة البيئية والاجتماعية لتحديد مخاطر وأثار المقترضين/الجهات المستثمر فيها؛ (4) رصد واستعراض الحافظة؛ (5) آلية الاتصالات الخارجية؛ (6) السلامة في مكان عمل الوسطاء الماليين والاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها.	مكونات نظام الإدارة البيئية والاجتماعية
ينبغي أن يذكر الوسيط المالي في سياسته البيئية والاجتماعية للمتطلبات والمعايير البيئية والاجتماعية التي تنطبق على الأنشطة الإقراضية/الاستثمارية للوسيط المالي والتي سيتم استخدامها لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية المرتبطة بحافظة الوسيط المالي.	• السياسة البيئية والاجتماعية
يضع الوسيط المالي هيكلا تنظيميا يحدد الأدوار والمسؤوليات والسلطات لتنفيذ نظام الإدارة البيئية والاجتماعية ويحافظ على هذا الهيكل. ويطلب التنظيم، والأدوار والمسؤوليات، وخبرة الموظفين، والتدريب، والتعليم وضمان الخبرة التقنية الكافية، سواء داخليا أو من خلال دعم الخبراء الخارجيين لإجراء عملية العناية الواجبة وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية للمشروعات الفرعية للوسيط المالي.	• القدرات والكفاءات التنظيمية الداخلية
يضع الوسيط المالي عملية لتحديد المخاطر البيئية والاجتماعية للعمليات وآثارها ويحافظ على هذه العملية، ويضع خطة عمل بيئية واجتماعية ويستعرض المعاملات المقترحة ووفقا لقائمة الاستبعاد والقوانين واللوائح البيئية والاجتماعية الوطنية. وفيما يتعلق بالمعاملات عالية المخاطر، سيتعاقد الوسيط المالي مع خبراء	• عمليات العناية الواجبة للإدارة البيئية والاجتماعية

<p>خارجيين مؤهلين ويعد الوثائق التوجيهية والقوائم المرجعية الداعمة اللازمة. وينبغي إضافة إشارة إلى خطة العمل البيئية والاجتماعية في الاتفاقية القانونية بين الوسيط المالي وعميله الفرعي، إذا لزم الأمر.</p>	
<p>المشروعات</p> <p>● تصنيف الفرعية</p> <p>تعريف المعاملات عالية المخاطر: التمويل المؤسسي طويل الأجل الذي يؤثر على الشعوب الأصلية، أو إعادة التوطين غير الطوعي المحتملة أو المخاطر أو الآثار الكبيرة على البيئة أو الصحة والسلامة، باستخدام تصنيف الصندوق (العالية، والكبيرة، والمعتدلة، والمنخفضة) أو الفئات ألف وباء وجيم:</p> <p>□ الفئة ألف: أنشطة الأعمال التي تنطوي على مخاطر و/أو آثار بيئية أو اجتماعية ضارة كبيرة محتملة، التي تكون متنوعة أو لا رجعة عنها أو غير مسبقة.</p> <p>□ الفئة باء: أنشطة الأعمال التي تنطوي على مخاطر و/أو آثار بيئية أو اجتماعية ضارة محدودة محتملة وتكون محدودة العدد، وخاصة بالموقع بشكل عام، ويمكن عكس اتجاهها إلى حد كبير، ويمكن معالجتها بسهولة من خلال تدابير تخفيف الأثر.</p> <p>□ الفئة جيم: أنشطة الأعمال التي تنطوي على مخاطر و/أو آثار بيئية أو اجتماعية دنيا أو معدومة.</p>	
<p>تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية على التمويل طويل الأجل (أكثر من 3 سنوات) للأنشطة عالية المخاطر حسب الاقتضاء، وفقا لملاحم المخاطر.</p> <p>سيطلب الوسطاء الماليون الذين لديهم حوافز و/أو أنشطة أعمال محتملة تمثل مخاطر بيئية أو اجتماعية معتدلة إلى عالية (أي الفئة الأولى والفئة الثانية) أن تُطبق أنشطة الأعمال عالية المخاطر التي يدعمونها المتطلبات ذات الصلة للمعايير البيئية والاجتماعية.</p>	<p>● تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية 9-1</p>
<p>جميع الوسطاء الماليين (من الفئات الأولى إلى الرابعة)</p> <p>يطلب الوسيط المالي بيان امتثال في اتفاقيات الاستثمار مع العملاء الفرعيين ويقدم معلومات إلى الصندوق من خلال التقرير السنوي للأداء البيئي.</p>	<p>● الامتثال للقوانين واللوائح البيئية والصحية للبلد المضيف</p>
<p>جميع الوسطاء الماليين (من الفئات الأولى إلى الرابعة)</p> <p>يقدم الوسيط المالي معلومات عن الحافظة إلى الصندوق من خلال التقرير السنوي للأداء البيئي، وموجزا عن المشروعات والفئة البيئية والاجتماعية.</p>	<p>● الامتثال لقائمة الاستبعاد</p>
<p>يرسل الوسيط المالي الوثائق البيئية والاجتماعية الخاصة بالمشروعات الفرعية عالية المخاطر إلى الصندوق لاستعراضها والمصادقة عليها. وللتحقق من الامتثال، يقوم الصندوق بما يلي: (1) استعراض المعلومات البيئية والاجتماعية التي يجمعها الوسيط المالي؛ (2) تحديد أية معلومات إضافية مطلوبة؛ (3) المساعدة في تحديد تدابير تخفيف الأثر المناسبة؛ (4) تحديد الشروط التي يمكن أن تمضي بموجبها المشروعات الفرعية قدما.</p>	<p>● المصادقة على المشروعات عالية المخاطر</p>
<p>يضع الوسيط المالي إجراءات رصد لاستعراض التقدم في خطط العمل البيئية والاجتماعية وامتثال العمليات لأية التزامات قانونية و/أو تعاقدية ومتطلبات تنظيمية. ويقدم الوسيط المالي معلومات عن الحافظة إلى الصندوق من خلال التقرير السنوي للأداء البيئي.</p>	<p>● إجراءات رصد واستعراض الحافظة</p>
<p>الممارسة الجيدة: تتاح هذه السياسة خارجيا من خلال الإفصاح العام: يتم إدراجها في البيانات والتقارير المؤسسية، ويتم نشرها على موقع الوسيط المالي على الإنترنت.</p>	<p>● الإفصاح</p>
<p>على الأقل سنويا</p>	<p>● استعراض عملية الوسيط المالي فيما يخص العناية الواجبة بشأن الإدارة البيئية والاجتماعية</p>

الرصد والإبلاغ	
متطلبات زيارة الوسيط المالي	تتم زيارة الوسيط المالي إذا خُصص إلى وجود قصور خطير في الإبلاغ أو الأداء. وينبغي أن يتناسب تواتر وتركيز زيارات الإشراف مع المخاطر التي يتم تحديدها والأداء البيئي والاجتماعي للوسيط المالي. وتتم زيارة مشروعات الوسطاء الماليين من الفئة الأولى سنويا.
متطلبات زيارة المشروعات الفرعية	تتم زيارة مشروع فرعي واحد على الأقل من المشروعات عالية المخاطر عند زيارة الوسيط المالي للتحقق من صحة الفئة البيئية والاجتماعية؛ والامتثال لمتطلبات نظام الإدارة البيئية والاجتماعية ومتطلبات الصندوق على مستوى المشروعات الفرعية؛ ومهارات وكفاءة موظفي الوسيط المالي المتخصصين في المسائل البيئية والاجتماعية.
وتيرة الإبلاغ	تُقدم تقارير سنوية عن الأداء البيئي كل عام لمشروعات الوسطاء الماليين من الفئات الأولى إلى الثالثة.
محتوى الإبلاغ	يُقدم الوسطاء الماليون من الفئات الأولى إلى الثالثة تقارير منتظمة عن الأداء البيئي والاجتماعي تصف التقدم المحرز فيما يتعلق بخطة العمل البيئية والاجتماعية وفعالية تنفيذ نظام الإدارة البيئية والاجتماعية سنويا على الأقل، بما في ذلك: <ul style="list-style-type: none"> • توزيع الحافطة حسب قطاع الصناعة وخط الإنتاج؛ والفئة البيئية والاجتماعية وعينة من تقارير العناية الواجبة بشأن الإدارة البيئية والاجتماعية؛ • حالات عدم الامتثال والحوادث البيئية والاجتماعية الكبيرة (معدل الوقت الضائع بسبب الحوادث، ومعدل الوفيات) أو الحوادث المتعلقة بمعاملة ما؛ • معلومات عن تنفيذ أية تغييرات على نظام الإدارة البيئية والاجتماعية الخاص بالوسيط المالي؛ • عند الاقتضاء، انكشاف عملاء الوسيط المالي للأنشطة عالية المخاطر (مثل الأنشطة المتعلقة بالفحم أو الأنشطة التي تنطوي على زيت النخيل وما إلى ذلك)
صيغ الإبلاغ	تُصمم حسب القطاع والفئة البيئية والاجتماعية ونوع نشاط الوسيط المالي، والتأجير، والأصول المعرضة للضغوط، والصناديق، وما إلى ذلك.
استعراض التقارير السنوية للأداء البيئي	يُكمل خبراء الشؤون البيئية والاجتماعية تقريرا رسميا عن استعراض التقرير السنوي للأداء البيئي مع تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية ويقدمون التقرير إلى الوسيط المالي من خلال موظفي الحافطة.
مسك السجلات	يُستعان بمدير الملفات لجميع الوثائق والاتصالات البيئية والاجتماعية.
آلية الاتصالات الخارجية	يُنشئ الوسطاء الماليون المطلوب منهم تطبيق معايير الصندوق البيئية والاجتماعية على أنشطتهم التمويلية والاستثمارية آلية اتصالات خارجية ويحتفظون بها.
نظام الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها	عندما تنطوي عمليات عملاء الصندوق على أنشطة وتسهيلات من المحتمل أن تُحدث آثارا، يضع الوسيط المالي نظاما للاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها للاستجابة للحالات العرضية والطارئة، ويحتفظون بهذا النظام.
على عملاء الوسيط المالي أن يديروا شروط العمل لديهم	عادة ما تقتصر المخاطر البيئية والاجتماعية المرتبطة بالعمليات الداخلية للوسيط المالي على إدارة ظروف العمال والعمل الخاصة بالموظفين (وفقا للمعيار 5 من المعايير البيئية والاجتماعية فيما يتعلق بشروط وظروف العمل وعدم التمييز وتكافؤ الفرص)، وضمان وجود ما يلزم من خطط الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها داخل مباني الوسيط المالي لحماية صحة وسلامة موظفيه وزواره.

تقييم الإضافية والنتائج الإنمائية

1- يعرض هذا الملحق النهج العام الذي سيتبعه الصندوق في إجرائه للتقييمات المسبقة وتقييمات الأداء خلال التنفيذ للإضافية والنتائج الإنمائية المتوقعة بموجب إطار عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق. ويعرّف القسم الأول مفهوم الإضافية المالية وغير المالية، ويناقش طريقة تقييمهما. أما القسم الثاني، فيتناول بالتفصيل الإطار الإشاري للنتائج الإنمائية الخاصة بعمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق.

ألف- تعريف الإضافية

2- سيعمل الصندوق على تفعيل مفهوم الإضافية وفقاً للتعريف الذي وضعته مجموعة المصارف الإنمائية متعددة الأطراف في الإطار المنسق للمصارف الإنمائية متعددة الأطراف للإضافية في عمليات القطاع الخاص²⁶. ومن المتوقع لمفهوم الإضافية أن يوجه الصندوق في هيكلة عمليات القطاع الخاص غير السيادية فيه بهدف إضافة القيمة، وتحقيق مساهمة لا يمكن للمستثمرين التجاريين تحقيقها بطريقة أخرى، وعند الاقتضاء، تجنب مزاحمة القطاع الخاص. وللإضافية بعدان يلعبان دوراً حاسماً في إطلاق الصندوق لعمليات القطاع الخاص غير السيادية: الإضافية غير المالية والإضافية المالية.

باء- المبادئ التوجيهية لتقييم الإضافية

3- ستوفر المبادئ العامة التالية التوجيه العام للصندوق في إطار سعيه إلى تحقيق قيمة مضافة وتقييم الإضافية في عمليات القطاع الخاص غير السيادية فيه:

- (1) **الإضافية المثبتة:** سيقم الصندوق الإضافية في كل عملية من عمليات القطاع الخاص غير السيادية بصورة مسبقة لدى إعداد التدخل الخاص بالعملية واستعراضه للمصادقة عليه. وذلك لأن الصندوق قد يتمتع بالإضافية في وقت اتخاذ قرار التدخل، ولكن مستوى الإضافية هذا قد يتراجع بمرور الزمن نتيجة تغيرات في ظروف السوق.
- (2) **ينبغي على تقييمات الإضافية أن تستند إلى الأدلة،** أي أن تقييم الإضافية يجب أن يتم على مستوى المشروع ولا بد من دعمه بالبيانات والمعرفة الخاصة بسياق المشروع.
- (3) **ينبغي أن تتم تقييمات الإضافية ضمن سياق محدد.** يعني ذلك أن تقييم نفس العملية من عمليات القطاع الخاص غير السيادية يمكن أن يختلف حسب البلد، والقطاع، والسوق و/أو نمط العمل. وبشكل مماثل، يمكن لمستويات المخاطر أن تتباين ضمن البلد نفسه حسب القطاع، والسوق و/أو نمط العمل.
- (4) **شفافية الإسناد.** يسعى الصندوق إلى ضمان إسناد المكونات الإفرادية للإضافية بصورة شفافة إلى كل فئة فرعية (الإضافية غير المالية والإضافية المالية) وتجنب ازدواجية العد.

جيم- الإضافية غير المالية

4- وفقاً لأفضل الممارسات، يتم التحقق من الإضافية غير المالية من خلال طرح الأسئلة التالية:

²⁶ الإطار المنسق للمصارف الإنمائية متعددة الأطراف للإضافية في عمليات القطاع الخاص:

<https://www.adb.org/sites/default/files/institutional-document/456886/mdb-additionality-private-sector.pdf>

- هل ولدت مشاركة الصندوق في المشروع (بفضل موقعه كمؤسسة مالية دولية) شعوراً ضمنياً بالارتياح لدى مستثمري القطاع الخاص (أي تحسين تصور المستثمرين للمخاطر المتضمنة)، وبالتالي شجعتهم على المضي قدماً؟
 - هل ساعدت مشاركة الصندوق على تحقيق تخصيص عادل وكفؤ للمخاطر والمسؤوليات، أي بين مستثمري القطاعين العام والخاص؟
 - هل ساعدت مشاركة الصندوق على تحسين تصميم المشروع (من خلال الإسهام بالمعرفة أو الابتكارات)، أو سير أعمال مؤسسة القطاع الخاص التي تحصل على التمويل (أي من خلال اعتماد معايير جديدة أو أفضل)، أو ساهمت بطريقة أخرى في أهداف بناء قدرات العميل؟
- 5- لدى تقييم عمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق يجب مراعاة جانبين رئيسيين من جوانب الإضافية غير المالية، وهما:
- **التخفيف من المخاطر السياسية والبيئية التمكينية.** على عكس المقرضين التجاريين، يمكن لتمويل الصندوق ودعمه أن يولدا شعوراً ضمنياً بالارتياح والتخفيف من المخاطر بفضل موقعه كوكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة ومؤسسة مالية دولية في الوقت ذاته، علاوة على شراكاته المتينة مع حكومات الدول الأعضاء فيه. وبصورة مماثلة، يمكن لحضور الصندوق في إحدى عمليات القطاع الخاص غير السيادية أن يولد شعوراً بالارتياح لدى مستثمري القطاع الخاص نظراً لسمعته، وخبرته الغنية، ومعرفته العميقة بالبيئة السياسية في القطاع الزراعي، وفهمه للحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في الدول الأعضاء فيه. ونتيجة لذلك، يمكن للصندوق أن يحدد فرص الاستثمار وتحدياته في آن واحد، وأن يساعد على التخفيف من مخاطر الاستثمار. ويحتل الصندوق موقعاً فريداً يسمح له بتيسير الربط بين المستفيدين من مشروعاته والقطاع الخاص، والمساعدة على التوفيق بين الطلب والعرض على الاستثمار، والحد من إخفاقات السوق.
 - **إرساء المعايير، والمعرفة، والابتكار وبناء القدرات.** يمكن للصندوق المساعدة في إحداث تغيير عن طريق دعم مؤسسات القطاع الخاص التي تحصل على التمويل في رفع مستوى معاييرها، وتحسين تسييرها المؤسسي، والاستراتيجيات الخاصة بالتميز بين الجنسين أو بالبيئة والتسيير الاجتماعي، وتعزيز أثرها الإيجابي على النساء الريفيات و/أو الشباب أو البلدان التي تعاني من الهشاشة. كما يمكن للصندوق أن يزود تلك المؤسسات ببناء القدرات والمساعدة التقنية لتمكينها من تأصيل هذه التغييرات بشكل أفضل. ويمكن للصندوق أن يستفيد من خبرته الخاصة ودرايته بالسوق الأوسع لمنطقة المشروع والقطاع الزراعي للبلد المحدد، واستخدام شراكاته وشبكاته بهدف نشر المعلومات والترويج لأفضل الممارسات والدروس المستخلصة. وقد يؤدي ذلك إلى تكرار المشروعات الناجحة وتوليد آثار إيجابية مضاعفة على نطاق القطاع أو الإقليم.

دال- الإضافية المالية

- 6- تتعلق الإضافية المالية بقدرة الصندوق الإجمالية على الحد من تعرض مستثمري القطاع الخاص لمخاطر الائتمان، والسيولة، والسوق بطرق لا يمكن تحقيقها باستخدام الموارد الخاصة والممولين التجاريين. وبالتالي، تعتمد الإضافية المالية على التخفيض الإجمالي للمخاطر التجارية المرتبطة بسيناريو معاكس للواقع لعمليات

القطاع الخاص غير السيادية من دون مشاركة الصندوق²⁷. على وجه الخصوص، ينظر التقييم في جوانب مثل:

- هل كان يوسع مؤسسة القطاع الخاص التي تحصل على التمويل الحصول على التمويل/الدعم المالي الكافي بالمستوى ذاته من المصادر الخاصة وبشروط مناسبة؟ وستراعي الأحكام الخاصة بهذه المسألة التسعير، وأجل السداد، وفترة السماح، والعملية.
- هل لعب الصندوق دوراً تحفيزياً في تعبئة الأموال من المستثمرين والمقرضين الآخرين، أو هل كان انخراطه ضرورياً من أجل إكمال حزمة التمويل؟

7- استناداً إلى هذه الاعتبارات، سيتم تقييم الإضافية المالية للصندوق ضمن خمس فئات رئيسية:

- **التمويل طويل الأجل.** في حالات عديدة، يلعب التمويل طويل الأجل دوراً حاسماً في عمليات القطاع الخاص غير السيادية، إذ أنه يؤدي إلى تحسين الجدوى التجارية أو إطالة أجل الاستحقاق في حالة عمليات القطاع الخاص غير السيادية التي يشارك فيها وسطاء ماليين. وعلى وجه الخصوص، يعتمد التقييم على توفر التمويل طويل الأجل بأسعار فائدة مستدامة تجارياً من مصادر ضمن السوق. ويتحقق الحد الأقصى من الإضافية عندما لا يكون المشروع مجدداً تجارياً من دون تمويل ذو أجل استحقاق طويل الأمد، وحيث توجد أدلة على أن المصادر التجارية غير مقبلة أو قادرة على تقديم مثل هذا التمويل.
- **تحسين مناظرة العملة.** يمكن أن يحد التمويل بالعملة المحلية من تعرض عمليات القطاع الخاص غير السيادية لمخاطر تحركات أسعار الصرف (بسبب أسعار الصرف المتغيرة)، وذلك عن طريق مناظرة عملة سداد الدين مع إيرادات المشروع. ويتأثر مستوى الإضافية بجدوى ترتيبات التمويل بالعملة المحلية، فضلاً عن العوامل الخاصة بالبلد (خيارات/تكاليف التحوط، وحالة الاقتصاد الكلي/مخاطر أسعار الصرف، إلخ).
- **تعبئة رأس المال/الدور التحفيزي.** تسمح قدرة الصندوق بصفته جهة مجمعة للتمويل وكفيلة بالجمع بين القوة والخبرة في تعبئة الموارد بأن يلعب دوراً يمكن التثبيت منه في عملية جمع الأموال أو في إرسال إشارة إيجابية لتعبئة تمويل إضافي بشروط تجارية من جهات ممولة مؤسسية أو خاصة.
- **إراحة رأس المال وتعزيزه.** يمكن أن يسمح توفير اتفاقيات/ضمانات المشاركة في المخاطر للمؤسسات المستفيدة بإراحة رأس المال للمساعدة في توسيع نطاق عملياتها. ويكتسي ذلك أهمية خاصة بالنسبة للمؤسسات المالية، والتي تحتاج إلى الامتثال لنسب كفاية رأس المال. كما يمكن أن تكون مشاركة الصندوق في شريحة حصص ملكية الشركات الخاصة مفيدة من خلال تحفيز رأس المال الخاص الإضافي.
- **هياكل و/أو أدوات التمويل المبتكرة.** قد يوفر الصندوق للعملاء والشركاء هياكل تمويل مبتكرة تكون: (1) قادرة على إضافة القيمة من خلال خفض تكلفة رأس المال أو عن طريق التصدي للمخاطر بصورة أفضل؛ (2) غير متوفرة في السوق بتكلفة معقولة. من المفهوم أن الابتكار خاص بالسوق؛ لذا يعتبر الهيكل مبتكراً إذا كان جديداً بالنسبة للسوق المخصصة التي يستهدفها المشروع.

²⁷ فيما يتعلق بمستوى التيسيرية، سيقوم الصندوق أولاً بتسعير المنتج المالي وفقاً لظروف السوق (كما هو موضح في الإطار) ومن ثم تقييم المستوى المطلوب من التيسيرية بناءً على عوامل مختلفة (مثل الأثر الإنمائي للتمويل المختلط المقدم إلى كيانات القطاع الخاص، وما إلى ذلك). ويتماشى ذلك مع مبادئ التمويل التيسيري المختلط المعزز لعمليات القطاع الخاص لدى مؤسسات تمويل التنمية.

هاء- التقييم الذاتي للإضافية في الصندوق

- 8- سيقوم الصندوق بفحص وتقييم مستوى الإضافية لديه – سواء المالية وغير المالية – في كل عملية من عمليات القطاع الخاص غير السيادية، وذلك على أساس مقياس يتألف من ست درجات ويتضمن التصنيفات التالية: 1 – غير مرضٍ للغاية، 2 - غير مرضٍ، 3 - غير مرضٍ إلى حد ما، 4 - مرضٍ إلى حد ما، 5 - مرضٍ، و6 - مرضٍ للغاية. وسوف تستند الإضافية الإجمالية إلى الدرجة الأعلى، مع الاعتراف بأن الإضافية يمكن أن تكون مالية أو غير مالية.

الجدول 1

توصيف معايير التقييم الذاتي

مقياس التصنيفات	الوصف	الفئة الفرعية	البعد
(1) غير مرض للغاية (2) غير مرض (3) غير مرض إلى حد ما (4) مرض إلى حد ما (5) مرض (6) مرض للغاية	يستطيع الصندوق التخفيف من المخاطر وتوليد شعور بالارتياح ضمناً لدى مستمرري القطاع الخاص و/ أو بمقتوره تقديم الدعم فيما يتعلق بالشؤون التنظيمية والمساعدة في إحداث التغيير المؤسسي.	التخفيف من المخاطر السياسية والبيئة التمكينية	الإضافية غير المالية
	يستطيع الصندوق مساعدة مؤسسات القطاع الخاص التي تحصل على التمويل على تحسين معاييرها (فيما يخص التسيير المؤسسي، والسياسات البيئية والاجتماعية وسياسات التسيير و/أو سياسات التمايز بين الجنسين والشباب) و/أو إحداث أثر كبير على صعيد نشر المعرفة، والابتكار وبناء القدرات.	إرساء المعايير والمعرفة والابتكار وبناء القدرات	
(1) غير مرض للغاية (2) غير مرض (3) غير مرض إلى حد ما (4) مرض إلى حد ما (5) مرض (6) مرض للغاية	يقدم الصندوق التمويل طويل الأجل غير المتوفر في السوق من مصادر تجارية بشروط وأوضاع معقولة.	التمويل طويل الأجل	الإضافية المالية
	يقدم الصندوق التمويل بالعملية المحلية (أو التحوط) غير المتوفر في السوق من مصادر تجارية بشروط وأوضاع معقولة.	تحسين مناظرة العملة	
	يساعد الصندوق في تعبئة موارد (إضافية)، سواء من خلال جمع الأموال أو من خلال إرسال إشارة إيجابية تسمح للشركة بالوصول إلى رأس مال غير متاح في السوق بطريقة أخرى.	تعبئة رأس المال/الدور التحفيزي	
	تؤدي تدخلات الصندوق إلى إراحة رأس مال مؤسسات القطاع الخاص التي تحصل على التمويل (بما يشمل الوسطاء الماليين)، مما يسمح لها بتوسيع عملياتها بطريقة غير متاحة بطريقة أخرى.	إراحة رأس المال وتعزيزه	
	يقدم الصندوق هياكل تمويل مبتكرة تؤدي إلى إضافة القيمة من خلال خفضها لتكلفة رأس المال أو عبر تصديدها للمخاطر بشكل أفضل، ولا تتوفر هذه الهياكل في السوق بتكلفة معقولة.	هياكل و/أو أدوات التمويل المبتكرة	

واو- إطار النتائج الإشاري لقياس النتائج الإنمائية لعمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق

9- بالاستناد إلى خبرته المتراكمة على مدى 40 عاماً في مجال التنمية الزراعية وبالتماشي مع سياساته الحالية المتعلقة بالعمليات السيادية²⁸، سيقوم الصندوق بتقييم النتائج الإنمائية لعمليات القطاع الخاص غير السيادية فيه بالاعتماد على قائمة من المؤشرات الأساسية (انظر الجدول 2). وتعتبر هذه المؤشرات أداة مفيدة للصندوق لتحديد الأثر الإنمائي الذي تحققه عمليات القطاع الخاص غير السيادية فيه، وإبلاغ المجلس التنفيذي والجمهور عن مساهمته في النتائج القطرية الأوسع وفي أهداف التنمية المستدامة بشكل عام.

²⁸ المبادئ التوجيهية لتصميم المشروعات، بتاريخ 13 يناير/كانون الثاني 2020، الملحق الرابع: مذكرة توجيهية تقني: نظرية التغيير، والأطر المنطقية والمؤشرات الرئيسية.

- 10- يتبع تنظيم المؤشرات الأهداف الاستراتيجية الثلاثة للصندوق: (1) زيادة القدرة الإنتاجية للسكان الريفيين الفقراء؛ (2) زيادة الفوائد التي يجنيها السكان الريفيون الفقراء من المشاركة في الأسواق؛ (3) تعزيز الاستدامة البيئية والصمود في وجه تغير المناخ للأنشطة الاقتصادية للسكان الريفيين الفقراء.
- 11- ستستخدم المؤشرات كمييار عام لتتبع النتائج الإنمائية التي يحققها الصندوق في عمليات القطاع الخاص غير السيادية فيه. وبالنظر إلى الطبيعة المتنوعة لعمليات القطاع الخاص غير السيادية، سيعدّ الصندوق إطاراً منطقياً أكثر تفصيلاً لكل عملية. وستعتمد هذه الأطر المنطقية على طبيعة التدخل، كما ستتضمن مجموعة مختارة من المؤشرات الأساسية لعمليات القطاع الخاص غير السيادية (الجدول 2).

الجدول 2

المؤشرات الأساسية لعمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق

مجال التركيز المواضيعي	هدف التنمية المستدامة	رقم	المؤشر الأساسي
الهدف الاستراتيجي 1: زيادة القدرة الإنتاجية للسكان الريفيين الفقراء			
المزارعون الذين تم الوصول إليهم	3.2، 2.4	1.1	عدد المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة و/أو أعضاء التعاونيات (منظمات المزارعين) المرتبطين بمؤسسة القطاع الخاص التي تحصل على التمويل بصفة موردين أو مشترين أو متعاقدين أو موظفين زراعيين خلال فترة الإبلاغ.
روابط الأسواق (سلاسل القيمة)		2.1	عدد الوحدات (حسب الاقتضاء) والقيمة الإجمالية للإنتاج والمشتريات من سلاسل القيمة خلال فترة الإبلاغ
الإنتاج وإنتاجية المزارعين		3.1	عدد وحدات أحجام المخرجات والعائد (حسب الاقتضاء) والقيمة الإجمالية خلال فترة الإبلاغ.
المستوى الأعلى من العمالة الريفية	3.8	4.1	عدد الوظائف الجديدة الناشئة خلال فترة الإبلاغ في المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، والمشروعات الزراعية و/أو التعاونيات أو منظمات المزارعين.
الأداء المحسن للأعمال على طول سلاسل قيمة الأعمال الزراعية	1.8، 2.8	5.1	في حالة المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم/الأعمال الزراعية: إجمالي مبيعات/قيمة إجمالية للمبيعات أكبر خلال فترة الإبلاغ؛ نسبة الاستعانة بمصادر محلية؛ مؤشرات أداء مالي رئيسية أفضل. في حالة الوسطاء الماليين: حافطة زراعية محسنة؛ مؤشرات أداء رئيسية أفضل
الهدف الاستراتيجي 2: زيادة الفوائد التي يجنيها السكان الريفيون الفقراء من المشاركة في الأسواق			
زيادة الوصول إلى التمويل	3.8	1.2	في حالة الوسطاء الماليين: عدد وقيمة القروض التي تم صرفها للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، ومنظمات المزارعين، و/أو التعاونيات في حافطة عملاء الشركة، بالإضافة إلى عدد

العملاء الريفيين الذين يتم الوصول إليهم في نهاية فترة الإبلاغ.				
في حالة المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم/الأعمال الزراعية: عدد وقيمة الفروض التي تم صرفها				
الشروط والأحكام للمقترضين الفرعيين/المستفيدين النهائيين	.2.2	3.8		الفوائد لصالح المقترضين الفرعيين
عدد النساء، والشباب و/أو أفراد الشعوب الأصلية الحاصلين على عمل كنتيجة للمشروع خلال فترة الإبلاغ	.3.2	5.8، 3.2		مشاركة أقوى للنساء و/أو الشباب والشعوب الأصلية في الأسواق
عدد المنتجات والخدمات المحسنة، أي الإيصال أو قنوات الوصول المحسنة، وتكاليف أقل، وجودة أعلى	.4.2			تحسين المنتجات والخدمات
نسبة السكان الضعفاء/الفقراء الذين تم الوصول إليهم	.5.2			تغطية أكبر للشرائح السكانية الضعيفة/الفقيرة
الهدف الاستراتيجي 3: تعزيز الاستدامة البيئية والصمود في وجه تغير المناخ للأنشطة الاقتصادية للسكان الريفيين الفقراء				
عدد المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، ومنظمات المزارعين، و/أو التعاونيات في حافظة عملاء الشركة التي تتلقى الدعم في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والمخاطر المتعلقة بالمناخ، بما في ذلك إدارة الأراضي القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ	.1.3	1.15، 1.13، 4.2	3.15 -	تعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ

التعليقات المستلمة وردود الإدارة عليها

كندا

1- تدعم كندا جهود الصندوق المتعلقة بتنفيذ استراتيجية الانخراط مع القطاع الخاص والحاجة المحددة للانخراط مباشرة مع القطاع الخاص بغية زيادة الأثر. وتدعم تركيز الصندوق على التكامل والإضافية عند تقرير المبادرة التي سيتم دعمها، ويمكن أن يساعد هذا على تعزيز الاستراتيجيات القطرية في الزراعة وأن يضمن التركيز على الحلول طويلة الأمد. ويتوجب أن يتم الأمر كله بالتنسيق مع الدول الأعضاء في الصندوق، حيث تقع كيانات القطاع الخاص المعنية للتشجيع على التكرار وإمكانية تدفق الآثار المحتملة لكيانات أخرى.

وعلى الرغم من إشارة الوثيقة إلى المخاطر التي ينطوي عليها هذا الأمر، وإلى السبل المحتملة للتخفيف من بعض هذه المخاطر من خلال عملية اتباع العناية الواجبة، إلا أننا نوصي الصندوق بأن يعد وصفاً أكثر تفصيلاً للعملية لإجراء فرز باتباع العناية الواجبة للشركاء من القطاع الخاص قبيل الدخول في شراكات رسمية معهم.

الرد:

تشكر إدارة الصندوق كندا على دعمها لاستراتيجية الانخراط مع القطاع الخاص، وعلى تركيزها على زيادة أثر عمليات الصندوق. وفيما يتعلق بالفرز باتباع العناية الواجبة، ستخضع العمليات غير السيادية أيضاً لعملية استعراض داخلي لتقدير المخاطر الرئيسية المحتملة التشغيلية والتسويقية والمالية والتسييرية وذات الصلة بسمعة الصندوق التي ترتبط بكل عملية من العمليات غير السيادية هذه. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تحديد المخاطر البيئية والاجتماعية من خلال عملية موازية تنفذ قبل وأثناء اتباع العناية الواجبة. وقد تم إعداد عملية مكرسة لهذا الموضوع، ويتوقع وضع اللمسات الأخيرة عليها في نهاية الفصل الأول من عام 2020. وفي هذه الأثناء، حددت إدارة الصندوق جملة من القواعد الواضحة، والضوابط والتوازنات بالاستفادة من ممارسات المؤسسات المالية الدولية الشفافة لمعالجة التجارب الريادية، إلى أن يتم استكمال المبادئ التوجيهية الموسعة.

2- نرحب بإنشاء حساب أمانة للقطاع الخاص بهدف تنويع مصادر التمويل، وإشراك القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية كجهات مانحة محتملة. هل بإمكانكم توفير المزيد من المعلومات ذات الصلة بتبعات القدرات الضرورية لهذا الأمر على موظفي الصندوق بهدف إدارة حساب الأمانة بحيث يكون الصندوق مدير حساب الأمانة هذا والوصي عليه.

الرد:

يتمتع الصندوق بخبرة واسعة بالفعل في لعب دور المدير والوصي على حسابات الأمانة التالية: حساب أمانة الصندوق لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وحساب أمانة الصندوق الخاص بغزة والضفة الغربية، وحساب أمانة خطة التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة، وحساب الأمانة الإسباني، وحساب أمانة برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة.

ومن الجدير بالملاحظة أيضاً أن جميع الأموال التكميلية تُدار من حيث المبدأ باعتبارها حسابات أمانة. ويقوم الصندوق بدور مدير هذه الحسابات لتنفيذ المشروعات نيابة عن الجهات المانحة للوصول إلى الأهداف المتفق عليها. ومنذ إنشائه، وقع الصندوق اتفاقيات لحسابات أمانة بما يعادل 1.8 مليار دولار أمريكي. ويتضمن هذا الرصيد، من بين جملة أمور أخرى، حسابات أمانة من الدول الأعضاء ومن وكالات التنمية المحلية ومن الاتحاد الأوروبي، ومرفق البيئة العالمي وغيره من الكيانات، إلى آخره. أما بالنسبة للقطاع الخاص، فيتمتع

الصندوق بالخبرة في أوغندا مع مشروع صندوق تنمية الأعمال الزراعية الصغيرة ومتوسطة الحجم وفي إدارة حسابات الأمانة المستثمرة في الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية.

وبالتالي، فإن الصندوق يمتلك النظم والقدرات الضرورية لرصد تشغيل حساب أمانة القطاع الخاص. وستتم تغطية المتطلبات الإضافية من القدرات من خلال أتعاب إدارة حساب الأمانة والدخل الذي يتوقع أن يعود به هذا الحساب.

السويد

3- ترحب السويد بالمقترحات الواردة في إطار عمليات القطاع الخاص غير السيادية. كما نرحب ببحث الصندوق عن طرق جديدة لاستقطاب التمويل، بما في ذلك الأموال المقترحة في الصندوق 2.0.

ويبدو أن للاستثمار إمكانات كبيرة لتسريع، وزيادة، وتعزيز التحول الريفي المستدام لصالح المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والمشروعات الزراعية الصغيرة ومتوسطة الحجم، التي نعتزف بأنها أكثر حيوية الآن من أي وقت مضى مع دخول العالم في حالة ركود اقتصادي واجتماعي بسبب مرض فيروس كورونا، الذي يضرب بقوة سلاسل إمدادات الأغذية المحلية، والأمن الغذائي، والاقتصادات، ولا سيما في البلدان الهشة والضعيفة.

وفي المضي قدما، نحتاج لإعادة النظر في طريقة تفكيرنا والبدء بالتصرف بشكل مختلف، وبناء الجسور لتمكين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والمشروعات الزراعية الصغيرة ومتوسطة الحجم. ومن حيث تسريع الأثر العالي، نرحب بأنه سيتم تحري أدوات الضمان (التي يمكن للوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي توفيرها) عند تقديم التمويل والخدمات المالية.

وفي حين أننا نقدر (1) شرح الصندوق بوضوح للميزات النسبية؛ (2) الأبعاد الرئيسية في الرصد والإشراف؛ (3) مصفوفة المخاطر (بما في ذلك تدابير التخفيف)؛ (4) أن حساب الأمانة مرتبط بقائمة موازنة الصندوق، والمصرف الإنمائي لأمريكا اللاتينية للكشف عن الخسائر غير المتوقعة، بما في ذلك اتباع المعايير الدولية للإبلاغ المالي؛ (5) أن المتطلبات البنائية، والمناخية، والاجتماعية موضحة في تصميم، ودورة، والاتفاقيات القانونية للمشروعات – ما زلنا نفتقد النهج الشمولي، وتوضيح العلاقة والتفاعل بين العناصر المالية، وأيضا من حيث ضمان التوازن بين المنح والقروض في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق وصاعدا.

وبشكل عام، سنقدر بعض المزيد من الشرح بهذا الشأن؛ وفيما يتعلق بتأثيرات التعزيز، وتأثيرات التآزر فيما يتصل بمقترحات الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية، وبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +، والانخراط مع القطاع الخاص، واستخدام موارد الـ 25 مليون دولار أمريكي (13%) من برنامج القروض والمنح لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

يمكننا أن نفهم أن هناك حاجة ملحة إلى دفعة، ربما فيما يتعلق بالانخراط مع القطاع الخاص أكثر منه بالنسبة لبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +، نظرا إلى أن الأخير قد تم إنشاؤه بالفعل، وقد يكون من الأسهل اجتذاب التمويل المخصص لقضايا المناخ. وعلى الرغم مما ذكر، سنقدر تفصيل الصندوق فيما يتعلق بالتوزيع المطلوب. كما يمكن شرح جوانب المفاضلات فيما يتعلق بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، مسوغات التوجه الاستراتيجي المترجمة إلى هذه الدفعة للتوضيح، وكذلك لماذا هي 25 وليس 20 مليون دولار أمريكي.

والصورة العامة والكاملة مهمة أيضا من حيث قياس عمليات الانخراط الناجحة مع القطاع الخاص كجزء من الإطار الاستراتيجي الأوسع، والتمكن باستمرار من التكيف واستيعاب الدروس المستفادة (الفقرة 16، الصفحة 4).

يطرح هذا المقترح إمكانات كبيرة، إلا أننا نعتقد أنه يمكن أن يستفيد أيضا مما يلي: (1) إضافة طبقة من التحليل للتحديات والمخاطر المتعلقة بمرض فيروس كورونا، وعالم في ركود اقتصادي واجتماعي، وكما تم توضيحه في تعليقات سابقة (اليوم) النظر إلى الوجه الآخر للعملة؛ (2) توضيح تأثيرات التعزيز التي سيوفرها هذا الاستثمار لتمكين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والمشروعات الزراعية الصغيرة ومتوسطة الحجم المحتاجة، مع تعزيز نظام/سلاسل إمدادات الأغذية المحلية، والاقتصادات المحلية ضمن المنظور الإقليمي.

وفيما يتعلق بالأموال المقترحة، نود أن نؤكد على أهمية الأخذ في الاعتبار مخاطر الاستبدال مقابل تجديد الموارد. وغني عن القول إنه يجب تجنب التنافس والتزام بين الموارد، وبالتالي فإن التفسير المنطقي لهذا التحدي في ضوء التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق سيكون موضع تقدير. كما أننا سنقدر الحصول على فهم أفضل لامتيازات ومتطلبات الاستفادة من تمويل حساب أمانة القطاع الخاص، وبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +، والصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية. ويمكن تحقيق هذا بسهولة بواسطة شريحة باور بوينت.

الرد:

بالنسبة لهذه الأسئلة، يرجى الرجوع إلى الأجوبة المقدمة في الفقرات 14-22 من الوثيقة EB 2020/129/R.X حول "موقف الإدارة بشأن تعليقات الدول الأعضاء على استخدام الموارد المتاحة بموجب برنامج المنح العادية في الصندوق لتنفيذ استراتيجية الانخراط مع القطاع الخاص وغيرها من المبادرات الجديدة".

4- تتوقع السويد معايير عالية من حيث المتطلبات دون استثناءات من خلال إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي، وأفضل الممارسات ومدونات قواعد السلوك، التي تعزز المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والمشروعات الزراعية الصغيرة ومتوسطة الحجم من أجل زراعة وأعمال زراعية فعالة ومستدامة. والإشراف على مجموعة عالية من المعايير يرتبط بدرجة عالية من المخاطر المتعلقة بالسمعة، التي نقدر ذكرها في الورقة.

الرد:

تؤكد الإدارة مجددا على التزامها بالمحافظة على معايير عالية في التخفيف من المخاطر البيئية، والاجتماعية، والمتعلقة بالسمعة المرتبطة بعمليات القطاع الخاص غير السيادية. أما فيما يتعلق بالمخاطر البيئية، والاجتماعية، والتسييرية، يرد المزيد من المعلومات عن الإجراءات الجديدة للتقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي للصندوق في الرد على السؤال 15 أدناه.

5- كما أن الورقة يمكن أن تستفيد من توضيح أهداف استقطاب وجوانب تعزيز التمويل المشترك والدخول في شراكات مع البلدان المضيفة فيما يتعلق بعمليات الانخراط مع القطاع الخاص، وحساب أمانة القطاع الخاص.

الرد:

كما ورد ذكره في الإطار، ستُقر شراكات الصندوق مع كيانات القطاع الخاص على المستوى القطري بأولوية الملكية القطرية والتفيل على المستوى القطري من خلال المشاورات مع البلد المضيف. وسوف يعتمد نجاح تنفيذ استراتيجية الانخراط مع القطاع الخاص إلى حد كبير على تقبل الدول الأعضاء في الصندوق. ولذلك، ستبذل جهود في وقت مبكر من مرحلة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، بالتشاور مع حكومات البلدان المضيفة، لتحديد فرص الاستثمار للجهات الفاعلة الدولية والمحلية في القطاع الخاص، التي يمكن للصندوق بواسطتها أن يلعب دورا تحفيزيا. وبالإضافة إلى ذلك، سيسعى الصندوق للحصول على "عدم الاعتراض" من الحكومة كجزء من أي عملية موافقة على عملية من عمليات القطاع الخاص غير السيادية. ومن المتوقع أن ينتج عن هذا الحوار الوثيق مع حكومات البلدان المضيفة أيضا فرص تمويل مشترك وشراكات، بما في

ذلك تلك المتعلقة بالمشروعات المدعومة من الصندوق. وينبغي ضمان ذلك من خلال مبدأ التكامل المقترح في الإطار. وترد أمثلة على فرص التمويل المشترك مع برنامج القروض والمنح (وبالتالي مع حكومات البلدان المضيفة) أيضا في الملحق الرابع من الإطار.

وأخيرا، سوف نقدر إدراج الصندوق إشارة إلى "التخفيف والتكيف" في الفقرة 35: "سوف يولي الصندوق أولوية لعمليات القطاع الخاص غير السيادية التي تستهدف البلدان المتأثرة بالهشاشة، وتلك التي يحتمل أن تزيد بقوة من دخول صغار المنتجين، مع تعزيزها في نفس الوقت لخلق فرص العمل، وتمكين النساء، والقدرة على الصمود، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، واستعادة وحفظ خدمات النظام الإيكولوجي."

الرد:

تحيط الإدارة علما بهذا التعليق وسوف تدرج إشارة إلى التخفيف والتكيف في الفقرة 35.

الولايات المتحدة

6- نتفق مع محاولات الإدارة لتخصيص كل عملية تفاعل، محيطين علما بأن الحد الأدنى من التيسيرية سيستخدم لتحديد أفضل طريقة لتلبية احتياجات الشركاء.

وفي حين أننا نفهم أن البعض يرى حاجة للتنوع الجغرافي، كما تمت الإشارة إليه في الفقرة 22، ونحن نريد تجربة التدخلات في سياقات مختلفة، نشجع الإدارة بقوة على السعي وراء التدخلات التي تولد فوائد كبيرة، وحيث توفر تدخلات الصندوق إضافة للقيمة ولا تشدد بشكل مفرط على التنوع الجغرافي.

الرد:

نوافق. ولن يكون التنوع الجغرافي محركا أو هدفا رئيسيا لتدخلات الصندوق. وفي الواقع، تهدف عمليات القطاع الخاص غير السيادية إلى تعظيم الأثر الإنمائي للصندوق، وستركز على هذا النحو أساسا على المجموعات المستهدفة للصندوق في البلدان الأشد ضعفا، ولا سيما البلدان المنخفضة الدخل والبلدان التي تعاني من أوضاع هشة. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون المبدأ التوجيهي وراء عمليات القطاع الخاص غير السيادية للصندوق هو الإضافية، والحد الذي يحقق فيه دعم الصندوق قيمة مضافة واضحة، ويساعد على معالجة إخفاقات السوق مقارنة مع ما توفره السوق. كما سينتهج الصندوق نهجا تدريجيا، ويرتب أولويات نمو ذخيرة مشروعاته في المجالات التي يتوقع أن يكون له أعلى حد من الإضافية والأثر الإنمائي في المجالات المحددة في استراتيجيات الانخراط مع القطاع الخاص، وأهمها خلق الوظائف، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والاستدامة البيئية.

7- نلاحظ بأن الصندوق ينوي تخصيص بعض موارده الخاصة لعمليات القطاع الخاص غير السيادية. ونفضلنا القوي هو الحد من القروض أو التحويلات من موارد الصندوق إلى حساب أمانة القطاع الخاص الجديد. ونلاحظ بأن حساب الأمانة هذا يمكن أن يحشد الأموال بشكل فعال من مصادر خارجية، ونشعر بأنه ينبغي ألا يتحول إلى كيان يستنزف المساهمات الأساسية لتجديد موارد الصندوق.

الرد:

تود الإدارة أن تؤكد بأن هذا المخصص المقترح من مظروف المنح يُقصد منه أن يكون تحويلا لمرة واحدة لدعم تنفيذ عمليات الصندوق القليلة الأولى المتعلقة بالقطاع الخاص وغيرها من المبادرات، بقصد لعب دور تحفيزي يساعد الصندوق على اجتذاب المزيد من التمويل، خصوصا من كيانات القطاع الخاص. والواقع أنه في حين بدأ الصندوق بالفعل في حشد الأموال من أجل عملياته الخاصة بالقطاع الخاص، فإن هذا المخصص لمرة واحدة من مظروف المنح سيساعده على تنفيذ عمليات القطاع الخاص غير السيادية الرائدة في عام 2021، الأمر الذي سيكون أساسيا لإحداث تأثير إيجابي مهم وبناء سجل جيد. وسوف يشجع هذا المستثمرين

الأخرين على المشاركة، ولا سيما المؤسسات، والدول الأعضاء، والمبادرات العالمية (مرفق البيئة العالمية، والصندوق الأخضر للمناخ، إلخ)، ومستثمري الأثر، وشركات الأعمال الزراعية ذات التفكير المماثل. وبالتالي، ينبغي النظر إلى هذا المخصص الخاص على أنه "دعم" من الصندوق للمساعدة في تعبئة تمويل القطاع الخاص وفقا لنداء أديس أبابا للعمل. ويرجى الملاحظة بأن الأزمة الجارية لمرض فيروس كورونا تخلق أيضا فرصة لهذا المخصص كي يلعب دورا معاكسا ويحقق إضافة قوية. وفي الواقع، تم الاتصال بالصندوق على مدى الأسابيع الماضية من قبل جهات إقراض اجتماعية، ومستثمرين من القطاع الخاص ممن أخذت خطوطها لإعادة التمويل تنقطع. وأحد الأمثلة على ذلك جهة إقراض اجتماعية من القطاع الخاص لديها ذخيرة مشروعات يمكن أن تساعد على الحفاظ على وظائف ودخول أكثر من 230 000 من صغار المزارعين في زامبيا (بلد متوسط الدخل من الشريحة الدنيا)، وسيراليون (بلد منخفض الدخل)، ونيكاراغوا (بلد متوسط الدخل من الشريحة الدنيا)، ومولدوفا (بلد متوسط الدخل من الشريحة الدنيا)، وكينيا (بلد متوسط الدخل من الشريحة الدنيا).

8- تتفق مع نقطة ألمانيا بأن عمليات قروض حساب أمانة القطاع الخاص "ينبغي أن تكون على الأقل قائمة بذاتها". كما نؤيد النقطة القائلة بأنه ينبغي للصندوق الانتظار قبل تطبيق أدوات أكثر خطورة مثل الضمانات، والاستثمارات الرأسمالية حتى يكون بالإمكان تغطية الخسائر المحتملة من الأموال غير الأساسية. وأخيرا، هل يمكن للإدارة أن توضح ما أرادت أن تنقله في ردها على ألمانيا فيما يتعلق بوضع "حدود احترازية بحسب القطاع، والبلد، عادة بنسبة 25 في المائة من الحافطة"؟

الرد:

انسجاما مع النهج التدريجي المقترح للانخراط مع القطاع الخاص، سترتب الإدارة أولويات تمويل الدين على استثمارات حصص الملكية لتعظيم استخدام رأس المال، وتجنب قدر الإمكان الخسائر المحتملة التي يمكن أن تكون أكثر تقلبا بالنسبة لحصص الملكية منها للدين. واستثمارات حصص الملكية، سواء المباشرة أو من خلال صناديق حصص الملكية الخاصة، تتطلب أيضا تقييمات منتظمة مقارنة مع الأدوات المستهلكة (الدين)، وبالتالي هناك حاجة إضافية لأدوات ومنهجيات المكتب الخلفي. أما بالنسبة للضمانات، فهذه أدوات أكثر تعقيدا يمكن عرضها بأشكال متعددة اعتمادا على الاستثمار الأساسي مقارنة بأدوات الدين الأكثر توحيدا (والأقل تعقيدا). كما تتطلب الضمانات رسدا مستمرا لتقييم احتمال الحصول على الأصل الضامن. ومع ذلك، يمكن أن ينظر الصندوق في استخدام حصص الملكية أو تدابير التخفيف من المخاطر إذا كان هناك إضافة قوية وأثر إيجابي، ولا سيما إذا كان بالإمكان تعبئة موارد لدعم الاستثمارات، كما في حال مقترح استثمار الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية.

لحماية الصندوق من الأحداث النظامية، سيسعى الصندوق لبناء حافطة للقطاع الخاص تبقى متنوعة بشكل كاف. وتحقيقا لهذه الغاية، سترصد وحدة إدارة المخاطر في الصندوق بعض حدود الانكشاف الاحترازية للقطاع الخاص لتجنب التركيز المفرط في أي قطاع معين. وبالنسبة للقطاعات، العتبة المرجعية المستخدمة في الصناعة هي الانكشاف بنسبة 25 في المائة لأي قطاع معين، باستثناء القطاع المالي لمراعاة التنوع المتأصل الذي ينتج عن الإقراض للوسطاء الماليين. كما أن حد الـ 25 في المائة يفرض من قبل المنظمين (لجنة بازل) تماما لتجنب مخاطر التركيز، التي قد تؤدي إلى خسائر مفرطة وزيادة في استهلاك رأس المال. والحد القطري بنسبة 20 في المائة يضم حاليا في سياسة كفاية رأس المال للعمليات السيادية للصندوق، وسيتم اتباعها كمرجع لحافطة القطاع الخاص في الصندوق.

9- كما نلاحظ أن الفقرة 46 تشير إلى ثلاث أدوات لتخفيف المخاطر، ولكن هذا القسم من وثيقة الإطار يشير إلى أداتين فقط (تسهيلات تقاسم المخاطر، والضمانات). هل للإدارة أن تؤكد أن هناك أداتين فقط لتخفيف المخاطر قيد النظر؟

الرد:

الأدوات الثلاث المذكورة في الفقرة 46 لا تشير إلى تخفيف المخاطر ولكن لثلاثة مجموعات من الأدوات التي ستستخدم في إطار عمليات القطاع الخاص للصندوق، ألا وهي: الدين، وحصص الملكية، وأداة تخفيف المخاطر. وضمن أداة تخفيف المخاطر، يتم طرح منتجين: الضمانات وتسهيلات تقاسم المخاطر.

10- كما أن لدينا بعض الطلبات. أولاً، نطلب أن يدرج الصندوق إشارة محددة في السياسة الجديدة لمكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب في قسم الأهلية. وقد ذكرت هذه بمزيد من التفصيل في قسم المخاطر فيما بعد في الوثيقة، ولكننا نشعر بأن هدف الصندوق في "التصدي لتمويل الإرهاب" ينبغي أن يدرج إلى جانب الإشارات إلى "غسل الأموال" و"مكافحة الفساد".

الرد:

موافقون، سيتم تعديل الوثيقة لتشمل إشارة إلى سياسة مكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب في قسم الأهلية، بالإضافة إلى إدراج "التصدي لتمويل الإرهاب" في قسم المخاطر.

11- ثانياً، نطلب أن تزود إدارة الصندوق المجلس التنفيذي بجميع الوثائق المتعلقة بفرز الاستثمارات لكل مقترح بالإضافة إلى مواجيز الإدارة (انظر الفقرة 25). ونشعر أن الوصول إلى الوثائق الكاملة قد يتيح تحسين الإشراف، وخصوصاً فيما يتعلق بالمخاطر المالية، والتشغيلية، والائتمانية، والمتعلقة بالنزاهة والسمعة.

الرد:

على غرار الممارسة في المؤسسات المالية الدولية الأخرى ووكالات الأمم المتحدة العاملة مع القطاع الخاص، لا يمكن للصندوق توفير سوى المعلومات غير الحساسة المتاحة للجمهور، وذلك لمجموعة من الأسباب: قد يضطر الصندوق للتوقيع على اتفاقيات عدم إفصاح (اتفاقيات سرية) مع بعض المستفيدين الذين سيزودون الفريق بمعلومات حساسة، وغير متاحة للجمهور بشأن بياناتهم المالية وخطط أعمالهم، والإفصاح عن هذه المعلومات الحساسة سوف يقوض الثقة بالصندوق كشريك اختيار لتمويل القطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، ولنفس الأسباب، يجب أن يبقى التحليل الذي يجريه فريق الصندوق على جدوى أو عدم جدوى جوانب معينة من نموذج الأعمال المالية للجهة المحتملة المتلقية للاستثمار سرياً أيضاً.

وبالمثل، فإن مقترحنا بتزويد مواجيز الإدارة يتماشى مع أفضل الممارسات في المؤسسات المالية الدولية الأخرى التي لا تتقاسم مواد فرز الاستثمارات والعمل الأساسي التقني الذي تجريه الإدارة. وبدلاً من ذلك، ستستشير التوصيات التي تقدمها الإدارة في سياق مقترح الاستثمار الذي سيرض على المجلس التنفيذي بشكل وثيق بالتحليل الذي يجريه الفريق بشأن المخاطر المالية، والتشغيلية، والائتمانية، والمتعلقة بالنزاهة والسمعة – التي سيقدم ملخص عنها إلى المجلس التنفيذي.

12- ثالثاً، هل يمكن للإدارة أن توضح لماذا القوائم المالية السنوية المدرجة في الملحق الأول، الفقرة 14 (التي ستقدم في البند (2)) ليست قوائم مالية مراجعة؟

الرد:

شكراً لكم على ملاحظة هذه الإغفال. وينبغي أن يكون النص الصحيح "القوائم المالية المراجعة"، وسوف يتم التصحيح.

13- رابعاً، ينص الإطار على أن المتلقين من القطاع الخاص سيتم تقييمهم على أساس المؤشرات البيئية، والاجتماعية، ومؤشرات التسيير "استناداً إلى الاتفاق العالمي للأمم المتحدة والمعايير المرجعية الأخرى المعترف بها بشأن الاستدامة. ونوصي بالمزيد من التحديد من خلال: (1) تحديد المؤشرات ربما في ملحق إضافي؛ (2) تسمية مبادئ توجيهية أخرى (تحدد استراتيجية الانخراط مع القطاع الخاص توجيهات لترشيح

سلاسل الإمداد الزراعي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي-منظمة الأغذية والزراعة 2016، ولجنة الأمن الغذائي العالمي: مبادئ الاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية، ولجنة الأمن الغذائي العالمي: الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني؛ (3) تحديد العبارة "المعايير المرجعية الأخرى المعترف بها بشأن الاستدامة" بإضافة، على سبيل المثال، "دولياً"، أو "المماثلة في الصرامة"، أو "المصادق عليها"/[المقبولة]/[المنفذة] من قبل...".

الرد:

سيتم تعديل الإطار ليكون أكثر تحديداً بإضافة – المبادئ التوجيهية الأخرى المعترف بها "دولياً" (مثل معايير الاستدامة المقترحة من قبل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ولجنة الأمن الغذائي العالمي، إلخ. حسب الاقتضاء). الرجاء الإحاطة بأنه يتم وضع مذكرة توجيهية مقابلة للمعايير 6 "الوسطاء الماليين" من الإجراءات المنقحة للتقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي لعام 2020، وستشمل أدوات داعمة مثل نماذج الاختصاصات والقوائم المرجعية.

14- خامساً، نطلب أن تشمل الاتفاقيات ذات الصلة مع المتلقين من القطاع الخاص الضمانات والمواثيق التي تتطلب الامتثال لمهمة الصندوق، والمتطلبات البيئية، والاجتماعية، والتسييرية للصندوق (بما فيها إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي)، والسياسات الأخرى، والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن العمل، والقانون المعمول به، وأن تتيح للصندوق الخروج من الترتيبات المالية في حالات عدم الامتثال المادي. ونحن نشعر بأنه سيكون من المفيد إدراج هذا الشرط في الفقرة 51، ولا سيما في ضوء الإشارة إلى الضمانات والمواثيق في الفقرة التالية التي تعالج مخاطر التدليس، والفساد، والجرائم المالية.

الرد:

توافق الإدارة على إدراج صياغة تلتزم باستعراض ترتيبات التمويل ذات الصلة وتشمل، حسب الاقتضاء، ضمانات ومواثيق تتناول الامتثال لمهمة الصندوق، والسياسات الأخرى المنطبقة، مما يشمل بنود الإنهاء المبكر المناسبة التي تنطبق على الصندوق في حالات عدم الامتثال المادي. ولن تنطبق جميع السياسات والمبادئ التوجيهية، أو القوانين والأنظمة في كل حالة، وينبغي تقييم كل عملية قطاع خاص غير سيادية على حدة.

15- نحن نفهم أيضاً أن إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي قيد الاستعراض. ونأمل أن نرى عمليات تشاور قوية على مستوى المجلس وعامة، ووثيقة نهج توافق عليها لجنة مراجعة الحسابات/المجلس (من الأفضل عاجلاً، لأن من الواضح أن موظفي الصندوق يمضون قدماً)، تجسد مبدأ "عدم إضعاف" أو "عدم تخفيف" إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي الحالية؛ ووضع أسس للمقارنة مع المعايير العامة والخاصة (نظراً إلى أن إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي من المفروض أن تنطبق على أنشطة كل من القطاعين العام والخاص في الصندوق)؛ وموافقة المجلس على إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي النهائية. وسوف يضع هذا عمليتها على قدم المساواة مع المؤسسات النظيرة (مثل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمية).

الرد:

تبنى مسودة إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي (نسخة 2020) على المبادئ الأساسية لإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي لعام 2017 الحالية، وتشمل تسعة معايير منقحة متوائمة مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات. وتحقق المعايير المنقحة أوجه تقدم مهمة بالنسبة للصندوق من حيث التغطية الأوسع للقضايا الاجتماعية والناشئة مثل: الإدماج الاجتماعي وعدم التمييز، والعنف القائم على نوع الجنس، والإعاقة، والاستغلال والاعتداء الجنسيين، والعمالة وظروف العمل، وانخراط أصحاب المصلحة، وتوسيع

نطاق أحكام الصحة والسلامة المجتمعية بما في ذلك السلامة على الطرق. وسوف تعتمد إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي لعام 2020 تصنيفاً للمخاطر من أربعة مستويات مع مضامين متناسبة للمتطلبات والإشراف، وستشمل عملية عناية واجبة بيئية واجتماعية للوسطاء الماليين بما في ذلك عملاء القطاع الخاص. والمذكورة التوجيهية المقترحة بشأن "الوسطاء الماليين" المعياريين الجدد ستقدم تفاصيل عن العملية، والأدوار، والمسؤوليات، وتشمل أدوات داعمة. وستكون عملية إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي مرنة ورشيقة بحيث يمكن تعديلها للتوفيق بين الظروف المختلفة لأنواع المختلفة من الوسطاء الماليين للمشروع، مع ضمان الصرامة والتناسبية. والتركيز الجاري على تحسين التضافر مع المعايير الناشئة للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى والصناديق العالمية ستمكن الصندوق من الاستفادة من فرص التمويل المشترك/التمويل، والانتقال بالصندوق إلى مستوى آخر، وإعداد الأساس للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. ويستند تنقيح إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي إلى عملية تشاورية شمولية يشارك فيها أصحاب المصلحة الداخليون. وقد أنشئت مجموعة استعراض إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي الداخلية والمشاركة بين الدوائر في أكتوبر/تشرين الأول 2019 للمساعدة في تيسير التنسيق الداخلي، وتوفير التوجيه والتغذية الراجعة خلال عملية تنقيح إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي، ووضع عملية صارمة لحماية عمليات القطاع الخاص. ومن المقرر عقد ندوة غير رسمية لمناقشة مسودة نسخة عام 2020 من إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي مع المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2020، مع استعراض كامل للوثيقة من قبل المجلس في ديسمبر/كانون الأول 2020.

16- إذا كانت إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي تشمل أوجه حماية أقوى مما نوافق عليه في هذه الوثيقة - مثلاً، للوسطاء الماليين - ينبغي أن توجد طريقة لدمج تلك التحسينات في إطار القطاع الخاص/غير السيادي.

الرد:

يجري حالياً استعراض إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي، ومتى أصبحت نافذة ستطبق أيضاً على عمليات القطاع الخاص غير السيادية. وسوف توفر إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي الجديدة بالفعل حماية أقوى، وسيتم دمج معايير محددة متعلقة بالوسطاء الماليين. والرجاء الإحاطة بأنه يوجد في إطار عمليات القطاع الخاص غير السيادية بعض المرونة في الأسلوب لضمان أن إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي الجديدة ستكون متى أصبحت نافذة قابلة للتطبيق على عمليات القطاع الخاص غير السيادية.

17- وفي أمر متصل، هناك إشارتان في الملحق السابع بشأن إيفاء الوسطاء الماليين بمعايير ومتطلبات إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي "حسب تكيفها مع متطلبات عمليات القطاع الخاص غير السيادية." وينبغي حذف هذا. فاستناداً إلى المعلومات التي لدينا حتى الآن، نشعر بأنه من السابق لأوانه الافتراض بأن معايير ومتطلبات إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي ستكون متباينة بالنسبة لعمليات القطاع الخاص غير السيادية.

الرد:

سوف تغطي معايير ومتطلبات إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي كلا من العمليات السيادية وعمليات القطاع الخاص غير السيادية. وسيكون المستفيدون المتلقون لعمليات القطاع الخاص غير السيادية مسؤولين عن الالتزام بمتطلبات إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي طوال دورة المشروع. وستكون عملية ومتطلبات إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي مرنة بما فيه الكفاية لكي يتم تعديلها لاستيعاب الظروف/المتطلبات المختلفة في دورة المشروع من أجل عمليات القطاع الخاص غير السيادية. والملحق السابع هو نتيجة لمعيار ومقارنة مع أفضل معايير الصناعة لتوجيه عمليات القطاع الخاص غير السيادية، وسوف يبنى تنقيح إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي عليه نظراً إلى أن الفريق أكد أن مساري العمل متماسكان ومتسقان.

18- هناك جملة هامة في الملحق السابع بشأن الوسطاء الماليين، تشير إلى أن المشروعات ذات آثار معينة ستلبي الإجراءات المحدثة للتقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي؛ ولا توجد إشارة إلى الإجراءات الحالية للتقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي. نود تأكيداً بأنه لن يتم وضع أي مشروعات للوسطاء الماليين بموجب هذا الملحق باستخدام الإجراءات الحالية للتقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي؛ وأن وضع المشروعات الفرعية الخاصة بالوسطاء الماليين سوف ينتظر الإجراءات الجديدة للتقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي.

الرد:

سوف يمتنع الصندوق عن القيام بأي عملية قطاع خاص غير سيادية ذات أثر كبير حتى الانتهاء من تنقيح إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي. ويقوم الصندوق حالياً بعملية وضع إجراءات منقحة للتقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي لجميع عمليات القطاع الخاص غير السيادية في المستقبل. وقد عينت شعبية سياسات العمليات والنتائج استشارياً متخصصاً في تصميم أطر أثر القطاع الخاص لقيادة هذه العملية. وقد عقدت حلقة عمل في الأسبوع الماضي بمشاركة ممثلين من مختلف شعب الصندوق لاستعراض المسودة الأولى للإجراءات المنقحة للتقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي. وفي نفس الوقت، يقوم الصندوق بوضع اللمسات الأخيرة على عملية الموافقة على استثماراته المتعلقة بعمليات القطاع الخاص غير السيادية. وستكون الإجراءات الجديدة للتقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي جزءاً لا يتجزأ من عملية الموافقة على الاستثمارات المتعلقة بعمليات القطاع الخاص غير السيادية. ويتوقع استكمال النسخة النهائية لكلا العمليتين بنهاية الفصل الأول من عام 2020، وأن تكونا جاهزتين للاستخدام من أجل جميع عمليات القطاع الخاص غير السيادية المستقبلية خلال الفصل الثاني من عام 2020. وفي هذه الأثناء، سيقوم الصندوق المتلقين من القطاع الخاص بالمقارنة مع إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي الحالية وأفضل معايير الصناعة (معايير مؤسسة التمويل الدولية).

19- كما نود أن نظهر اهتمامنا بالتأكد من أن الإفصاح في الصندوق قوي. على سبيل المثال، ليس هناك أي تفاصيل عن الإفصاح عن وثائق العناية الواجبة للاستثمارات المباشرة، أو المشروعات الفرعية للوسطاء الماليين، على الرغم من ورود إشارة في الملحق السابع إلى الممارسة الجيدة بشكل عام.

الرد:

هذا الرد يتعلق بالسؤال 13. على غرار الممارسة في المؤسسات المالية الدولية الأخرى ووكالات الأمم المتحدة العاملة مع القطاع الخاص، لا يمكن للصندوق توفير سوى المعلومات غير الحساسة المتاحة للجمهور. وكما ذكر في إطار عمليات القطاع الخاص غير السيادية (الفقرة 76) "يتوقع من جميع عمليات القطاع الخاص غير السيادية أن تنفذ ضمانات الإدارة الائتمانية والمالية المستنيرة بسياسات وإجراءات القطاع العام المؤسسية في الصندوق المصممة خصيصاً لتلبية متطلبات المعاملة، مثل الاعتراف بأن سرية المعاملة قد لا تسمح بالإفصاح العلني الكامل." وبالإضافة إلى ذلك، وبما يتماشى مع أفضل الممارسات، سوف يقوم الصندوق، إذا كان ذلك ملائماً، بنشر ملخص للاستعراض البيئي والاجتماعي، حسب تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية.

20- وأخيراً، نود أن نواصل التأكيد على أنه يجب على الإدارة التماس موافقة المجلس على أية أدوات مالية جديدة. ونشعر بأنه ينبغي ذكر ذلك بوضوح في الإطار، وأيضاً في الملحق المتعلق بالأدوات المالية (الملحق الثاني).

الرد:

لقد تم التأكيد على ذلك بالفعل في الفقرة 85 التي تذكر: "وتجدر الإشارة إلى أنه سيتم تقديم جميع مشروعات عمليات القطاع الخاص غير السيادية المقترحة إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها." ولكن سيتم إدراجها أيضاً في الملحق الثاني.

ألمانيا

21- نقدر عاليا ردود الصندوق لما تقدمنا به: أولا من خلال قصر المخاطر المترتبة على إنشاء حساب أمانة لأنشطة القطاع الخاص، وثانيا من خلال قصر حجم المعاملات مبدئيا وذلك بهدف تجميع سجل يمكن الرجوع إليه، وتوفير الخبرة مع الحد من التعرض للمخاطر في بداية الأمر.

ولكننا متشوقون لمعرفة كيف وفيما لو قرر الصندوق استخدام الأموال من رأس ماله الأساسي، في حال قرر تحويلها إلى حساب أمانة القطاع الخاص، هل ستكون منحة أم استثمار. ونسأل إدارة الصندوق أن تعرض وجهات نظرها بهذا الشأن، وإذا كان ذلك ضروريا، أن تضع وجهة النظر هذه في موضعها الملانم بما يتفق مع متطلبات اتخاذ القرارات.

الرد:

نظرا لطبيعة العمليات غير السيادية، فإن المقترح الحالي هو استخدام الأموال من رأس المال الأساسي على شكل منحة، وذلك بقصد تعظيم الأثر التحفيزي لتمويل الصندوق. والفكرة الكامنة وراء ذلك أن يتمكن الإيصال المبكر الذي يمكن أن تحققه العمليات غير السيادية بفضل مرونتها والتوفر السريع للموارد من مظهر المنح من تحقيق أثر قوي بإظهار النتائج، وبالتالي فإنها ستجذب مستثمرين آخرين للانضمام إليها. ثانيا، ومن خلال توفير منحة مقارنة باستثمار، سوف يساعد الصندوق في التوفير التالي للتمويل المختلط بدعم من موارد إضافية.

22- يتوجب على الصندوق أولا اكتساب الخبرة باستثمارات منخفضة المخاطر.

الرد:

سوف يكون الصندوق حذرا للغاية ويحاول أن يولي الأولوية لنمو ذخيرة مشروعاته في المجالات التي يتوقع لها أن تتميز بأكبر قدر من الإضافية ومن الأثر الإنمائي. وبعند سيتم اتباع نهج تدريجي في تنفيذ الأدوات المحددة في إطار عمليات القطاع الخاص غير السيادية: القروض (بما في ذلك الإقراض المباشر وغير المباشر)، الأسهم والتخفيف من مخاطرها (بما في ذلك تقاسم المخاطر، والضمانات). واحتياجات الأسواق الزراعية الصغيرة ومتوسطة الحجم والمجموعة المستهدفة في الصندوق عبر جميع هذه الأدوات. وفيما يتعلق بالمخاطر، فسيكون الصندوق حذرا للغاية، وسيبدأ بمخاطر محدودة، ولكن نظرا لمهمته وتركيزه على أصحاب الحيازات الصغيرة، فإن عملياته بحد ذاتها محفوفة بالمخاطر، وهنا يكمن عنصر الإضافية التي يتمتع بها. وبالتالي، يتمثل نهج الصندوق في تجنب المخاطر غير الضرورية مع ضمان أن تكون المخاطر المتخذة مبررة للغاية وجيدة الإدارة وتخضع لإجراءات التخفيف منها.

23- كما جاء في وثيقة استراتيجية الصندوق المعروضة في يناير/كانون الثاني 2020، هنالك نافذة تمويل منفصلة ستوفر لاستراتيجية القطاع الخاص بموجب التجديد الثاني عشر للموارد والتي لا ينبغي أن يؤخذ من رأسمال تجديد موارد الصندوق بموجبها أكثر من 3.5 مليون دولار أمريكي. كذلك فإنه من المتصور أيضا إدراج ما يسمى "باستثمارات الشتات". ووفقا لهذه المبادئ، ينبغي ان تكون الاستثمارات في حساب الأمانة هذا بموجب التجديد الحادي عشر للموارد في المقام الأول من الأموال الإضافية، (وإن دعت الضرورة من التحويلات). وبالتالي يمكن أخذ المخاطر فقط إلى المدى الذي يمكن من خلاله التطرق لأية تأخيرات في السداد من خلال إنشاء رأسمال احتياطي من الموارد الإضافية التي تتم تعبئتها. نريد أن نكون بأمان، لا أن نقوض بصورة مباشرة أو غير مباشرة الحد من المخاطر الناجم عن تحصيل الموارد.

الرد:

يشير مبلغ 3.5 مليون دولار أمريكي الوارد في وثيقة استراتيجية التجديد الثاني عشر للموارد إلى الموارد التي يستخدمها الصندوق لدعم إنشاء الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية. وباستخدام هذا المبلغ المحدود،

نجح الصندوق بالفعل في حضانة هيكلية معقدة وتمكن من تجميع تعهدات بما يعادل 50 مليون يورو لرأس مال الخسارة الأولى من المفوضية الأوروبية، والتحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا، وحكومة لكسمبرغ. وليست هنالك أية إشارة في هذه الوثيقة للمبالغ التي سوف تستخدم من موارد الصندوق الخاصة لتنفيذ استراتيجية القطاع الخاص، ولا لإيجاد برنامج تمويل القطاع الخاص. ولكن، أوضحت الإدارة بشكل جلي بأنها لا تخطط إطلاقاً لاستخدام رأس مال الصندوق للاستثمار في مثل هذه الأنشطة.

إلا أن الإدارة تقترح تخصيص مساهمة مخصصة لمرة واحدة فقط من مظروف المنح لدعم الإيصال المبكر لعمليات القطاع الخاص. ويتوقع الصندوق أنه ومن خلال ضخ هذا التمويل الأولي من مظروف المنح لإيصال العمليات الريادية التجريبية غير السيادية، فإنه سيزيد من فرصه للنجاح في جمع الأموال لصالح هذا الجهد. وسيسعى حساب أمانة القطاع الخاص للحصول على وقبول المساهمات والتمويل من الدول الأعضاء ومن الدول غير الأعضاء ومن غيرها من الجهات الفاعلة غير السيادية، بما في ذلك المنظمات متعددة الأطراف والمؤسسات الخيرية أو الأفراد الذي يريدون تقديم الأموال لأسباب خيرية، أو أي كيانات أخرى مهمة، بما في ذلك استثمارات الشتات. وفيما يتعلق بالمخاطر، ولتجنب خطر تلويث رأس المال الأساسي للصندوق من عمليات القطاع الخاص، سيتم قصر أية خسائر محتملة على الدوام على مبلغ رأس مال حساب الأمانة هذا، والذي يتوجب أن يبقى على الدوام كافياً لتغطية جميع الخسائر المحتملة المنبثقة عن الأصول التي تتم الاستعانة بها من الباطن، بما في ذلك سيناريوهات الإجهاد الشديد.